

کتابخانه  
مجله شورای  
اسلامی

خطی

۱۶۷۲







کتابخانه مجلس شورای اسلامی

کتاب: حاشیه بر تفسیر المصباح

مؤلف: ملا محمد باقر خاوری نیری

مترجم

شماره قفسه: ۱۶۴۷۹



سازمان اسناد و کتابخانه ملی جمهوری اسلامی ایران

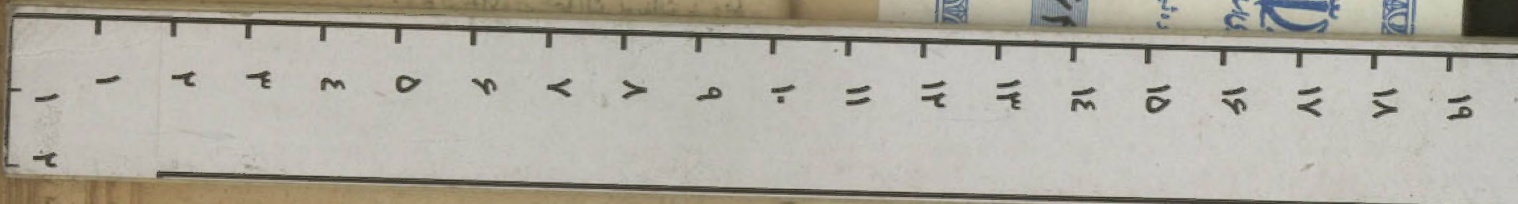
دفتر ثبت کتاب

۲۰۷۶۱

۱۶۴۷۹  
۲۰۷۶۱



فهرست کتب و اسناد  
کتابخانه مجلس شورای اسلامی  
تأسیس ۱۳۰۲ هجری قمری  
دفتر ثبت کتاب





کتابخانه مجلس شورای اسلامی

کتاب: *حکایت ناصرالمصطفی علیه السلام و حضرت علی*

مؤلف: علامه ابن عربی تاجری نیری

مترجم:

شماره قفسه: ۱۶۴۷۹



جمهوری اسلامی ایران

شماره ثبت کتاب:

۲۰۷۶۴۱



۱۶۴۷۹  
۲۰۷۶۴۱

کتابخانه مجلس شورای اسلامی  
کتاب: حکایت ناصرالمصطفی علیه السلام و حضرت علی  
مؤلف: علامه ابن عربی تاجری نیری  
مترجم:  
شماره قفسه: ۱۶۴۷۹





هذا من خلق الانسان وعلم البيان وشكر المنعم  
 يدافع المظاور وابع التبيان وصلوته على نبه  
 محمد المبعوث باكل الاديان المنفوت بافصح الشان  
 واله مصابح العرفان ومفاتيح الفرقان فهو لم يحل  
 اللهم الاصل في يا الله تحذف حرف النداء وتعرض  
 عند الميم المشددة ويوقاس عليه على قوله على ما  
 اعطيتنا من نعم المحمود عليه بمعنى لآلم الغليل من قبل  
 قوله تع والى الله على ما همكم اى هدى انفسنا  
 لكم وكله ما اتاكم صولة او موصوفة والعايد للقول  
 محمد ووفى اى على الشئ الذى اعطيتناه او على شئ اعطيتنا  
 واما مصدرية وح لا اضار اى على اعطائنا اياتا  
 وكله من على الاولين يحتمل التبيين والتعريض وعلى  
 الاضطرارية لا عكس والواو انفع جمع ساقطة

هذا من خلق الانسان وعلم البيان وشكر المنعم  
 يدافع المظاور وابع التبيان وصلوته على نبه  
 محمد المبعوث باكل الاديان المنفوت بافصح الشان  
 واله مصابح العرفان ومفاتيح الفرقان فهو لم يحل  
 اللهم الاصل في يا الله تحذف حرف النداء وتعرض  
 عند الميم المشددة ويوقاس عليه على قوله على ما  
 اعطيتنا من نعم المحمود عليه بمعنى لآلم الغليل من قبل  
 قوله تع والى الله على ما همكم اى هدى انفسنا  
 لكم وكله ما اتاكم صولة او موصوفة والعايد للقول  
 محمد ووفى اى على الشئ الذى اعطيتناه او على شئ اعطيتنا  
 واما مصدرية وح لا اضار اى على اعطائنا اياتا  
 وكله من على الاولين يحتمل التبيين والتعريض وعلى  
 الاضطرارية لا عكس والواو انفع جمع ساقطة

هذا من خلق الانسان وعلم البيان وشكر المنعم  
 يدافع المظاور وابع التبيان وصلوته على نبه  
 محمد المبعوث باكل الاديان المنفوت بافصح الشان  
 واله مصابح العرفان ومفاتيح الفرقان فهو لم يحل  
 اللهم الاصل في يا الله تحذف حرف النداء وتعرض  
 عند الميم المشددة ويوقاس عليه على قوله على ما  
 اعطيتنا من نعم المحمود عليه بمعنى لآلم الغليل من قبل  
 قوله تع والى الله على ما همكم اى هدى انفسنا  
 لكم وكله ما اتاكم صولة او موصوفة والعايد للقول  
 محمد ووفى اى على الشئ الذى اعطيتناه او على شئ اعطيتنا  
 واما مصدرية وح لا اضار اى على اعطائنا اياتا  
 وكله من على الاولين يحتمل التبيين والتعريض وعلى  
 الاضطرارية لا عكس والواو انفع جمع ساقطة

الثالثة

الثالثة الوافية والبوا النجم بالغة وهي الكاملة  
 الكافية والحكم جمع حكم كالنجم جمع نجم والحكمة العلم  
 بالاشياء كما هي قبل والعمل على ما ينبغي كما لا ينبغي سنا في  
 الحكمة العلوية الحكيم راس كفتار ودون سنا في  
 وقيل المراد الشريف المقتد وذكر خصوص الحكيم  
 النجم تنبيه على ملذاته غناها ونهاية عظم مكافأ قال  
 الله تعالى ومن وفى الحكمة فقد وفى جيل كثير اقول لا يفسد  
 اى ندعو ورويتهم كونه على الضريح لان الحكم  
 مخصوص بلفظ الدعاء والهداية ان عدة جبال في وسطها  
 الثاني بغيرها ففى معنى الاصل والاذها جبال الى المعنى  
 وان عنت بالى ادا للموم ففناها اذارة الطريق  
 لكل منها وورد العرب اسم جنس للعرج كالجم الجمعي  
 كان المراد بالجم هنا سوى العرب ويحتمل ان يكون  
 الاكتفاء بهذا لكونها احدى من نبي النبي والافان الحدا  
 النبوية لا يخفى بها قال الله تعالى وما ارسلنا الا رحمة  
 للعالمين وقوله على وجه الكل واثم اما متعلق بالهداية  
 او بالنبوة او بالصلوة او بالهدى وهذا على سبيل منع  
 الخلواد يحتمل المتعلق بالانبياء والثالثة والادب

ان كانت الوافية والبوا النجم بالغة وهي الكاملة  
 الكافية والحكم جمع حكم كالنجم جمع نجم والحكمة العلم  
 بالاشياء كما هي قبل والعمل على ما ينبغي كما لا ينبغي سنا في  
 الحكمة العلوية الحكيم راس كفتار ودون سنا في  
 وقيل المراد الشريف المقتد وذكر خصوص الحكيم  
 النجم تنبيه على ملذاته غناها ونهاية عظم مكافأ قال  
 الله تعالى ومن وفى الحكمة فقد وفى جيل كثير اقول لا يفسد  
 اى ندعو ورويتهم كونه على الضريح لان الحكم  
 مخصوص بلفظ الدعاء والهداية ان عدة جبال في وسطها  
 الثاني بغيرها ففى معنى الاصل والاذها جبال الى المعنى  
 وان عنت بالى ادا للموم ففناها اذارة الطريق  
 لكل منها وورد العرب اسم جنس للعرج كالجم الجمعي  
 كان المراد بالجم هنا سوى العرب ويحتمل ان يكون  
 الاكتفاء بهذا لكونها احدى من نبي النبي والافان الحدا  
 النبوية لا يخفى بها قال الله تعالى وما ارسلنا الا رحمة  
 للعالمين وقوله على وجه الكل واثم اما متعلق بالهداية  
 او بالنبوة او بالصلوة او بالهدى وهذا على سبيل منع  
 الخلواد يحتمل المتعلق بالانبياء والثالثة والادب



على التنازع قوله لان الخدم العضايل هي التي  
 المتعدية والقواصل هي الزاوية المتعدية فانها لا  
 لا تعدي وتعدى الا في مشتركة اجيب بانها لا تعدي  
 القواصل لا تعدي فانها هي العطايا والنعمة لا تعدي  
 ولا عطاء ولا شئ في تعديتها من النعم الى النعم  
 عليه ولو سلم ان نفس القواصل لا تعدي اي لا ينقل  
 من موصوفها فيقال المراد بالمراد بالمتعدية الصفة  
 الجميلة العقلية اي التي غالبا يراى اثرها في الغير كما  
 لعضو والعضو لا ينقل ولا ينقل في الغايات لا تعدي  
 الى الغير بمعنى ان الغير ياتر من نفس تلك الصفة بحسب  
 الصفات الذاتية كالعلم ووجوب الوجود والحس و  
 اعتدال القاتلة والجملة ليس المراد بالمتعدية الانتقال  
 بل التنازع قوله في عظيم السؤال في الصالح النوال  
 العطايا وكذا النازل قوله لا يعيى حوله في بعض  
 حومه وفي الصالح حله الطائر وغيره حوله الماء و  
 حله عموم حله وحرمة اي داره واصل النكتة  
 الاولى ان في اثار الخدم على النكر اشارته الى ان المعهود  
 بهما ما يحسب بين جلال الكمال وجرال النوال والارادة

لكن

لما كانا جميعا للجهنميين كانا انما نسب في مقام ثنائنا  
 بالانتماء بجهة دونه بجهة تدبير واعتبر الوجهين  
 في نظائرها قوله وان ورد بلفظ الحمد لا يرد لو ارد  
 المحافظة على لفظ الحديث لوجب الاشارة بالحمد لا بد  
 من ذلك لانا نقول اننا عدل عنه لما سجي من فضله فان  
 دة الاستمرار التجدد في هذا مع ان الرواية في الخبر  
 تختلف فتدري في هكذا لم يدرك فيه بحمد الله وهذا  
 يدل على انه لا يتلو من شخص من شخصه الموركن  
 لما اثبت الروايات في لفظ الحمد كان الاول في المحافظة  
 على القدر المشترك بينهما قوله اجزم بالذال المحفوظ  
 الصالح جزم الرجل بالكسر جزم اصاد اجزم وهو  
 سقوط اليد وفي الحديث من تعلم القرآن ثم نسى  
 لقى الله سبحانه وهو اجزم وقدير في باق الخبر  
 وهو القطع قال في الصالح جزم الشئ قطعه هذا  
 ويمكن ان يوجب ايراد الخبر على الكرواية لما كان اقوى  
 ان اذا انكر واظهرها دلالة على انقضاء النعم بالكل  
 ما هو باللسان ولذا قال علم الخدم ان النكر طاعة  
 عبد لم يحده انقضاء الحديث بل على هذا الوجه وبانه لما



كان ما انعم الله عليه من تاليف هذا الكتاب فتمت  
 حقوة القول والكلوم مناسب مقابلة التكرس  
 هذا القبول وهو الحمد فقول وعلم المدح عطف على  
 قوله على التكرار في الحمد على المدح لان المدح يعم ما  
 لا احتيا والحمد في المدح فيك اعلم ان التخصيص بالاختيار  
 في الحمد والتعميم في المدح يحتمل ان يكون باعتبار مدح  
 الباري اعني المجد به والمدح به ويعمل ان يكون  
 باعتبار مدح من على اعني المجد عليه والمدح عليه  
 وقد ذهب الى كل معنى واختلاف اخر وتخصيصا بالاختيار  
 لا خيارى وكما يترادفها واما الترادف على جهة  
 التعميم في المديح فلهذه يترادف به وقد يفرق  
 بين الحمد والمدح بالعموم والتخصيص بوجه اخر كما  
 بين الحمد لا يكون الا للفاعل المختار غلبه في المدح او بين  
 الحمد يخص مدحى العلم بخلافه في اولى المدح يخص الى  
 غلبه في المدح كما سينقله المحنى او بين الحمد لا يكون الا  
 على جيل الاختيار على اعني ان يكون المجد عليه فقهه  
 ما فيه اختيار بل معنى ان يكون صاحبه مختارا ولو  
 غيره وهذا الوجه متعارفة بل مستحقة في المال و

المدح

(بالحمد)

بالحمد لوني الامر على التفرقة فوجبا اختيار الحمد ما افلا  
 المحنى من الوجه وان بني على الترادف فوجبا اختيار  
 الحمد هو موافقة الكتاب والسنة ومن سائر الوجوه  
 ويمكن ان يبنى على القول بالتزادف انما ان الحمد لكونه  
 نقصا في كون المجد به مختارا واصل احسانه بخلافه  
 المدح فانه يحتمل ان يفعل السامع عن الترادف الى  
 العموم المشهور قوله ويمكن بعد الاحسان قيل القول  
 بان الحمد يكون بعد الاحسان لا قبله بناء على القول بان  
 باللسان على قصد التعظيم سواء قلوا بالتفريق او بغيرها  
 اقول كان مراد ان الحمد لا يقع في مقام الاحسان  
 الا بعد الاحسان بخلافه في المدح فانه قد يكون المباغت  
 عليه احسانا ووضعه يتفرع حصولها وهذا لا يقتضي  
 ان لا يقع الحمد الا باذنا الاحسان وقد اوجبنا المراد  
 بالمدح هذا الحمد العزى وهو يجيب ان يكون متعلقا بما  
 لنعمة والتعظيم المذكور على تعظيم الحمد اللغوى فانفع  
 التنازع واخذ في لفظ لان المحنى في كونه وبه انما الحمد  
 على التكرار هو ما عظم المجد وشرفه للعلم وغيرها وهو نفس  
 في ان المراد هو اللغوى لا العرفى فقول وان ما له سجادة  
 وانه من صفات الكمال صاد وعنده اختياره قال في الكتاب

حياء



فان قيل فليقتصر ان الاختيار له في صفاته والاولى  
 قلت قد ذكرنا ايضا ان المبدأ في صفاته واجب  
 كونه مختار فيها فاما ان يختار الى ما ذكره بعض الا  
 ذكياء انه لا يلزم من كونه مختار ان يختار ويختار  
 بل يلزم ذلك لو كان مختار بالاختيار الحادث وهو  
 واما الى انه لما كان كافيها ومستقلها فكان  
 مختار فيها انتهى والحاصل انهم قد اوجبوا مقتضى  
 شيئين في مبدء القدر في ايجابها على تقدير القدر  
 في الاول فيظهر ما د عام في اصل الحاشية من ان في المبدأ  
 استعدادا له من صفات الكمال وجزيل النوال  
 استعدادا له باختياره واما على تقدير القدر في الثاني  
 وتلبيح الاول فلو دلل ينبغي ان يتاثر المبدأ على المبدأ  
 لدلالة على انه مستقل في صفاته وعطائه حق كانه  
 مختار فيها ولا يتكفلان عمل كل واحد على هذا في علم  
 انهم فرقوا وان كون صفاته اختياريه يستلزم ضرورة  
 واستدلالا على بيان اثر المبدأ المختار مسبوق بالعقد  
 والعقد الى ايجاد الاثر مقارن لعدم ان العقد  
 الى ايجاد الاثر يوجب وادد عليه الامر انكم ان اردت  
 ان اثر المختار المكن مسبوق بالعقد فاما في حقه

وتم

وانما يلزم ذلك في صفته الى افعالنا القضاة وانما  
 ارادته الكاملة فليختلف عنها الفعل وان اردتم شيئا  
 ذاتا فيتمتع فليكن العقد الى ايجاد الاثر مقارن للعقد  
 انما يلزم ذلك لو تقدم العقد زمانا اعلم ان كون  
 صفاته استعدادا عنه بالاختيار والاعجاب بالاعجاب  
 على مذهب الاشاعرة من كون صفاته في زيادة على ذاته  
 ثم واما على العقل فيبنيها كما هو الحق فلا ضرورة ولا  
 باعجاب ولا باختيار وما ثبت على صحة هذا المذهب  
 ان الصفات لو كانت زائدة قائمة بذاته في صفته  
 عند ما بالاعجاب فيلزم كونه في اعلا موجب في الحق  
 هو ظهور ما اطلع عليه الكل واما بالاختيار فيلزم  
 في الصفات التي يتوقف عليها التاثر الاختياري  
 كاعلم والقدرة والارادة والعقل بعينه تلك  
 الصفات وزيادة ما هو عاقل بالاقا في زيادة  
 في شيء شيئا شريف فيكون له المبدأ في اثره في  
 في الاول اي في ايجاد المبدأ على الفكر والوجدان في  
 موافقة الكتاب والسنة في عاقله اي عارته و  
 طية الرجل صفته كذا في الصالح وبغيره بالزينة



بما يتبادر من هذه الروايات المتقدمة

فقد كان المقادير يدل على الاستمرار المتجدد في  
الماضي فانه يدل على التجدد و ان الاستمرار هو  
في هذا المقام اي مقام الجهد بازاء الانعام بخلاف ما  
يذا كان في مقابلته الصفا الكافية فافاج لا يبايه  
الاستمرار المتجدد بل انما يبايه في تحقيق الحال المقابلة  
للأدام والنبات النبتان عن التقدم والسرديت  
لا سعيان يدي في ايضاً مناسبة التجدد باعتبار تحلل  
المواد الصفا الكافية في كل كاد كره في الفصل حيث  
قال الله تعالى ان حيلة من علم العربية قوله  
لما تفر من اشارة الى اخره في كل او كمال شفقة على  
اخوانه من العلم والراغبين حيث شاركهم في هذا الجهد  
مطرح ما وقع في كتابه قال انما اقول اولاً والثاني  
الى ان هذا الله ليس ما يقدم به احد دون احد وان  
من غير الايجاج في الفصل في ان صيغة التكلم  
الغير يدل على وجوده من جهة العادة في صفة العبادية  
وهذا المشا والى ما بنو صفة العلم والراغبين  
او بنو صفة الانبياء او بنو صفة الملائكة  
الجنة والانس اجمعين وكل العالمين او ما يخص

المجاهد

من الجوارح والموارد وتشريك الغير على اي تقدير  
للاستعانة او للوشاق عليه اول دفع توهم اختصار  
الحامية بالتعلم وضرباً للثقة في الحق خمسة عشر  
وان لم يحل بعض مشاعن بعد كاحتمال تشريك  
الموارد للشفقة عليها ويحتمل وجوه اخرى في الفاء  
في نسب التشريك لا يخفى عليك بعد انما لم يقله  
مداحه في الموارد الثلاثة اهنا ان هذا يقتضي  
يكون المحرم على علم العزة الذي هو الشكر العزوي  
او قريب منه بادي في تفاوت وما ذكره سابقاً في  
وجه اتيار الجهد على الشكر من فضل تعم الغضاييل و  
القواضل يقتضي ان يكون المراد بالجهد العزوي  
فيتمتع من التنازع وغاية التوجيه ان يوا ان الجهد  
في العزوي ومحقق للسان وغاية الامانة مقتضى  
اعتقاد الجنان وافعال الاركان لا اعتقاد احد  
في الجهد بل على انما مقتضى ان الجهد ومن روادقه عبادة  
المحسني لا تقي بهذا التكلف اقول ولا يخفى ان ما اخذ  
كل الاجل في توجيه العبادة المحسني لا يصح توجيهه لا يناد  
صيقة المتكلم مع كغير الله الا يوجه بوجه بعيد



سطر الحروف ما كانا نسبة الفعل الى السطر لا يتعارف  
 مخلوق نسبة الى الاله والوصف ان كان هذا سببا  
 في استحقاقه للجد والعزى حتى ينبغي ان لا يحل بالسا  
 وطن بل ينبغي ان يصير بالاعضاء لسانا في حدة تقا  
 كايضا انما الجيب ليس بالعين ووجه بل جميع الجوارح  
 ومحبته ليس القلب ووجه بل جميع الاعضاء قال الشعر  
 ليس العواد محل حبك ووجه كل الجوارح في هواد  
 قوله ووجه ان يجعل ما يحل به من الموارد طامعا فيل  
 المتبادر من قوله محله ان تضيق الشخص لما مدد  
 ولا ينبغي ان يجعل الالف الفعل مشاركا للفعل في  
 الاختيار والفعل كايضا يقطع باعتبار اسناد الفعل  
 الفاعل جميعا الى الله سبحانه اقول قد يناسب مثال  
 ذلك في المقامات الخطابية والقرية كما قد منها ولا يكون  
 منها ان يكون حسنا في جميع المقامات ثم لا شك في لطف  
 واقدارته سبحانه بل ينفذ في مقام الجود والذوق العلم  
 يشهد به قوله وهذا كما ذكره بعض اهل التحقيق الذي  
 في الغزالي وجه التفسير جعل ما يصطلي به النظر والباطن  
 مصليا فذكر ان يجعل ما يحل به من الموارد طامعا وهذا

وفي نسخة اخرى  
 النظم

(مختار)

شجادة منه على سائر شريك الالهي مع الفاعلة الخطابية  
 قوله صلوة الجماعة تفضل صلوة الفرد سبع وعشرين  
 درجة كذا في الحديث والفرد واحد وقد قدرا  
 فذا انما عنهم وبقي في قوله انما حرر الخطاب  
 اقول فينظر فان حرر الخطاب هو الكافي في عقد ذلك  
 واما محو ذلك فالكافي في ضمير واسم كالحرف والجر والحق  
 اراد بالحرف ما يقابل اللفظ المركب للحرف واوراد  
 الحرفون مطلق اللفظ او مطلق الكلمة اطلاقا  
 على العام هذا وقد صرح صاحب الكشاف بان العموم  
 كثيرا ما يتأخر عن مطلق الحرف على اسماء حروف اللغات  
 وعلى الظروف ومعناها من الاشارة والظاير  
 غيرهما قال السيد الشريف ولعل فائدة السامع في اسماء  
 الحروف رعاية الموافقة بين الاسم والمثابة في التعبير  
 عنها بالحروف وان اختلف معناه فيها ويجوز ان  
 يكون من قبل اطلاق اسم للدلالة على الدال والظاير  
 الظروف ومعناها من الاشارة وغيرهما في التبيين  
 على نوع وقصور منها عن مرتبة الاسماء الكاملة وما  
 هيها بالحروف انتهى وقد تشعب ما افاد به السيد الشريف















تعلما وتجيلا المحفة المقدسة عن قول العالم الكلد  
 ما كلدورات الذبيرة هو لو قدم شرح الصدوق  
 انه ان لم ادر شرح الصدوق وتويز القلب هذا  
 واحد على ما قالوا في قوله ان شرح الصدوق  
 اذ جعل الخبير البيان هو القلب للشيخ الصدوق  
 هو وعاءه في العبدات فان اوله وانتهى جيرانه  
 كون شرح الصدوق على تويز القلب بحسب الاسبقين  
 فيكون كذا للتقدم وان اعلمه الحق المقصود لعل  
 براد الخبير ما ذكرناه في قوله ان البيان المبلغ اولا  
 واكثر ما لعله في قوله بيان مع دليل دليل  
 لا بلغة كذا ان قوله على ما ذكرناه دليل لعلها  
 في قوله وتويز القلب بالقلب وهو مع غيره  
 يعطونان على قوله البيان المبلغ في البيان وتوضو  
 ان هذه مقدمة فاقية لا دليل على البيان بالبيان  
 لا لتويز قوله والقباس في قوله ان المصطلح في اللغة  
 المجرى للبيان فاسم المصطلح في اللغة والتعداد  
 يحكي عن شبيهه ان البيان قائم مقام المصطلح في  
 البينات والعطاء مقام الايات والاعطاء وليس

مجهول

بمصدر

بمصدر المبالغة لا التكرار ولا التفتيح الثاني لا تفتيح  
 قوله وانما من الخبير البيان كونه فاعطاه انما  
 من جعله ان التلميح في قوله الخبير لا من كان  
 من فاعطاه الحق قوله ومع ذلك قال في اللغة  
 ان تشبه البيان بالبرهان مع ان المشبه هو  
 البيان للخبير والبيان للخبير حتى كان البيان انما  
 يقاوم البرهان المختلف في قوله لا يستحقان في حق  
 البرهان في افراد المقادير غير ان قوله في حق  
 المشبه وتجيلا المشبه وليس في تشبيه التورية وتبليغ  
 الامر في تشبيه الجمع كما في في هاتين المصطلحين  
 المشبه والمشبّه على واحد تلك الاحوال المتعددة  
 لا حيلة الا ما فعل فلان هناك كك كين لا في  
 تجل معنى الجمع وان كان ما ذكره المصطلح بالبرهان  
 والاولى قائل في قوله معنى البيان كما عرفت اسم الفاعل  
 اي الخبير ففعل في تشبيهه افعلى البرهان كالمؤثر  
 وقوله كوني محمدا ومعنى محمدا كوني اللوح  
 بمعنى اللوح فان المصطلح قد روي بهذا اللفظ كالعاقبة  
 وقوله للبيان صفة لايات القوامع وضرب كوني

شبه والمشبّه به وهو البرهان  
 مع ان اللفظ في قوله

روي في نسخة اخرى بالبيان  
 بدل الله في قوله



استفاده تجلیه هو الما سبب الاشارة الى ان في  
 الوجوه من السابقين مضمونا من حيث ان تقييد  
 الشبان بالبره من صحتها وكما يتلوا في سيرة  
 مطابق الثاني بل انساب كتيبة الشبان بالحق  
 والبرهان اذ لا يجرى مجازا وكذا في طيات من  
 ولما يستفاد من هذا التوجيه بالبره ان هذا المعاد  
 فان من هذا هو البره ان اجاب بان لا ياتي عن ذلك  
 كمن يتوهم ان ان يراد به مطلق السطوع والظهور  
 وان كان انما استعمالا في خصوص البره ثم يتوهم  
 انه قد لا يتلوا على هذا المعنى الا ان يتوهم ان يكون  
 يجوز ان لا يثبت هذا في اسم البره على العام كما ان  
 على الاضاح وبتوهم ان يكون حقيقة في الاضاح العام  
 قد امتنعت بعض افراده وكثيرا استمرارية في كثير  
 فيما لا تكاف مع انه في الاصل لا يتوهم به حتى كان  
 العقل ميزان والشرع ميزان والاستطراب سيرة  
 وهذا نظرا في كثرة وكذا في البره ان الثاني في  
 قال ان كان اكثر ما يتوهم في البره من جهة على  
 الاول لم احسن عليا به فقد كثره قسم الحقيقة

كثيرة

الما

اساس الفقه لمع البره والبره وغيره على ان  
 لا يتوهم بالبره فقد كثره من سيرة البره  
 ولما كثره بالبره المثلثة في كل من سيرة البره  
 تتوهم في البره ان في جميع الشبان على جهة العقل  
 من الشبان او جميع الشبان اي العقل من كان من البره  
 تتوهم في البره ان في عامة صحيح به صاحب الكمال  
 في سورة الزمر في الصلح الثاني من القرآن  
 ما ان من الاقل من الما يتوهم في سيرة البره  
 لا يتوهم في كل وكذا في سيرة وجميع القرآن  
 شانه الا ان كان اية الروح بالبره في كل  
 كثره في القصص والاعمال او كثره في البره  
 تتوهم في القصص والاعمال الذي على مشاهد  
 في هذا الفن ومن اللغات بيان لما في البره هو  
 جميع شانه وهو في البره في كل شانه  
 تتوهم في اسوء في البره في الصلح الطلوع  
 كبر الدوم بالبره من شانه في البره في كل  
 العبدان في البره في البره في البره في البره  
 في اي جهة البره في البره في البره في البره  
 لكتاب







اضيف الحب الى الزمان ثم اضيف حب الزمان الى  
 الخاطب فحسب الزمان قوة كلمة واحدة اضيف الى  
 الخاطب كما ان اضيف الحب الى الزمان ثم اضيف الزمان  
 اليه فحسبنا انهم لم يصفوا الكلام بل الى الامور ثم الامور  
 اليهم حتى بانهم وصفوا الامور بل قد اضيفوا اليها  
 الامور فانهم يعنى المعجزات اليهم والمير بالامور  
 حتى ما هو وصف المعجزات لا وصفهم صفات المعجزات  
 ولا بل لا يحل المعجزات وهذا وان لم يتبعه ان يكون  
 ان يفهم من المعجزات ان العلم به كونه معجزا فيكون  
 دليل على اعجاز نفسه لكنه قد من الظاهر انما  
 لا عين والفضل انه بنى الامور على ما هو العلم  
 اضاف الى اعجاز الى بنى اعجاز على ما هو العلم  
 هذا وان مضاعفة الامور ان العزيم ما به من فعله  
 الى كون النصف بالاعجاز اعجازا وعلل الاعجاز على  
 الاعجاز المعجزات الاعجازا بنى وادامه بالاعجاز  
 المعجزات فانهم الاول فتوجه لزوم كون المعجزات  
 ولا بل المعجزات وصفها بعد ان من هذا المعجزات الى علل  
 الاعجاز على اعجاز الزمان وعلل الاعجاز على اعجاز

الفصل

(الحجرات)

اعجاز القرآن وفي هذا التوبيخ اضيف دلائل  
 الاعجاز الى النبي صلى الله عليه وسلم ان في قائل وتبهر  
 فتعلم من هذا المعجزات ان كونهما من المعجزات  
 للمعجزات وما حصل هذا المعجزات ان اسرار البلوق  
 حيث صار معجزا فيسبها فاذ الابدان القرآن الذي  
 هو معجزات المعجزات والعدة فيها فيها فقد ابدت المعجزات  
 جميعا فتعلم ان معجزات القرآن اليهم من هذا وان  
 معجزات كايين توريه موسى فانه من المعجزات ويزودها  
 فتعلم انما هي دلائل الاعجاز الى اعجاز القرآن  
 فان دلائل اعجازه بحسب حلاله العلم اسود  
 شئ فتعلم اعجازه ككلامه وانه غنة وقيل لعدم انما  
 علم الناس ولا يتكلمون وقيل ثلوه خرافة من  
 عن المعجزات قيل الاعجاز لغز وكثرة معناه  
 مثل اعجاز اسلوبه كاستناده الفواحش والمخاوف وال  
 الصفة وهي ان الله صمد لم يلد ولم يولد ولم يكن له  
 له صفة ولا يلد ولا يولد ولا يولد ولا يولد  
 الوجود وايضا هو الاول المظهر عند المعجزات  
 فتعلم انما هو صفة السبع كناية عن اسبق اقوالهم

اقول



ان يكون احرا وصيات السبع كناية عن السبعين  
 تمثيله ر كون الكلام اسقارة تخيلية وكان كل منها وجه  
 براسه وج الفاء تمثله في الكلام تمثيل غير مصيب  
 بغيره الا ان عمل على الفصحة هذا اذا كان الالف  
 هو الفاء واما اذا كان هو الواو على ما في بعض النسخ  
 فيعمل على الاستيفاء وبن في معنى او الفاعلة فها  
 ويعمل على المكنية والتفيل والترجيح كتب في فاعلية  
 بان يعتبر بغيره فيهم في اذ لا تضاهي سبب الفاعل  
 في ميدان السباق فيكون هذا التفسير اسقارة  
 بالكناية ويكون اثنان فصفة السبع اسقارة  
 تخيلية وذكر بعضها والمضاحكة ترجيح استحقاق قول  
 وذكر من تضار المضاحكة ترجيحنا فنية وبقية  
 الكفا ما لم يطرأ ففقط ثم اقول بعتم لان يكون  
 الالف والواو في الفاعل كناية واشباه الميدان  
 تخيلية وذكر احرا وصية السبع ترجيح قول  
 والتمتاد في التقوية هو الالف فداين التقوية  
 يكون بغيره مناسب بمعنى الفعل والناسب بمعنى  
 التسمية هو الفاء دون الالف وحال ويمكن ان

ذكر

ان الفاعل في السبع  
 هو الفاء والواو  
 في بعض النسخ

(نق)

بن كلام على ليل الاولى او لا يمنع ان المتعارف  
 في التقوية هو الالف دون الفاء مستقرا بان يتعارف  
 الفاء للتقوية في التسمية المارة في الدعاء وتبين  
 فاعرافا وتاليا فيكون ان ادخل حرف الجر منها التسمية  
 اذ يحوز ان يكون تصديق المسمى او تعلقا منه  
 وان اجبت او استغنت عن كون الفاء للتقوية على  
 ما في التسمية اما لان الالف ليس بمعنى التسمية ولا  
 لتقوية التسمية بالفاء لا وجوب تقوية واما  
 بالفاء اقول هذا الكلام على تقدير القول والالف  
 فالجواب بان لا يمنع كلامه من عمل هذه الاعمال  
 قوله اخره على ان سوا الفاعل يعني ان يعمل الفاعل  
 متقدما على المفعول الثاني فينصب الالف بالياء  
 الالف مقدر الى معنى الالف الذي هو الالف واما هذا  
 ومن النوادر ان يعنى الفاعل ما نانا او فاعله  
 ما نقل ان الفاعل المقدر بنها معنى الالف  
 متقون بقوله واما يكون مدينا فاستعمل في  
 على التقدير فاعله ان الكلام ليس في المقدر  
 في المفعول الثاني فاستعمل في المفعولين حيث

بأنه

احد



فلهذا وضع الضرب وضع القدر مجازا استلزام  
 لاسم السبب المسبب عن انظر من الامانة الى اعتبار  
 ان قد جعل الضرب كما اعتبره من الضرب في  
 الامانة الضرب الاول واذا كان فيه فخل لا فخل  
 امسكت عنه مفعول الاول فخل لا فخل امسكت  
 نفسه عنه فمفعوله مفعول هذا الامر ليس كما ينبغي  
 اقول وكان الحشر تطرأ في تفسيره من مفعول  
 وجعل مسكت عنه مفعول هذا الامر ليس كما ينبغي  
 مفعول ذلك وكل مفعول فلو لا في على الامانة الاول  
 فاعترض من كل جعل الكلام وثاني في على الثاني فلو  
 ما به من والرجحان مع المجرى في نظم الترتيب في مفعول  
 قوله فلو لا وما بالثاني فلو لا في مفعول عنكم  
 الذكر مفعول ويجوز ان يكون الضمير مفعول الجواب  
 لا يصح ان يكون على الضمير في الكلام في الصحاح مفعول  
 ان في حاجته وصحاح الانسان حبيبه وصحاح الجمل  
 مفعول ولكم صحاح قوله فلو لا في في ما بالثاني  
 الحشر في حيث تقيدها العقل بالسخرة قوله ما بين الناس  
 في الصحاح الحشر وسط الانسان والضلوع مفعول الجواب

هذا

فلهذا وضع الضرب وضع القدر مجازا استلزام  
 لاسم السبب المسبب عن انظر من الامانة الى اعتبار  
 ان قد جعل الضرب كما اعتبره من الضرب في  
 الامانة الضرب الاول واذا كان فيه فخل لا فخل  
 امسكت عنه مفعول الاول فخل لا فخل امسكت  
 نفسه عنه فمفعوله مفعول هذا الامر ليس كما ينبغي  
 اقول وكان الحشر تطرأ في تفسيره من مفعول  
 وجعل مسكت عنه مفعول هذا الامر ليس كما ينبغي  
 مفعول ذلك وكل مفعول فلو لا في على الامانة الاول  
 فاعترض من كل جعل الكلام وثاني في على الثاني فلو  
 ما به من والرجحان مع المجرى في نظم الترتيب في مفعول  
 قوله فلو لا وما بالثاني فلو لا في مفعول عنكم  
 الذكر مفعول ويجوز ان يكون الضمير مفعول الجواب  
 لا يصح ان يكون على الضمير في الكلام في الصحاح مفعول  
 ان في حاجته وصحاح الانسان حبيبه وصحاح الجمل  
 مفعول ولكم صحاح قوله فلو لا في في ما بالثاني  
 الحشر في حيث تقيدها العقل بالسخرة قوله ما بين الناس  
 في الصحاح الحشر وسط الانسان والضلوع مفعول الجواب

مفعول



دفع الدم واحده الصلوع والاضلاع جمع  
فيل يكون الدم فيها جازايم والظلمة يخرج الفاء  
المجوة وسكون الدم اقصر فطالع الخشب والجمع  
فلو من فلو في قوله الماسرة القدر في الشرح القدر  
دوايك يدان ظلمة دورين فلو في جاب هذا  
التي حشر السامى الى قوله رسم كبر كرده  
جاء به من يد يد في اخذ التي برمتى تا ما يتبين  
من شيئا والى ان دخل في غير الجبل في عتقه  
فقبل الدفد برمتى قوله كبر من دور من ياباه  
وايم تا في هذه عكس المتعاون انما المناسب  
اولها الى اخرها قوله ورد عليه بان زبا توهم في  
اقول حيان المتبادر من كنه متبادر من اخرها  
كونه واصلا اليه ومجا وزاعه كثيرا فان من مجاز  
ولو تنزل عن هذا فالقام بكفي في عينة القصد هذا  
وتال الرضا المحقق وشرح الفلاح اى متبادر من  
اخرها لمجا وزال وفيه مبالغة ليست في قدر  
متبادر من اخرها والمبالغة باعتبار الجمع من معنى  
التجا وروى التاقد قوله اللهم ان من يترتب من

الغنى

الغنى والمجاوزة فيكون عن صلاتها انما راكبو  
على العرف من تجا وزعته وجا وزعته انما راكبو  
معنى عفاه والثاني معنى عفاه اقول لكن المذكور  
في الصاد راكبا متجا وزجا بمعنى العفو ومعنى المجاوزة  
اشبه وطول انما يدل على هذا فلو في قوله وكذا  
على التكرار فانه التجا و يتبين معنى المجاوزة من التجا  
فانه مجاوزة عن امر مخصوص هو الخطا فمعنى من  
التعدي والمجاوزة من يورث التكرار اقول  
وكذا يجب فانه لا شك في صحة استعمال التجا وز في  
نظام المجاوزة والتعدي وتوجيها او المقام يكن  
قرينة عليه فلا حاجة في تصحيح ما قيل الى التبيين  
ما يتبين من التكرار وتطويل المسافة قوله لدرج  
الربيع ما يرفع انما ان الفعل انصب باب التا  
وج يكون قوله في ههنا يابا لما جعل معنى التجا انما ان الفعل مجوز او الغنى  
جمع على الطريقة ودرج الاول منصوب على المضافة  
وعلى الثاني مرفوع على انما عليه قوله وانا في حوزة  
المعان ما يفتح هذا الكساد قوله بما الذي استاذهم  
الدم قوله على غير القياس قبل تعلق بالخير قوله



ان حاصل المعنى وما له قد برز قوله وسيلون السطوح  
 في هذا قيل انهم قد شرحوا القليل لان احوالهم لا يمكن  
 وسيلون بالمرغبات في جانب حال الخطايا وان كان  
 ملوكا للسلاطين اية قوله انهم سيلون السطوح  
 ان في هذا تعليل قوله انهم سيلون السطوح  
 في هذا ما لا يفتقر الى شرح في هذا قوله  
 لعل ان اذ قصدوا افعاله في هذا قوله انهم سيلون  
 هذا الشرح وباراد قوله من غير ما ذكره كيدل  
 عليه مداهن المشهور في ان مداهن هذا الشرح  
 كما ينبغي حال ذلك قوله انهم سيلون السطوح  
 ان يكون القليل الاول غير محتاج الى الرفع والادنى  
 ان يجعل قوله على معنى انهم سيلون السطوح  
 وقوله وما له قد برز قوله وسيلون السطوح  
 الثاني في هذا قوله انهم سيلون السطوح  
 لا يفتقر الى شرح اما الاول فلو لم يستحسن  
 في قوله الثاني فلو لم يستحسن وذكر اللبيب  
 وما رتبه فاه اللبيب لا يكاد يفتقر الى شرح  
 الخطاب من كلامهم الغير انما نداء في رضى فانه

كونه معاً باعاً بما يستلزم من جهة واحدة وكون الحال  
 في معنى الظرف لا يصحح ذلك فهو كقولهم في الجبل  
 الواو الحال وقع لما بين أنه يلزم ما ذكرتم من أن الواو  
 التي ليست في الحال إنما هي الواو العطفية لا يكون الحال  
 في الحال لأن الواو العطفية لا يدخل على الحال  
 المجرى من أن لا يحسن ما في قوله والعنان العنانة  
 التي ثانياً لفظاً البكايون في معنى الشجر وبعد  
 في بعض أحواله تقديره غير يكون ما نقله اختصاراً  
 لعبارة الشجر وعلى تقدير وجوده يكون نقاد  
 ما يعني قول والمقصود من هذا الحد في التبريل  
 التبريد على أنه ليس هو الذي يختص بالاول دخل  
 في المكينة والتجيد والترجيح وإنما هذه في جرح  
 قوله فعنان العنانة ثانياً فإنما هي في العنانة  
 كقولهم كينة وأبانت العنانة لها تجييد وهو كـ  
 التبريد في معنى من العنان ترجيح المكينة أو التجييد  
 فهو كقولهم في الحال أعلم أقول في اللفظ أنه ليس  
 في العلم وإنما خبره بان مجازاً من قوله في العلم  
 وكانها أراد بالاسمارة ثم سطلت الجارية من باب

قوله

/ فلو كان اسم الخاص على العام أو أراد من هذا المعنى  
 هذا والحق من غير ما استدل به في بيان الواو  
 التي هي في الحال وقد اشار اليه المحقق في معنى قوله  
 أن أن طبيعة لما في اللفظ والصفاء والنازعة  
 الحقة والضياء فهو كقولهم في المكينة في الحال  
 واليا يميز من اليا أو بالحق العجوة في الحال  
 بعد هاء في اليا المشارة من تحت مع اليا بمعنى  
 الشجرة كقولهم في الحال تحت لسانه في اليا  
 بمعنى على رأيه في اليا وفي الثاني في معنى  
 أي عجزه فهو كقولهم في معنى النسخ فوسيت عنه  
 النيام بالان والام العوم مع النيام في اليا  
 فهو كقولهم في بعض النيام بالان في اليا  
 المختار قبل هذا هو الذي في السنة المستقيمة  
 الشبه هو كقولهم في اليا في اليا في اليا  
 والمضارع في اليا في اليا في اليا  
 من حفظ من اليا في اليا في اليا  
 خصص كذا في اليا في اليا في اليا  
 في اليا في اليا في اليا في اليا

أو ليس كذلك



لا يعنى بل اراد ان يذكره مطلقا في ذلك واليه اناد  
 بقوله ولذا قال سوار فاعل بالقرينة والحق لها في  
 هذا قياس وظهوره في سوار من افرغ النسبة واما  
 التصريح باختصاص احد اللسان فالظن ذكر اللسان  
 فقط مستغنى فيه قوله وانما دار في كسر اللسان والمادة  
 او هي جالية عن الاختصاص بالجملة هذا من جهة  
 القاعدة الثانية والعقود على ان يكون في جالية اي  
 والتصريح بان اختصاص الجردار ما في ذلك  
 يكون فائدة في النفس فوايد ذكر اللسان محتمل بعد  
 هذا قوله ولذا اي وكلا بل ان نظير يفرج النسبة  
 بينهما على تقديرهما بل لا بد ان ذكر في التفسير وكلا  
 والظهور انهما اما التصريح المذكور ثانيا فقدر في  
 ان لا حاجة الى هذه الغيبة بل يتفاد من محو تقييد  
 التنا باللسان فقط قوله ان كان الامله وفي  
 التفسير اي اللسان المتعلق بمفرق المزد  
 المؤثر في مفرق التفكير ان لا يقبل التنا في الاول  
 كونه في تقابل الغيبة خاصة والفعل في الثاني كونه  
 صادرا عن اللسان بخصوصه قوله وقد يوجب

ان كان في ذلك نسبة بين  
 اوسا فيهم ذكر سوار فاعل  
 في قوله

ذكره

لأنه اي ذكر اللسان بانه التنا مطلقا بل ليس  
 باللسان حقيقة وليس الجردار اما صدر في اللسان فكل  
 من ان في الجردان كانت كما انشئت على ذلك اول  
 الجردان المحمودة فكل هذا الكلام اما بطلان ان  
 يكون الضمير في قوله يتنا وقوله كما انشئت في جميع  
 الغيبة فقدره انشئت في قوله كما انشئت على نفس برفق  
 ما على المصدر واما ما في المصدر فقدره اما في صفة  
 انشئت في المصدر كقوله في خبره في اي طاعت  
 قد انشئت في مصدره وتقدره انشئت مستغنى ثانيا كما انشئت  
 فكل في المصدر انما هي اذ لا في المصدر عشا ثانيا  
 فعوضه واما جملة في جعل الضمير في قوله كما انشئت  
 فكل في قوله كما انشئت في موضع الحال او المستند  
 في على التقدير الاول في قوله كما انشئت اما مصدرية كما انشئت  
 اليه في قوله او موصولة او موصولة في جعله في العايد  
 الى الموصولة الموصولة فانصهر في انشئت في قوله  
 قوله ان يكون المله في التنا عليه نظير في الحقيقة ثم  
 يدعى بان الاصل في الاطالة والحقيقة وهو تعارض  
 باعتبار الذي هو اقوى اما واق الحقيقة فان اذ

فكل ما ثبت على فله لم يتبادر منه اقل المشا  
 قوله ولا شك انه ذلك اي ثار الله قول لا يخرج  
 الكلام هو لا بد على الاول لا يخرج الا من هذا  
 باطل ان يكون المعرف طلقا كقولنا هو الله واما  
 قولنا ان المعرف هو هذا العباد فلا هو لا واما  
 لا فانه الى امرنا من مذهب كثير من اهل العلم  
 ليس بالافان وان كان مما ذكرنا سببا في تحريم  
 تمام التعريف ولكن كلفنا ان يوفقنا في القول  
 من اننا لو جردنا ما لم نذكره بصدق لا ما ذكره  
 ما كنا انما نعرف المعرفين كل من اخرج ما ذكره  
 عما هو الثناء على الجليل على تعظيمه في ذكرها  
 لتعظيمها وعدم تعظيمه في بيان العرف  
 بما هو في ابداننا على الجليل انما يكون على تعظيم  
 من جهة ان الجليل من حيث هو جليل لا يكون  
 الحق والاسم في اننا العكس على استلزام الثناء  
 على مقتضى تعظيمه للثناء على الجليل فان كان  
 اختيارا في الاستلزام كما نحن وان جرت بنا  
 كما هو المنقول في ما شئت الحق بيب من العلوية الثناء

من الجليل  
 من الجليل

في قوله

في قوله

في ما ثبت على فله لم يتبادر منه اقل المشا  
 قوله ولا شك انه ذلك اي ثار الله قول لا يخرج  
 الكلام هو لا بد على الاول لا يخرج الا من هذا  
 باطل ان يكون المعرف طلقا كقولنا هو الله واما  
 قولنا ان المعرف هو هذا العباد فلا هو لا واما  
 لا فانه الى امرنا من مذهب كثير من اهل العلم  
 ليس بالافان وان كان مما ذكرنا سببا في تحريم  
 تمام التعريف ولكن كلفنا ان يوفقنا في القول  
 من اننا لو جردنا ما لم نذكره بصدق لا ما ذكره  
 ما كنا انما نعرف المعرفين كل من اخرج ما ذكره  
 عما هو الثناء على الجليل على تعظيمه في ذكرها  
 لتعظيمها وعدم تعظيمه في بيان العرف  
 بما هو في ابداننا على الجليل انما يكون على تعظيم  
 من جهة ان الجليل من حيث هو جليل لا يكون  
 الحق والاسم في اننا العكس على استلزام الثناء  
 على مقتضى تعظيمه للثناء على الجليل فان كان  
 اختيارا في الاستلزام كما نحن وان جرت بنا  
 كما هو المنقول في ما شئت الحق بيب من العلوية الثناء



ليس في الصحيح الاخصاص بل الجليل في بيان اعتبار  
 الجليل انهم كما يعتبرونه عليه حجة التقليم فكيف بذلك  
 مع ان ثناء الخالد على الجليل اوضح وبيانه يكون  
 حينئذ نظرا عاما فلو لم يكن هو الذي ذكره ان المولى  
 هذا الامام المعتمد عليا والحق في ربه وقد جعله  
 على بعض كل طائفة من اهل الاول هو الذي لا عرفت في  
 حقه من اهل الطائفة على الطائفة ما رآه وقد  
 من الكلام في عينه كقول لا يصحح الى تاوريل كما  
 بين ان هذا المكاتب سكتة سيادة في افعال اختيارية  
 جميلة فكلها في الحقيقة على نفس هذه الامور هو الذي  
 انما بان ان هذا الذي ذكره النبي بحيث لو عرفت ان  
 عند هذه الحقيقة محقة بالاعتقاد كما اعتقاد  
 شي بالفضل قد برحق كما يتوهم ان هذا على الميراث  
 الماد بالشيء في التعريف ليس النبي بالفضل بل ما في  
 ثناء الجليل هو الذي قد عرفت السؤال على الوجه الاول  
 كما لو انما يتوهم كذا في الواقع فيلزم من عدم صحة  
 التعريف بغير وجهه وبناروه على الثاني الوجه على  
 التعريف صحيحا في الواقع فيلزم من عدم صحة الاعتقاد شكوا

هذا هو الذي ذكره النبي في ثناء الجليل  
 الذي هو الذي ذكره النبي في ثناء الجليل  
 الذي هو الذي ذكره النبي في ثناء الجليل  
 الذي هو الذي ذكره النبي في ثناء الجليل

على كل وجه الوجه الاول هو الاول والاطلاق عليه لا يلزم  
 ان يكون من الشاكر قبل تولى هذا الجواب الاول  
 بل ان التراجع فينا فلو لم يكن المطلق شيئا لا نكر او  
 كما يتوهم في الحاق بكونه من الشاكر او غير ذلك  
 الثاني فان الشاكر فيه يكون المطلق شكوا هو الذي  
 لا يظهر من التعريفين وهذا الشاكر من المردودين  
 المتعلقين هو الذي لم يظهر من هذا الا هو الشاكر من  
 المردودين فكيف لو ذكر الشاكرين في كل واحد  
 من ذكر الشاكرين اما لكلا ايهما على ما بان  
 اجتماع جميع الصفات فادعى تحقيقها بالذكر في  
 الصفات واما التميز الذات فالتميز يحصل باليد  
 فلو لم يكن فيهما اوجه بانه يكون في واحد ماضيا  
 التوهم الاول وهو عدم التخصيص دلالة كل الصفات  
 على الاستحالة المذكور اما الاولى فبذلك لا تميز واما  
 الثانية فبذلك لا تميز لما اشار اليه بعد ذكر الاستحالة  
 في الاولى والاشارة الثانية فكانت في اوجه  
 بين الطرفين في الكليات من هذا الاستحالة التي هي  
 المانع من التخصيص به هو الذي كان يلزم انما تارة

۱۰۰  
 حشمت  
 در این کتاب  
 در این کتاب  
 در این کتاب

17

الرحمن





الظرفية ومنه العبد والرب  
 الشئ الى امره  
 الاممية التي هي صفة الطبيعة وكون الثاني هو اعيان الى  
 الدوام لا يتغير كونها الى الابد اعيان الى قلبه  
 قوله اللهم كما ان صفة قبل هذا العزوة فان لم يكن  
 من صفة من قوله كون الاممية التي هي صفة الطبيعة  
 المحسنة فاجابة افادة القول الثاني في صفة العزوة فيها  
 بان الاممية في تنوعها الى الدوام عند وجودها في الدنيا  
 لا يتغير ذلك وهذا قد هو في الاممية من صفة بين  
 العقلية وبين الاممية التي هي صفة طبيعة من ان يتغير  
 فيها اذا كان المتغير في العقلية الواقعة من صفة  
 المستند هو زيد قائم فان المستند الى صفة الشئ العقلية  
 في الحقيقة فحكم العقلية يكون متغير القوام الى الابد على  
 التغير وكونه الاممية يكون طبيعة من الدوام  
 متغيرا في صفة الجواب لا يلزم من حقيقة البرهان  
 جبروت من صفة الاممية ولا يتحقق بين الاممية والحق وانما  
 خبره ان يكون الكلام في الاممية المتغيرين كقولنا  
 لا تتغير في الذي يتغير به القابل وهو كقولنا المستند  
 الى المتغير ليس على المثلث في الخارج بل انما يشبه الى  
 صفوه الخلية العقلية وهو القوام في الزمان لا يتغير  
 الماضي

(القيام)

القيام في الدوام هو ان يكون متغيرا في القيام اليه مستند  
 وانما في الزمان الماضي لا متغيرا في القيام الزمانا كما  
 اليه واستند في الدوام اي غير متغير في الجواب وقت  
 واين المتغيرات متغيرا في الاممية عن ذلك هو في صفة  
 تحمل طبيعة التي هي صفة طبيعة هو في وقتين جواب  
 اخر من السؤال المصنف في قوله فان قلت قوله ان  
 الاصل في الغير في الزمان الاصل في الصفة اي في الزمان  
 فالقيام في الغير في الصفة بالفضل في الغير فحكم بحسب  
 والعبارة من الصفة في قوله يكون ان من جملته  
 مع السوال في صفة الجواب الثاني في  
 تحقيق المدعى في قوله لم يقدم الاضام الى ان على  
 ان يرضى قوله ان لا يكون من صفة الجواب في  
 وانه من صفة الجواب في صفة الجواب في  
 في التاخير في صفة الجواب في صفة الجواب في  
 اي يتحقق تقديم الاممية في الاضام الجواب في  
 الجواب في صفة الجواب في صفة الجواب في  
 كما قيل في قوله في صفة الجواب في صفة الجواب في  
 على التاخير في صفة الجواب في صفة الجواب في

اصل



اشعار

20

عليه قدس سره في استنباط منزلة القدم بعين و بغيره  
 قول و تصور معتد به من الماهية اي من طولي الماهية  
 استكان تحقق في ذواتها و هي الماهية الالهية و هذا  
 لا يكره في حاشية الفروع و هذا ان يجعل تصور الذات  
 من الماهية مستقلا لتصور العباد و لعدم كمالها  
 في اعادة الماهية سالفة تصور حاشية في ذواتها  
 انما قضت منزلة القدم و انما يجعل كماله من مقتضى  
 انصافه لا بالاعتداد بغيره و في حاشية الفروع  
 بعد ان يدعى في كل هذا المقام ان العلم الالهية  
 في القول و القول و كماله الى حد ما في اعادة  
 تصور ذواته و لو علم في العلم و الالهية  
 و انما يفيد و ما به لا يمكنه من جهة الحكمة المستقلة  
 و انما كان تصور العباد و انما تقتضيه علم صحيح  
 اقتدار و مميزات سائر الكائنات قال و حاشية الفروع  
 بعد بقية هذه التعيين و التعيين فانه يقع ان  
 انما تحقق تصور ذلك في الالهية كماله العلم و هذا  
 و انما لا يتم حقيقة كماله المطلق تصور في كل  
 الماهية كما ذكره و لا يقال في الحقيقة كماله

جایزه شرفی از طرف کنگره قانقاز  
بان یونان انجمن کتب خطی

اذ اقول انما يتقدم على الاول اي على تقدير اجراء  
 الامانة على الجملتين واعلم ان على التقدير الثاني انما  
 حمل الماطلة على التفسير لا يتم المقربين حيث لا يكون  
 من قصد العبادة عز الامانة التفسيرية عدم التعرض  
 للمعنى بل انما هو الوجه المعتبر في الاول مع كونها  
 التفسيرية مع بطلانها لرياسة الاول بقوله تعالى  
 في ما يشبه التعريب وهو ان يكون بعد التفسير ما لا يفسر  
 هذا الكلام انما هو التعريب للمعنى اما ان يكون المعنى  
 او تفسيره او بذكر البعض تفصيلا او بذكر البعض  
 غير ذلك ولا يتم تعرضه له لانه هو ان يأتى في قوله  
 انما هو القيمة او بعد المقادير التي عليها للمعنى  
 الانعام في قوله ذكر كل المعنى اما ان يكون الاول  
 لا ينبغي ان يضاف اليه تحصيل تركه فالذي يحتاج الى  
 التذكر في قوله انما هو انما هو التفسير في قوله الله  
 يحكم الحقائق انما هو هذا والظاهر انما هو في قوله  
 في قوله وليس بذلك اما ان يكون التفسير في قوله  
 ما لم يكن في التعريب المعنى بل انما هو في قوله  
 بالقياس الى ذكر البعض تفصيلا بل انما هو في قوله

المعنى

لا يفسر المعنى تفصيلا

اما مقتضى ما باننا من هذه التفسيرات ان الله يحفظنا  
 ما بيننا وبينكم من سبب ذلك التعريب لكل اهل العالم  
 في التفسير الاول وقد عرفت ما قدناه ما قد يفسر  
 المقام واما هذا الذي ذكرناه وجعل كل من التفسيرين  
 تفصيلا لغيره من حيث يكون الجميع دليله وانما هو  
 التفسيرية في عادته اليوم في قوله الله يحكم الحقائق  
 وهو كذا الاول، مناسبا للمعنى في هذا الشأن المعرف  
 وهو انما يفسر في التفسير من غير ما هو في قوله  
 ان الله يحفظنا تفسيره في التفسير والمقام التفسير  
 ان التفسيرية في قوله الله يحفظنا دون ان يكون في قوله  
 التفسير انما يحيل على قوله كونه فاصلا بين المعنى  
 عليه بناء على ان المعنى يدل على المقابلة بين المعنى  
 فاذا عطف الفاعل على المعنى وان كان المعنى في قوله  
 في التفسير والكمال في قوله عن الذي في التفسير  
 على قوله انما قال الله يحفظنا على الصلوة او الصلوة  
 الواسعة او الواسعة والصلوة والصلوة فاصلا بين المعنى  
 دل على هذا المعنى في قوله انما هو انما هو انما هو  
 رتبة المستعمل في الاحتياج الى ما دخلت العطف

وحيث عدم رتبة التفسير



اسم وكون المعطوف خاصا والمعطوف عليه عاما  
 والاحتياج التبيين الى ذلك لا يحتاج الى انضمام  
 البراهمة اليه هذا ما نقله من كلامه واما الثاني فقد  
 عرفت من كلامه في هذه المباحث ان التبيين لا يقتضي  
 تبيين البيا ان ينوط بعطف الخاص على العام وان  
 دعائية البراهمة تأتي في مجرد ذكر الخاص بجموع  
 التبيين فيخرج على جموع البراهمة الاولى على الاول  
 والثاني على الثاني فلا يعمل المعطوف بجموع المعطوف  
 على العام وما يقتضي من ذكر الخاص وعطف اولا  
 تبيينا على دعائية البراهمة ثم جعل التبيين على  
 قولها وجوبا كما عتبا وعليه لا يوجب التعليل مستقلا  
 كونه تعليل بجموع البراهمة الاولى ليعرف انما يقتضي  
 لا استدلالا كما ان يكون الجزاء اول يستعمل على  
 فالتبيين فيعمل بالبراهمة كما في بالآخر في هذا  
 اعلم انه من جموع التبيين التبيين بالجموع على التوزيع  
 كما قلنا ومن التبيين التبيين الثاني اعني عطف العام على  
 العام بالجموع كما ذكره المحقق اخر ان كان عدم بطلان  
 العطف المذكور في البراهمة لا يدرج في الاول وهو

انما يقال ان التبيين في الجموع لا يقتضي تبيين  
 البراهمة اليه بل يقتضي تبيين التبيين اليه  
 وانما يقال ان التبيين في الجموع لا يقتضي  
 تبيين البراهمة اليه بل يقتضي تبيين التبيين  
 اليه وانما يقال ان التبيين في الجموع لا يقتضي  
 تبيين البراهمة اليه بل يقتضي تبيين التبيين  
 اليه وانما يقال ان التبيين في الجموع لا يقتضي  
 تبيين البراهمة اليه بل يقتضي تبيين التبيين  
 اليه

وتبين في الثاني حيث لا يحسن تعليل بجموع  
 البراهمة ليس كما ذهبوا فقل فيه قوله وهذا مع  
 قد شبهه على بعض الفضلاء وكان لا يوافق  
 المحقق فليقل على قوله وقد يكون عدم كلمة بمرور  
 الفاصلة في بعض المواضع في التبيين والتعليل  
 والتعميم المستفاد من كل ما هو موصوفه وفيه كان  
 الموصوفون ليسوا بالبيان بل بالخاص كان لا  
 يبين التعميم واما التعميم والتعليل فاما يبينهما  
 كما هو كان لا يبينهما كذا قيل قلت عدم اثاره  
 ثم ان اريد التعميم التبيين الى البيان وعينه كقول  
 كلام القائل فينبغي ان يعمم الموصوفون بالبيان  
 الى سائر افراد البيان واما ان اراد التعميم ما  
 يقتضي الى سائر افراد البيان وتحتوي ذلك  
 ان بيان الموصوفين العام بجموع افرادها  
 سوى الخاص كما هو معنى جموع افرادها الخاص  
 قوله وكان هذا الحق باطلا تحت الفاضل  
 قال الشيخ في قوله انما هي اقبال وارادوا لم يرد  
 الا قبا والاداء وغير غيرها المعطوف على لها كثر

بالبيان

اي قوله اشارة

الاقبال والادبار كما تجسدت بينهما والبرهان  
 على هذه الحقيقة وان كانا يدركون في انفسهم  
 وجه الرجوع على ما اشار اليه الشيخ بقوله انما  
 ساعد بليغ لا يتغيرها الجواز المعنى في الجواز  
 في الاعراب هذا او التماسية فكل وجه الجواز  
 العقل على المعنى كما على هذه المضائق التي  
 يجاز في الاعراب كعلمه المختار ان الفصل على  
 او الفاصل يجاز المعنى قوله وان لا يتغير القول  
 نحو هذا اصل اي لا يتغير المعنى في مثل ذلك  
 ولا العقل في اضافة الفاصل قوله في مثل هذا  
 بيان لما يوجب وفيه اشارة الى ان المراد من  
 عن شذوذا انضمامه والبلد عنه لا يغير الكثرة  
 فان منع ما قبله ذلك لا يغير في جميع القرآن  
 لا سيما المتشابهات خصوصاً على ما في قوله لا يغير  
 تاويله الا اعم قوله وقوله كونه الفصل بمعنى  
 على كونه معنى الفاصل مع ان كون الخطاب في  
 في مرتبة كونه فارقا بين المزمع والباطل قوله  
 ان المخلص ان لا يغير في قلبه الحرفة الثانية

يعني

جليل مكره ما قبلها وما على تقدير كون الاصل هو المثل  
 من قلب الحرفة لغويا يخرج ثم قلبت الحرفة بها  
 لا نقاش ما قبله قوله في جميع معجب بالكون اسم جمع  
 في ان يتركه ما قال في الشدة شرح قوله اعني وان لا يغير  
 من قوله وان لا في الشدة معناه في ان المخرج  
 ما في كونه جمع ما عليه قوله في قوله في المخرج  
 حجاب من حدوده انما اذا عرفت ان ما على كونه  
 على انما في المخرج لا يكون جمع ظاهر بل كونه في قوله  
 قوله فانه لا يغير في جميع ولا يغير في قوله لا يغير  
 الحالية من لغيره القرائات في قوله في المخرج  
 وكونه الاصل على الفصل يمنع من اوجه على كونه  
 الحالية قوله وقوله الشاعر لا يغير في المخرج  
 معبرين معناه وبالسيد السعد في قوله لا يغير في  
 لمعنى في المخرج في قوله في المخرج وكونه في قوله  
 مراد من المخرج في جميع كونه في المخرج قوله فانه لا يغير  
 جمع في المخرج في المخرج في جميع كونه في قوله  
 كونه من كونه معناه ان يغير في الدنيا في قوله في قوله  
 يوقع الجزاء في قوله لا يغير في قوله في الدنيا



مع المسائل  
 في الحساب  
 في الحساب  
 في الحساب

من  
الملك  
الملك

[illegible]





فوقه كعلم البلية غدا كما يدل عليه علم البلية غدا  
 فعمل ذكره بيان للواقع وتعميم لما بعده ومضاه  
 قول الامام انما هذا صنف من الصنفين على  
 جري الكليات فاعلم على هذا القول فيكون جريها  
 كجري الاجزاء في صلب الاستصحاب والاشارة اذا كان  
 حيث كان المتعارفون في هذه الامكانات المتماثلة  
 اليه مقامه وانما جريها على سبيل الترتيب قوله  
 في قوله من غير ان يكون له سلطان على جري الكليات  
 انما كان راجع الى هذا العلم كما ان اعتبار جريها  
 على سبيل الترتيب ويكون المتماثل ما اعتبره الامكانات  
 اليه فيكون العلم وعلم الواقع علم البلية غدا  
 قوله في قوله من غير ان يكون له سلطان على جري الكليات  
 راجع الى قوله في العلم انما هو كذا في قوله في العلم  
 وقوله في قوله في العلم انما هو كذا في قوله في العلم  
 علم بقوله ان يكون العلم من اربع البلديات كقول التفسير  
 الثاني في قوله في العلم انما هو كذا في قوله في العلم  
 يكون ان يكون العلم من اربع البلديات كقول التفسير  
 بلية انما يكون على العلم في العلم من اربع البلديات

وحيث كان العلم من اربع البلديات كقول التفسير  
 وحيث كان العلم من اربع البلديات كقول التفسير  
 وحيث كان العلم من اربع البلديات كقول التفسير

زيادة

زيادة في حصره في زيادة في الاختصاص بالبلية  
 على خصصه العلم والبيان وح يكون تغيير علم البلية  
 بالعلم والبيان وكذا تغيير علم من بها بالبيان  
 بل انما حصل العلم الاضافي لا يثبت العلم على قوله  
 زيادة في اختصاصه لا سلطان له اختصاصه ولا كان  
 شاملا للصدق والمخبرين بها قوله ولو اذ كان  
 ولو كان في خبرها بحسب الادلة في زمانه مع ما في  
 من التفسير لا يديم المدعى فانه لو كان كذا كان  
 اذ كان العلم وقيل كان المدعى في زمانه العلم  
 في العلم ما قيل في تغيير علم ما تقدم بواسطة عدة  
 مسلمة هي ان في تامين العربية من جهة ادق الدقائق  
 ونقصه في قول العلم في التفسير ان العلم  
 هذا ان جميع العلوم بل جعلها لغة في العلم  
 ما سواها وجعل هذا العلم خفا في قوله في العلم  
 انما هو كذا في العلم بلية غدا كما يكون في العلم  
 قوله كذا في العلم بلية غدا كما يكون في العلم  
 اي صرفه في العلم بلية غدا كما يكون في العلم  
 وخبرها كما لا يخفى في الغيبات وتماثلت اسلوبه

ما لا يخفى

كان في العلم بلية غدا كما يكون في العلم  
 اذ كان العلم بلية غدا كما يكون في العلم  
 الحظ المنزلي من

الرسائل  
الحائكة والمفككة والأكساح وجميع المطامع والمفاتيح  
فولذلك كانت ايقاع المعرفة مستقيم فقولاً راسخاً  
الاصحاح الثاني له بنا يحصل الشئ الاول والثاني هما  
ومحصل الشئ الثاني هو معرفة ان سببها هو  
سؤال البلوغ في الامور ومحصل الشئ الثالث الذي  
عليه بنا الجواب هو معرفة العجائب والسبب  
سؤال البلوغ في ان الشئ الثاني من قبل على ما  
احدهما ان سببها ليس هو سببها بل هو سببها  
ثم الحكم الثاني في علم ما يدرك في علم الكلام وما يدرك  
في بعض كتب هذا العلم ايقاع العلم الاول لا يعلم على  
التيقن الثاني في بعض الكتب من حل عبارة الحكم ما كان  
من بعد حيث نلت عن اعادة الخبر فامل قول  
فلما حل ما لم يتبين كما اعتبرت ليعلم العرفه وكما  
العلمين فان ما يعلم في علم الكلام من كنه القول كنه معجز  
تلك ما لم يعلم في علم الكلام من كنه القول كنه معجز  
المتحدثين والتفصيل كافي ولا يعلم منه غير ما لم يعلم  
فذلك ما لم يعلم في علم الكلام من كنه القول كنه معجز

فيعلم ان الجواب لا يعرف الا بالعلم  
التيقن الثاني في بعض الكتب من حل عبارة الحكم ما كان  
من بعد حيث نلت عن اعادة الخبر فامل قول  
فلما حل ما لم يتبين كما اعتبرت ليعلم العرفه وكما  
العلمين فان ما يعلم في علم الكلام من كنه القول كنه معجز

مكرر

مكرر  
من كون القرآن في علمه لطفاً بالبلوغ في معرفة  
من علم البلوغ في مستعمله في الكلام على علمه المستعمل  
انما يعلم بمعرفة في علم البلوغ في الاستبانة في كنه العلم  
على العقائد التيقية فان البادى التيقية تعلم بما  
كثير ما حوزة من علمه في غيره من علمه في غيره  
بجانبه في علمه في كنهه وجرنا ان هذا العلم  
محصل في علم الكلام لم يتبين في كنهه بل هو كنهه  
هذا العلم انما هو علمه في كنهه وجرنا ان هذا العلم  
ما به هذا العلم ليس في كنهه بل هو كنهه في كنهه  
وشره الاول من كنهه في كنهه علمه في كنهه في كنهه  
فمحصل ما لم يتبين في كنهه بل هو كنهه في كنهه  
مستعمل ما لم يتبين في كنهه بل هو كنهه في كنهه  
ان يحصل قول كنهه مستعمل ما لم يتبين في كنهه  
بجانبه في كنهه في كنهه في كنهه في كنهه في كنهه  
والتفصيل في كنهه في كنهه في كنهه في كنهه في كنهه  
المطلقة كنهه في كنهه في كنهه في كنهه في كنهه في كنهه  
والاشارة في كنهه في كنهه في كنهه في كنهه في كنهه  
علم البلوغ في كنهه في كنهه في كنهه في كنهه في كنهه

من



الاشية وايضا الاستدلال على كونه على حرا بها باذكو  
 في علم الكلام من ان اقبل العنقا من العرب العار مع  
 كثرتهم وعلوهم من غير ان يثبت ان با صيرورة يكون  
 في تلك العنقا في البدن حتى اختار والمعارف بها  
 السون على المعارضة في المود من قبل الاستدلال با  
 العلول على هذه معية وهو كما ترى لا يغيب اليقين  
 قوله الاستدلال بالكتابة هذا على ان علم قوله  
 كقولهم ليس هذا وجه في شفاء الوجه ان الوجه  
 يحتمل معنيين فان حل على الطرفين على طرفيها الماهام  
 كان الوجه هو الاول وان حل على العضو العلوي  
 كان الوجه هو الثاني قوله والاشياء استدارة  
 تخيلية اي ثبات الوجه للوجه والاشياء تخيلية فان قيل  
 ما هو جواب ان التخييل في حقيقة المكينة ومعلوم ان  
 لازم لهم كالموجر الشامل للمعنى والتخييل لا يدل على  
 التخييل الضميمة المعنى بالاشياء كالصود والاشياء انما  
 اقررت في حقيقة التخصيص بالوجه الوجهية قوله من يسميه  
 على ان التخييل في حقيقة المعنى في الشيء الاول قوله ثلثه  
 قد مر جواب ما صدق التخييل مطلقا لا يتحقق بانها  
 يتحقق ل

التيين ور

ملف

ملف الاشية ولو بالاستدلال التخييل على التخييل بل ان كان  
 في غير الاستدلال والتخييل لانه الجواز المرسل وان كان  
 في الاستدلال فلا يلزم ان يقتضيه مطلقا الاشية وما  
 يقتضيه السؤال من القديسات فان لم يقتضيه مطلقا  
 الوجهية فلا يتخرج الملاك من حيث ان يكونا فرسها  
 للمكينة والتخييلية انهم من وجهين بل جوابان بالحق  
 سبق التخييلية المقدم من السؤال قوله ان يكونا في  
 اي نحو تاي يوم الغنمة ترشح للجواز المرسل في البدن  
 الترخيب في الجواب ان اسلم على المسبب قوله مع  
 انه لا يقتضيه اصلا فقول المصنف ان الترخيب انما  
 يكون في الاستدلال التخييل على التخييل غير مسلم وقوله  
 وما ذكره الى حود على ما ذكره في الشيء الاول ينبغي قوله  
 الترخيب انما يقتضيه مطلقا الاشية فيما اذا كان في الكلام  
 قسبية وقد ذكر في الاشية في حق لا يقتضيه بالمكينة  
 والله ان مقتضاه ليس في صورة المكينة متبينة في  
 الكلام بل في الفتن قوله انما يقتضيه الترخيب الذي  
 هو في الاستدلال مطلقا قبل لو قال فانما هو في الترخيب  
 الذي في التخييل كان انما حيث يتناول صورة الاشية

حسبنا

قوله

ان

شيء





انشوروا بالملوك او فوجهم ما ساق على النظر والاشهاد  
 ففتح انه يعرف احكام الفروع من القواعد من غير  
 كلفة وقد كانت ذلك على الاستاد من تلكه فاصبح  
 اليه وانما كان على الاحكام على المحولات ايضا كماله  
 لذلك الاطلاق معروفا ايضا ليعلم ان المراد بالحق  
 من حيث الاتفاق على الموضوعات او الاتفاق على  
 والافعال المحول لا يتبادر من جهة والدليل وهذا  
 قد قوله ولا يصحوا هذا في شوب من حيث ان ارجاع  
 الضمير الى المحذوف فلو ان الطبع ان الضمير الذي  
 يملوه يعود الى الامراكلي فليزم الاشتغال وقيل  
 من حيث لزوم حذف الفاعل ومن حيث ان لا فاعلا  
 لا وصفا للموضوع بانته مادت على افراد هذا  
 فان جميع الكليات وكلها فاعدا بالاول والآخر  
 لا بأس بملء الفاعل المضاعف وانما في المتضافات  
 اليه مقارنه واما الثاني فلو ان المراد فاعلا موضوع  
 صريح هو موضوع على جميع الجزئيات ومحملا ان  
 يكون الحكم على كل افراد الموضوع لا على بعضها  
 هذا المراد لان كل كل يتحقق التقابيل الجزئية

فقد

(الكنز)

اكثر من ان يثبت مثبتة قوله لا معنى ان كل شاهد  
 متشجع الكلام في هذا المقام ان المنطقيين اختلفوا  
 ان المعتزلة باب حسب الكليات فبعضها الى بعض  
 هو الصدوق والعقل كما هو المعلوم لما نسب الى الشيخ  
 في حديث العتبات او الصدوق بالمكان كما هو المتعارف  
 بطريق الفقيه في فيه وفي الاول يرجع العمم المطلق  
 الى موجبة كلية مطلقة عامة وسالبة جزئية عامة  
 وفي الثاني الى موجبة كلية ممكنة وسالبة جزئية  
 ضرورية واذا اتممت هذا فقم المحتم ان هذا  
 العمم انما يتشبه على الطبيعة الثانية حتى يكون  
 مفاد الشبان كل شاهد بالمكان متساويا يمكنه  
 وبعض ما يمكن ان يكون متساويا شاهد بالمكان  
 على الوجه الاول المتعارف عند المتأخرين حتى  
 يكون متساويا ان كل شاهد بالمكان متساويا بالفعل  
 وبعض ما هو متساويا بالفعل ليس متساويا بالمكان  
 اذا اعتبر كل من الشاهد والمكان المذكورين  
 فخط معنى ان لا يذكر لغير الاثبات ايراد للدفع  
 فخط معنى ان لا يذكر لغير الاثبات ايراد كما كانت

بالضرورة

المستبين فيها التباين الكلي هذا معنى لزوم كونهما يذكر  
 للوجبات تامة وللهذا يضاف اخرى طارئة على التبيين  
 وهو كما ترى وان اعتبر فيها الذكر للوجبات في  
 الجملة وان ذكر تغيير هذا او في موضع اخر والوجه  
 في الجملة ان كانت السببية هي الوجود في الوجود  
 فيكون الحكم بالعدم مطلقا فبما الكلام على طريقة  
 القول فانهم يقولون فيكون كذا الوجوب الاول على  
 مقول والاول على قولهم واما الثاني وهو  
 كون العدد لضرورة في قولهم لا لكونه مضمنا قوله  
 فلا بد من اعتباره فبما معنى المنع بان يراد به معنى  
 التقصير بمعنى المنع اي لا يقتصر باننا منك مفعلا او  
 لا تمنعك مفعلا مقتضى الوجود الاول او لا تمنعك  
 الوجوبين من وجوب في الجمع لا جمع بين السببية  
 والمان فلا يقتضيه قولنا وجوب الوجود انما  
 اي لا تمنعك مفعلا ولا عبارة الشئ انما انما  
 وهو انه وان كان الاول اقبل قوله واما الاول  
 وهو ان القول غير ضروري في عبارة للم قول  
 او على ان اي لم اقصه ان كوني مجتمعا فيكون

(سجدة)

جديدا مستقلا بمعنى انما على وجه ان المعنى ومن  
 الاعضاء ايقم محتملا اي ذا جدي ومجوز على هذا  
 على حتمها المستدعي مع الحاشية ويكون القول  
 لتعليقها وهو ان يقع كما مر من الامانة اليه قوله  
 الخشاء وانما هي اقبال وادوار وط الوجود فان  
 الخيال قبل الشيء لا المنع اي في كتب التقصير جديدا  
 ما لا يقتضي لفظه عند قولهم ولما بالخير في الاختصار  
 لفظا فبما قوله واما فبما فهم كما في مقول لا يخرج  
 في النهاية فتحج بانه لا يقتصر في الاستبعاد مع ان هذا  
 هو المقص لما راد ان يمكن استفادة هذا المعنى على  
 هذا التقدير فيكون احدهما انما بانه من غير  
 العبارة هذا المعنى في ثابتهما ان يقتصر في الوجود  
 والجملة في الوجود والوجود في الوجود انما يقتصر  
 في الحقيقة حال الجملة في الحقيقة فتدبر في الوجود  
 منه كونه التقصير في الوجود كونه متفيا وقوله فيحصل  
 المقص اي عدم التقصير في الوجود فتخرج على الوجهين  
 كذا ايضا قوله ذلك ان تعذر السؤال بان اذا كان  
 جديدا لا كان المعنى في اختصاره ان كونه مجتمعا

استحق التقصير للوجود



فقط بين العلم حيث لم يعلم ان التقدير المنفي فماذا انقضى  
 الجواب اما اولها فانه من غير ان يثبت من عدم التقدير ان المبدأ  
 ان عدم التقدير الاجتهاد اذا قلت لم يثبت على  
 المنفي فانه يتبادر منه ان التقدير المنفي في المنفي وانما  
 ثانيا من ان الطرفين متساويين بكل التقدير الجواب اما  
 والتقدير المنفي في تقديره يحصل العلم على التقديرين  
 لكنه على الاول علم التقدير الجواب على الثاني في علم  
 التقدير في الحقيقة ولا ينبغي بلادة هذا التوجيه مما يرد  
 اذ كما بينه تقرير الجواب الثاني حيث قلنا في اوله  
 او يكون نصبا على نوع الاضطرار فلو لم يكون بعد  
 نصبا في نوع هذا الوجه ساقت فتة فلا يكون حرفا بغير  
 حرف وان قاسى ذلك غيرهما فمقتضى ما ورد في  
 من العرب فهو كما علم في لغة الاجتهاد وهذا هو معنى  
 من غير كونه حجة في العلم او في حيد هذا التقدير  
 واما التقدير المنفي في العلم لم يقررنا ان الجواب على  
 كونه ما لنا على المنفي على التقديرين الجواب اما  
 هذا وقد قيل ان العلم انما اختار ما اختار لانه لا بد  
 ان يقع حيزا في منبر المنفي فيفيد العموم اي لما

حيث

فقد

اشارة

فيما ذكر الاجتهاد مع ان العلم قد علم على ما في المتن  
 من الغيرة الى المعقولين فانما لا يتحقق على تقدير اوله  
 معنى التزاد اليه يتبع حيزا في حيز المنفي ويقتضيه العلم  
 وهذا الوجه انما يرجح بخلافه على ما لا يوجب حجة  
 التقدير لا على ارادة التزاد فذكر حيزا لا يكون  
 الكلام من ان اي حيز من المعقول الاول الاول علم  
 التقدير جعل الاول معنى المنفي في التقديرين معنى  
 المنفي والتقدير بالاول عنه اما الثاني فلو علم  
 قبل ان يكون ما ذكره يحصل المعنى وخلصه لادان  
 كونه في حيز العلم والثاني في العلم واخصه وان كان  
 كما راجح في قولنا وليس المقصد بكافي الخطا والخطا  
 معين بل الى كل من يقع الخطا كما قيل في قوله  
 ترى ذلك ومنه على اننا لم نجد حجة اذ في تنبيه  
 باذكر ما يكون اضافة في العلم انما اراد ان يكون  
 الترتيبا سائدا اي حضا فاما كتاب مجاز لغته  
 لازم كذا اريد فيه ما رجع بصير المعنى هكذا اضافنا  
 للمصدر فلو قيل بعد من المبدأ في ما كان العلم  
 ذا اضافة المصدر لصفي كذا في الشاعرة ولكن  
 فانظر قوله

اشارة الى ان العلم قد علم على ما في المتن  
 من الغيرة الى المعقولين فانما لا يتحقق على تقدير اوله  
 معنى التزاد اليه يتبع حيزا في حيز المنفي ويقتضيه العلم  
 وهذا الوجه انما يرجح بخلافه على ما لا يوجب حجة  
 التقدير لا على ارادة التزاد فذكر حيزا لا يكون  
 الكلام من ان اي حيز من المعقول الاول الاول علم  
 التقدير جعل الاول معنى المنفي في التقديرين معنى  
 المنفي والتقدير بالاول عنه اما الثاني فلو علم  
 قبل ان يكون ما ذكره يحصل المعنى وخلصه لادان  
 كونه في حيز العلم والثاني في العلم واخصه وان كان  
 كما راجح في قولنا وليس المقصد بكافي الخطا والخطا  
 معين بل الى كل من يقع الخطا كما قيل في قوله  
 ترى ذلك ومنه على اننا لم نجد حجة اذ في تنبيه  
 باذكر ما يكون اضافة في العلم انما اراد ان يكون  
 الترتيبا سائدا اي حضا فاما كتاب مجاز لغته  
 لازم كذا اريد فيه ما رجع بصير المعنى هكذا اضافنا  
 للمصدر فلو قيل بعد من المبدأ في ما كان العلم  
 ذا اضافة المصدر لصفي كذا في الشاعرة ولكن  
 فانظر قوله

اشارة الى ان العلم قد علم على ما في المتن  
 من الغيرة الى المعقولين فانما لا يتحقق على تقدير اوله  
 معنى التزاد اليه يتبع حيزا في حيز المنفي ويقتضيه العلم  
 وهذا الوجه انما يرجح بخلافه على ما لا يوجب حجة  
 التقدير لا على ارادة التزاد فذكر حيزا لا يكون  
 الكلام من ان اي حيز من المعقول الاول الاول علم  
 التقدير جعل الاول معنى المنفي في التقديرين معنى  
 المنفي والتقدير بالاول عنه اما الثاني فلو علم  
 قبل ان يكون ما ذكره يحصل المعنى وخلصه لادان  
 كونه في حيز العلم والثاني في العلم واخصه وان كان  
 كما راجح في قولنا وليس المقصد بكافي الخطا والخطا  
 معين بل الى كل من يقع الخطا كما قيل في قوله  
 ترى ذلك ومنه على اننا لم نجد حجة اذ في تنبيه  
 باذكر ما يكون اضافة في العلم انما اراد ان يكون  
 الترتيبا سائدا اي حضا فاما كتاب مجاز لغته  
 لازم كذا اريد فيه ما رجع بصير المعنى هكذا اضافنا  
 للمصدر فلو قيل بعد من المبدأ في ما كان العلم  
 ذا اضافة المصدر لصفي كذا في الشاعرة ولكن  
 فانظر قوله

تجعل الفعل يشعر بالكلام من معنى التبرع في قطع  
 النطق اي التبرع و قد تم بالفعل في ما قبله الى ذلك  
 ذلك قولهم على الاول اي الضم على المصداق  
 والثالث وهو كون العامل في الحال ما يشعر بالكلام  
 قولهم ان يكتفى بانواع الكلام بمعنى الفعل  
 فكيف هو عامل هو فعل الاضافه والتفسير كقولهم  
 حيث هو مقدر محذوف بل حيث يشعر بالكلام  
 قولهم ان فعل من سبويه كان سبويه قاسم المصداق  
 الفاعل في كونه ما كلفه من الفعل اقول وهو قاسم  
 مع الفاعل فانه الفاعل بذاته يقتضي الفعل بالفعل  
 بخلاف المصداق فالوجه المصداق في قوله هو قاسم  
 ان ناسب المصدر هو معنى الجملة يعنون هذه الجملة  
 الاسمية معنى الفعل والفاعل اي معنى صيرورتنا  
 بذاتنا تدل على المصداق الحادث و على ما كان ذلك  
 المصدر وقد اقتضت بالجملة ما دل على زمان المصدر  
 الحادث اي حال الحاصلة وهو لفظ من هذا  
 المثال فما لم يجمع كما لفعل والفاعل كما فعلت قوله  
 واما ما كان وهو ان يكون العامل في الحال معنى

و قد مر ان ناسب المصدر

اي لم يمت

المخرقة

المخرقة قول ترجيح اي الفاعل والفاعل  
 المذهب بالاضافة الى سبب اتصال الاول من المخرقة  
 بالثاني في الاولين فاعاد هذا ايمان من  
 الثاني بالاضافة الى اجبه و اقول قوله يعنون من  
 هذه المخرقات مجامعها على انها الثالثة ثم قال المصداق  
 و ام ظله و قوله تامل اذ تاملت ان هذا المصداق  
 بان يكون طلبا معروفا عن تقريبا و لا يتجوز عليه  
 فيه قلت هذا مقدر الورد و بين هذا الاتصال و  
 الاتصال الاول فان مطلقا تاملت على هذا الذي  
 هو مطلق للتقريب يقتضي اشتراكا في اللفظ والحق  
 ان بناء هذين الاتصالين على تقديم اعتبار المصداق  
 التعليل بعد المصداق تاملت على تقريبا و كان المباح  
 و قد تاملت على الثانيين بالاولين على سبيل التوضيح  
 الاول بالاول والثاني بالثاني و قد تاملت على  
 بل هو من مخرقات التوضيح كما تاملت على قوله و  
 عيلا على الاول و قد تاملت على قوله و لو اعتبر الجمع  
 حيث الجمع في كلامه على الدليل والمدعى صارت المخرقة  
 اكثر من ذلك و قد تاملت على قوله و ان فصل مقدم  
 بل هو

ان تاملت على المخرقة  
 ان تاملت على المخرقة  
 ان تاملت على المخرقة  
 ان تاملت على المخرقة  
 ان تاملت على المخرقة



والنشر المرتب فهو كذا ان المقصود في المناظر  
 الوجه الخامس وهو تعليل ما لا اوله القصور في  
 حيث ان الثاني يبقى من غير تعليل مع كونها صلة  
 بين العلة والعلول ولو قيل ان الوجه الثالث  
 الكل لم يبين كذا في قوله الماخذ من غير خفاء  
 احتاج الى اعتبار ما يستفاد من ابحاثه في قوله  
 كان الكلام فالياسين ذلك المعنى وهو ان تركت المبالغة  
 ليعبر عن معنى ما ياتي في قوله على ما ذهب  
 الى الكلام وانكته غير التبريد في قوله كما واما الى  
 اعمت قوله لا يجوز ان يكون المقابلة فانه قد شاع فيهم  
 استعمال الجمل الاشارة الى عطف الاشارة كما سأل احمد  
 في اننا احمد وقت واستر في اننا البيع والنشر  
 في لا يجوز ان يكون هو حجب لانتها التكاليف  
 خبرها انتباه لان خبرها مقول في حقه وبنو التوكيد  
 قوله لو كان المعطوف عليه حجب لا يلزم عطف الاشارة  
 الى اخبار منع اللزوم وسنده امر ان امدحها ما افادته  
 ان تم التوكيد يتناول المعز والانتاة ان حجب ليس له  
 خبره بل خبره ما للوزم لو كان عطف الاشارة على المعز

لا عا

لا يلزم الاشارة لان حجب تقدير حجب حجب  
 يلزم عطف العلة على المعز لان المقول حجب عطف  
 الجمل على المعز المعز ان حجب حجب تاويله بالمعز  
 انما لم يحل في الاعراب وحج فكيف باول المعز العطف  
 عليه بالجار والمجاور ان الله دم هو عطف الاشارة  
 على المعز لانتباه لا يلزم الاشارة وكم بها قوله ويمكن ان  
 لا يلزم ذلك لقوله بل لا اعتراض في قوله والمعطوف  
 على الجمل حال رد لقوله لا يجوز ان يكون المعطوف  
 عليه انما استل اعمت قوله انتم في فان الاشارة الى  
 تتبع خبر حجب في قوله ان المعنى خبر كذا في قوله وفيه عطف  
 ان يكتفي في حجب عطف الاشارة على الحال وفيه عطف  
 على حال الثاني ان لا يتبع خبر كذا بل هو فلو لم يستتر  
 ان قول ان التكميل هو اعم من حال من اللين الى  
 تقديم العطف وقد ايجبه اشتغال وقوع الاشارة الى  
 في حجب بان المعطوف عليه وهو انما استل اعمه  
 من فاعل حجبته ونعم التوكيد لا يصلح حاله من حجبته  
 مقول في حجب لعدم حجب التوكيد ومنه ان حجب ان  
 التاويل لا يخص حجب كذا بل يجوز تقديره في اللزوم

يتفرع من القول وهو القول والقول هو  
 قول على حال في نفسه حال كونه ما لا  
 الله كما تقول عليه معوضا امرى اليه وقد  
 المحققين مثل ذلك في الإنشائية الواقعة خبر ولا  
 في لطفه وبالجملة ما حكمه بالاشاع على الأوجه  
 له قوله وحده رد القول وعطف الإنشائية  
 قوله لا خفاء في جواب قوله والاصل في القول الخبر  
 رد القول لا يجوز أن يكون هو حيث جاز الإنشائية  
 قوله والاسمية التي فيها الإنشائية ينبغي أن يكون  
 ومع لقوله يجوز أن يتقدم الابتدائية ثم الوكيل  
 قوله فكيف ثم الوكيل جلية اسمية خبرية وقد يقع  
 أن الجملة الاسمية التي هي الإنشائية هي التي  
 الإنشائية التي هي الأولى من حيثها خبر معقولة ثالثة  
 كما اختار الشيخ في قوله الطول قد فهم كثير الغاية  
 أن الجملة الواقعة خبرية تبدأ بالاسم أن يكون الإنشائية  
 الخبر هو الذي يحتمل الصلة والكذب ولا يجب  
 أن يكون ثابتا للغير وخبره لا يصلح له هو الذي  
 السند إلى مبتدأ لا ما يحتمل الصلة والكذب والفظ

لأنه

واشترط في القسط وجوب ثبوت الخبر ابتداء بالاسم  
 في الخبر القضية لاسطاع خبر ابتداء بالاسم  
 الإنشائية والخبر الذي لا يرد في الظن في جواب  
 واليك هذا وفق القول وما اشترطه في خبره  
 عندك وهو لا زيد عندك وليست زيد عندك  
 خبريحي أنه لا يحتمل الصلة والكذب وليس ثابت  
 للابتداء وكذا قوله لا ما يحتمل وفوق كل ما زيد  
 خبره ودين كما لا بأس وهو ثم الوجه زيد على  
 اند العوضيحي ولا ينبغي أن يفرض القول في جميع  
 لثبته انفس كاهم الشك ثلثه في دفع الخبر ابتداء  
 الخبره فظا ما لا فلا في مدحها ليس لا يصلح عمل  
 الجيبين ما دام المذهب يقول هو مبتدأ المذهب  
 بل يذهب اليه جمهور النجاة وكلامهم ان لا يصح  
 في الإنشائية فان الخبر من قبل الخبر لا يصلح  
 وبما نثار الذين المحققين في خواشيتي في خبره ذلك  
 واما ما نثاره من ان المذهب على ما هو مذهب كل  
 هو انه لا يمانية في الإنشائية الواقعة خبرية لا  
 تقدم المعقولة على كانه لا يجوز ذلك وسأف

وان شئت على القول بالثبوت  
 لا يستلزم في خبره  
 القول كذا في الخبر  
 خبره فظا ما لا



هذا المشهور ولا حجة حتمية وان كان ثقلنا اليه ١١١  
 بيننا وبينه في الجواب ثلثان عطف لا ثلثان على الجواب  
 ثلثان فالاولى ان يفتح عنده والعدل عندنا  
 ينشأ على ثلثان او لوجه اخرى غير محتملة من حيث ان  
 لا بد من ثلثان ذلك في سائر وجوه الدفع والامتناع  
 منها لا يقيد الطبع بل هو عطف لا ثلثان على التبع  
 ان المجيب كان يفتح هذا المزمع فذكر قوله  
 اختاره وفتح ثلثان ثلثان الاشارة الى ثلثان  
 للبرهان على جهة ثبوت الشيء او نفيه حسب ما يرى ان  
 اسناد انشائها الى ثلثان لا يصح قوله ثلثان على ثلثان  
 فثبت انشائها الى ثلثان المضمع من سبب المجمع الى ثلثان  
 من غير ثلثان وبل العطف كما صح في قوله ثلثان  
 او اقول بين اضرب برهانين في ثلثان كاسناد اجنب الى  
 الضمير هو اسناد فاقول قوله ثلثان ثلثان ثلثان  
 والامتناع اذا وقعت ضمنا فلو فائدة الى ثلثان  
 وقد اعترف ولو كان العطف على جيب لا يلزم عطف  
 الامتناع على الجواب لان الجواب انما يفتح على ضمنا  
 فلو بد من ثلثان واما مدية جواز عطف الامتناع

هذا المشهور ولا حجة حتمية وان كان ثقلنا اليه ١١١

هذا المشهور لان الجواب انما يفتح على ضمنا  
 انما يفتح على ضمنا جواز عطف الامتناع على الجواب  
 فيما لم يفتح على الجواب فقد علم عليه سابقا حيث قال و  
 قصد على ما نقل عنه الى تحقيق عطف العطف  
 لان ما منع كنه حقيق الامتناع لو اعترف بوجه  
 ذلك وان معناه هو لا بد من ثلثان التبيين والتمحيص  
 قوله من حيث ثلثان ثلثان ثلثان وهذا يفتح على  
 اورد على ما ذكره في العطف على جيب هو جيب  
 ثلثان ما اورد على ما ذكره في العطف على جيب  
 كما انشأه وهو لست اقول بل هو جيب فلو بد  
 من ثلثان وبل ثلثان ثلثان عطف مفرق في انا اذ  
 لما عرفت مفرق الحاشية في ثلثان ذلك الى ثلثان وبل ثلثان  
 الثلثان وضمنا وجبه في الحاشية قال هناك وقد  
 ينقل عنه ان هذا تحقيق لوجه العطف وتبيين  
 لطريق التركيب كما اعترف من هذا ان مع كونه  
 وجه احسن من كنهه اسناد الامتناع كونه يابا  
 قوله يعني في التبع ثم عطف الجملة على المفعول  
 ان مع باعتبار تبيين المفعول معنى الفعل كنه

هذا المشهور ولا حجة حتمية وان كان ثقلنا اليه ١١١

في الحقيقة من قبل الانشاء على الاستدلال قال فليس انظر  
 مع ذلك الخبر قوله من الاشياء التي لا كمالها علم اليقين  
 بعض المستفيضة ولا شك ان هذا يدل بظاهره ان هذه  
 الاشياء جزء من علم اليقين وهذا العلم البعض وكذا عند  
 البعض حيث نقل هذا عنهم وقوله واحتياجه مخالفة العلم  
 لهذا البعض في هذا بعيد لا يباراها من غير دليل قوله  
 من العرف في التعريف ان المعنى المتعارف قوله فيكون  
 معنى من معنى الاول ما عتاد كونه شائنة الى علم المعاني  
 قبل العرف اذ كان اشارة الى ما سبق من ان العلم  
 اخر يكون المراد من جميع المعنيتين كما ان عنوان الباب  
 فقط فلو لم يكن قوله فيكون معنى المعنى الاول في معنى علم  
 المعنيتين بقوله الخ لا يوجب جملته اقول عليه المقدس انما  
 منوعة ولو كانت العبارة هكذا لكان معنى علم المعاني  
 طائفي بجهن النسخ مستقلة المناقشة واساقوله  
 يكون حل علم المعاني عليه تكرار اقول ان كان التعبير  
 بعنوان المعنى اول لم يكن تكرار اقول ان كان  
 لا يلزم من خروج اختلاف القيمة الموضوع من غير تعبير  
 المعنى المقدم فقولنا شائنة بظاهره فيها وهي

المعنى من قولنا العلم من حيث العلم  
 قولنا العلم من حيث العلم  
 قولنا العلم من حيث العلم  
 قولنا العلم من حيث العلم

قوله العلم من حيث العلم

كلها ما لغة والمعنى تقدمت على ذلك الشيء قوله  
 حقيقة بمعنى اي لا يتناول حقيقة المعنى الا بغير  
 مشروط بما لا يتناول حقيقة كذا انما هو ان لا يتناول العلم اي  
 النقل من حقيقة المعنى لا انما لا نقل عليه بل كيف  
 قد نقل من الرتبة الى الامة في قوله ولا اعتبارا  
 موصوفها الى الاصل كما انما نقلت المعاني قوله ان  
 المقدم ان كانت في متعارفة اللغة واهل العلم  
 قوله والمعنى من المقدم منها اي في طائفة من  
 النفاذ والمعرفة مستقلة على العلم طائفة من النفاذ  
 الكتاب قوله لعمري المادني لا ترجع الاسم كذا  
 قوله الاسم اي في الحقيقة فان الرتبة لا يصح الملو  
 على سبيل الوصفية الا اذا ثبت للمعنى المنقولة  
 قوله في علمه في علمه المذكورة حقيقة لغوية  
 فلو ما بدى الى اعتبار الصور والنقل اقول  
 باعتبار انما افراد هذا المعنى من رتبة العلم  
 ان اطلاق العلم انما كان الوصفية على المعنى من  
 حيث هو ما انما اخرجت العلم حقيقة من حيث  
 خصوصيات بله حقيقة خصوصيات من حيث انما

قوله العلم من حيث العلم

قوله العلم من حيث العلم



تاريخ القصر وضميمة القبة  
منسوخ من كتاب  
الشيخ محمد بن عبد الله

تحت عام مجاز وهذا الذي ذكره بنو طه هذه الفقرة  
 قوله وما ذنبه لوني سوار كان عليه عريضة وكان  
 صفا صافا قوله وان كان شدة سوار في الفقه و  
 اعتبار معنى النعم في العامة المذكورة قوله في  
 الاسم من سوي الاحكام في القارورة والحرفان القا  
 رورة اسم ذنبه في سفي في المثل وانما البول  
 ونصنا من لاجل العقل او لا يتغير عنده الصالح  
 قاله الاخر في البيت الذي ذكره ان تركت من غير  
 وضاعا تغية بها وبين حيث بدلك الحافها  
 العقل قوله فاما في العامة من المعاني في الا  
 فاقول في انما يكون عريضة لغوته كما في نظير صيا  
 اقول في قوله انما يريد بوضع واسع  
 المعنى العام فاما صريح في قوله ان الطمع ان قوله  
 في العامة انما حيث ح شاذ في الظاهر فان هذا التحيان  
 من غير اهل الاصطلاح والعرف فربيع في التيق  
 وان اريد به المعنى المنصوص اي وضع ارباب  
 اللغة واللسان فينا غير صحيح ضرورة ان الحقيقة  
 لا يلزم ان يكون لغوية بل يتصور ان يكون

المحاضرة الخامسة

(2)

200

عزيمته على ان يرد في هذا الموضوع بالانصاف  
فما اطل القاصي انما هو وضعه في اواز اسئلة الخبير  
سما وجع افاطوا في اطل الله الما افا افا افا  
اعرف الما على الله عند اهل الما صلح يكون  
اسئلة حيا وابدعها يكون بجاز اسئلة واما انما  
يكون لمجدة في اسئلة البشير في افا افا افا  
فمع الما افا افا افا افا افا افا افا  
المما افا افا افا افا افا افا افا  
وفا افا افا افا افا افا افا افا  
اما افا افا افا افا افا افا افا  
المما افا افا افا افا افا افا افا  
افا افا افا افا افا افا افا افا  
اسئلة صلح بيا افا افا افا افا افا  
افا افا افا افا افا افا افا افا  
من افا افا افا افا افا افا افا  
افا افا افا افا افا افا افا افا  
افا افا افا افا افا افا افا افا  
افا افا افا افا افا افا افا افا  
افا افا افا افا افا افا افا افا

المستطوع من كذا وكذا ومنه كلام القوم هنا على ما  
اكتشفنا في هذا الكتاب من المدة بجملة التي تقدم الميث  
من قديم مني تقدم في استيعاب ولا كثر في المدة  
التي كان يدور مقدمه الكلام ونسخ العمل في خلافتي في  
عمل المدة التي جعلت في هذا الكتاب في هذا العمل  
مقدمة العلم التي هو هذا الكتاب في هذا العمل













التي تليها فليكون هذا زائداً في هذه العترة كما انما هو  
 ولا يقد عليه ان مثل ذلك لا يثبت في الدنيا باحد  
 الترفيد تعالى من بعد ما ورد في قوله تعالى  
 من لزوم عدم العترة ووجه الادعاء في الترفيد  
 ان لا يثبت في الدنيا باحد من وجهين كونها جوية  
 قال الحق الشريف بل كونها مندم فيها وفي الموضع  
 المذكور انب بالمعنى العرفي بين فصح الدين انما  
 اخذت وعرفته وذهب بانه وضع الامر وضع  
 اذا اطلق لانه وضعت لفتح الفتح والاكسول  
 ما ذكره في الترفيد العترة مندم من على كون الفتح  
 ما واما على قولهم الترتيب في فعله من كذا وكذا  
 معقول ذلك من علو الوضوء الواجبة الى الخط  
 قال ثم علو تذكور الكثرة فضيحة او كذا استعمال  
 العترة الوضوء من غير تيمم اياها كمنزل او اكثر من  
 استعمالها معاً فقولنا تذكور في معنى ذلك هو  
 بالعدى بل هو من مطلق العترة على الوضوء في الدنيا  
 كما في ذلك اليان من اسود وكذا سقت المرقى  
 الشريف هو في قولنا انما من معنى المذاوي الظاهر

الشيء

الملك

المذاهب  
 انما هو المذاوي من بابها المذاهب اسم المطلق  
 المتعلق هو في قوله الشريف المذاوي سائر المذاهب  
 وهو المذاوي علم من المذاهب في بابها المذاهب  
 او كما ان المذاوي مع علم من المذاهب في بابها المذاهب  
 يستحقك خصلة الشك في المذاهب في السؤال  
 خصلة اسم مائة في قوله الشريف مائة مائة  
 انقسم في اخره في قوله الشريف انما انقسم الى شذوية  
 بعد لونه ووجه ثمانية من المذاهب في بابها المذاهب  
 في المذاهب ثمانية من المذاهب في بابها المذاهب  
 ما خلا هذه المذاهب الستة عشر في بابها المذاهب  
 كما ان كل قول في بابها المذاهب في بابها المذاهب  
 عند غيره ليس بعلوم وانما يسمى بعلوم في بابها المذاهب  
 ضيق بدونه ضاقت كل انباء في بابها المذاهب  
 قابل لونه ووجه كالا شذوية من بابها المذاهب  
 التحصيل من بابها المذاهب في بابها المذاهب  
 على وجه شذوية من بابها المذاهب في بابها المذاهب  
 الى المذاهب في بابها المذاهب في بابها المذاهب  
 من المذاهب في بابها المذاهب في بابها المذاهب  
 غير المذاهب في بابها المذاهب في بابها المذاهب  
 المذاهب في بابها المذاهب في بابها المذاهب

مشهور القابل وكانه قال  
 لان عند غيره فوجه ما يتبين  
 هذا القابل بل هو ما هو

مذهب العلم المصنف في  
 المذاهب في بابها المذاهب في بابها المذاهب



لكن ان كان المقاد  
اشكال ذلك بالاضافة  
عبار الابرار الذين  
الاضافة على انهم  
المراد انهم الذين

طائفة القوم وطلبة الهندوسين واداء الماعدا بحجة انهم  
 قائلون ان اللادهم ابتداء على تقدير ان لا يقبل  
 احد كلاما بان يوافق مع ضميره قوله ان لا يقبل  
 تقديره ان لا يقبل يقبله لا يقبله كلاما بان لا يقبل  
 مع ضميره قوله ان لا يقبل ان لا يقبل كلاما بان لا يقبل  
 بالاضافه ولا يخلو ان محبة استقله كلاما بان لا يقبل  
 سمعنا استقال على بل لا يقبل من بيان معنى الضمير و  
 فقولوا ولا كان تحت لوجه قوله لا يقبل وانه لا يقبل  
 قوله ولا كان كان استقال القرآن على كلمة غير ضمنية  
 مستلها بالاضافه الظهور في ذلك ان اعلم بكلمة غير  
 ضمنية ويزن من استقال القرآن على استقاله على غير  
 ضمنية لرواها في ويزن من استقاله على استقاله  
 كلام غير ضمني لانها اضافة ضمنية في اضافة الكلمة  
 فليكن استقال القرآن على كلام غير ضمني قوله وانه  
 الضمير من حيث هو ضمني وان كان اول الظاهر  
 استقاله قوله وان كان ضمير قوله ان لا يقبل هذا  
 صحيح وانما الحكمة في تناقض المراتب والادوية  
 من الضمير في قوله وانه لا يقبل وانه لا يقبل

العتدة والتحقق الذي هو علم الطباع والامانيان  
 باهو متحققا واما ان كانا اذ قد اريد بهما  
 تا لا المحقق الطبعي انما هو ان كان قبل ان يفتقد  
 قبل لا يكون واما ان كانا قبل لا يكون  
 غيره ونعم ما قال المحقق قدس سره والكل محتمل  
 بعينين واما ان كانا انما هي اذ قد اريد بهما  
 سواء العينين مع بعضها فلو لم لا يكون ان يكون  
 انصافا لما جند بالاستقواس بل هذا اولي لان  
 الثانيين اولي من الثانيين فلو لم لا يكون  
 بقوله واما انما هي اذ قد اريد بهما انما هي اذ قد اريد بهما  
 فلو لم لا يكون انما هي اذ قد اريد بهما انما هي اذ قد اريد بهما  
 وكذا قد اريد بهما انما هي اذ قد اريد بهما انما هي اذ قد اريد بهما  
 رعايا الوزن او اشارة الى ان قد اريد بهما انما هي اذ قد اريد بهما  
 ونسب من غير عطف جاز انما هي اذ قد اريد بهما انما هي اذ قد اريد بهما  
 فلو لم لا يكون انما هي اذ قد اريد بهما انما هي اذ قد اريد بهما  
 وقد اريد بهما انما هي اذ قد اريد بهما انما هي اذ قد اريد بهما  
 فلو لم لا يكون انما هي اذ قد اريد بهما انما هي اذ قد اريد بهما  
 فلو لم لا يكون انما هي اذ قد اريد بهما انما هي اذ قد اريد بهما

الطبعي  
 قد اريد بهما  
 انما هي اذ قد اريد بهما

قد اريد بهما

قد اريد بهما

قد اريد بهما

فيهم المتأثر به الواقع وانت تعلم ان العام لا يكون  
 على انما هي فكيف يدل مطلق النسبة على النسبة هذا  
 اول وجهي البعد وتوجيها الثاني ان قد اريد بهما  
 عوانا العينين التي هي اذ قد اريد بهما انما هي اذ قد اريد بهما  
 يتحققا في التوجيها الاخير بالوجه الاخير وهو ان قد اريد بهما  
 من السامع لاسم الشرح لا يرد على الكل جوابا انما هي اذ قد اريد بهما  
 فلو لم لا يكون انما هي اذ قد اريد بهما انما هي اذ قد اريد بهما  
 لا يرد به ولا يرد به من الضم لا يرد به اسم مفعول فلو لم لا يكون  
 فلو لم لا يكون انما هي اذ قد اريد بهما انما هي اذ قد اريد بهما  
 انما هي اذ قد اريد بهما انما هي اذ قد اريد بهما انما هي اذ قد اريد بهما  
 الذي قد اريد بهما انما هي اذ قد اريد بهما انما هي اذ قد اريد بهما  
 هذا قد اريد بهما انما هي اذ قد اريد بهما انما هي اذ قد اريد بهما  
 بار الكلام على ان قد اريد بهما انما هي اذ قد اريد بهما  
 الحكم بقرينة شرح يتحقق الحكم بان لا يكون اسم مفعول  
 منه واما تقدير مسودة الاعتراض فتكون انما هي اذ قد اريد بهما  
 غزابة شرح اسم وجهه وانت تعلم ان مقابلته بالمع  
 لما اريد بهما انما هي اذ قد اريد بهما انما هي اذ قد اريد بهما  
 في قوله فانه هذا هو الجواب المذكور في الشرح بقوله

قد اريد بهما

قد اريد بهما  
 قد اريد بهما  
 قد اريد بهما



[illegible]

المؤمنين من قولهم

五

في الحاشية قال قد يكون الالف انه وحر الحاشية  
اولا على الف وهو ان سر سرج وجهه ليس غريبا لكنه  
في كسبه الفقه مبين للمعنى فمجلس سر سرج اسم مفعول  
يخرج من المرافاة انتهى فيكون سر سرج اسم مفعول  
سرج وجهه بناء على ظاهر امراته سر سرج مبنى التثنية  
او لا لا ما يند في ما رأى الظاهر ثم حقا الامر بان الالف  
المجاوب وبين ان كانا فاة حقه قلب مفعول ما  
في ذلك ضمير ما بد فانه الفصح فيكون مفعول  
للفقه عتبة هو لا فطر بناها فيفتح كما في  
قوله الفم اى السراج او كالسراج وهذا الفصح  
انا يفتح اذا استخرج تلك اللغة من اللغة ما نزل  
ظاهر كاعربية فلهذا مفعول وانما قد يكون لا يفتح  
ورود مثل هذا على التوسيع لا دل عليه والمعرب  
المجاوب وقوله ويكون دفع هذا بان بنى الدعوى  
كون سر سرج اسم مفعول من سرج الله وجهه بمعنى  
جعله وجهه وجهنا لغيره وجهه بمعنى لسته  
الما السراج وقوله ظاهر فيها قول المصنف ان السراج  
قوله بعد حكم المرافاة اى امراته سر سرج مفعول لانه

في سرج الله قول وانما في من انما اللغة اي التوليد  
 الحكم بـ و الا فاضل استولى من العرب لا من الله  
 يكون الحكم بالتوليد اذا كان متقدما على الحكم بالقرابة  
 فتقدم اصل التوليد بطريق اولى و هي تحت و هي  
 سري اصل اللغة على الفلاحيات اذ يكون معنى التوليد  
 واما استحداث في اللغة بعد وضع علم الفلاحيات  
 في زمانا توليد اللغات واستحدثا فليكون الحكم  
 سري الفلاحيات بغير سابقا على ذلك التوليد غير نعم  
 تيا في معنى السبق الذي يمتنع عليه كلام الجيب  
 قوله لانه التوليد غير قبل غير سري لموارد ان يصير  
 بعد التوليد كذا لا استحال ما في سري من غير الفلاحيات  
 قوله لا يمتنع بين وجهي الجواب بـ و ذلك لا يقيم  
 على التبرير اذ في السؤال كالمرة الثاني من وجه الجواب  
 ولم يصير المحتمل بذلك لانه بعد تطبيق الا  
 بين بين التبرير الاول و السؤال قوله لا يقيم بغير  
 بان بينهما في السؤال الوجه الاول خاص لانه يدل  
 على كون قرابة باعتبار تولد من سري السراج  
 والثاني عام لانه يمتنع بكونه من قرابة الفلاحيات من غير

عرق

تعرض بوجه قرابة كذا قيل قول وانما لانه هذا  
 الوجه والوجه الاول يمتنع لانه ان اللغة فها هو  
 سري البين ما خرد من سري الله ووجهه لانه استدل  
 على ان كذا الاول بان توليد سري مؤخر الحكم  
 بقرابة سري و ان فرض كون سري اتم مولدا في  
 الثاني بان سريها اصل و سري حلد او اما الوجه  
 في المقام بـ ان سريها اذا كان ما خرد من سري  
 يكون عربيا ايضا لان سري عرب سري قوله لا  
 يمتنع ما في ثبوت اللغة الى سري كون لغة اصلية وقيل  
 الى سري كون سري الله مولدا مستقدا فاعيد حكمهم  
 سري قوله و ثبوت لانه اذا كان مولدا كان عربيا  
 هذا متدبر على الوجه الاول والثاني من وجه  
 تعرض الوجه الاول والثاني اصل انه يحس المتأخر  
 ما بينا ان الفرض من كون مولدا في الوجه الاول  
 على الوجهين ان سريها ليس ما خرد من الله  
 الذي بين الا انه عرب في نفس سري الفلاحيات في عالم  
 وتعرض و في وجهه من هذا الوجه انما قابل بينهما على  
 كل منهما يكون في المقام مع تطوع الفلاحيات في غير نعم



يتوجه على الوجه الثاني وقد سبق في قولنا وادع  
رسوب قد تقدم توجيه هذا فترجى الجواب على الأول  
وجوب فترجى السؤال ولا ينبغي اندح يكون قوله وادع  
قد سبق الا انما مع انما عاده لما عاده ولا يضر  
مرتبط بالتمام انما هذا انما هو قوله انما عاده  
مروجى فترجى السؤال قوله فلا يصح ثانيا وجوب الجواب  
ان هذا الحكم قد ذكر في هذه الحاشية ثلث مرات  
فان لا في تمام الاعتراض على التفسير الثاني في السؤال  
ثانيا في تمام الاعتراض على الوجه الثاني في بانه لا  
ينطبق على التفسير الثاني في السؤال وثالثا في هذا  
التمام انما هو لا بأس بذكره اولا واخرا والمذكور  
ثالثا في شدة ذلك فيكون كما سبقت الاشارة اليه  
قوله وكما انما لا يصح قوله ثانيا وجوب فترجى  
الوجه الاول وجوب الجواب لان لم يكن بينه وبين  
ثانيا وجوب الجواب فترجى بانه لا يكون قد  
سابقه بيان فترجى ما غير عند به لا ينبغي في  
هذا التمام قوله فلا يصح عليه انما هو قوله  
مروجى فترجى السؤال فترجى الجواب على السؤال

قوله

على الوجه

على التفسير الاول ويصح هذا فيجب ان يجيب في  
انما بها كلمة الواو في الاخرى اذ القليطتا  
تفسير الجواب عند على التفسير الثاني منها انما ذكره  
اليس وجوب ثانيا للتفريق بين مرجع انما هو قوله  
من السراج ويكون قوله هو انما من هذا القبيل انما  
هو الجواب وقصر بما يتفرع عليه من الجواب هو  
انما هذا من السراج وقد سبق في هذا السراج على او  
الثالث في وجه ان يكون هذا فاعلم انما يكون  
الاول جوابا عن التفسير الاول والثاني في الثاني  
كذا انما وقيل ينبغي ان يعلم انه وضع عند ما ذكره  
في خطه ما ولا بالواو فترجى الجواب وجوب قوله  
واليس بذلك لانه يكون ان يوجهه الله بالبرهان  
لمعنا وجوب الخطه لم يوجهه الله بالبرهان  
قوله ان اراد ان العاربه متخلة عليها ان الكرامة  
دائمة في عموم العاربه كذا في حاشية السراج  
وانت تعلم ان انما هذا المعنى من الجواب في  
الخطه فلا فاعلم جدا قوله لم يكونه فترجى انما  
حاشية ثم فترجى ان يكون الكرامة دائمة في  
علم

ما نعوهم الغريبة وجزءها لا يلزم من اشتغال الغريبة اشتغال  
 الكراهة فان اشتغال الكل لا يلزم اشتغال الجزء فثبت  
 كما سيجيء في الشيء الثاني من المناقشة قوله كقولهم  
 فتركوا العرض لها في هذا النوع لا وجه له والغريب  
 من ذلك ما عجبنا به من حمل كلام الله على معنيين مع  
 كونه العبارة واحدة معني فالشحيح فان معنى  
 عبادته ان سب الكراهة ليس الا الغريبة فان  
 اشتغالها يلزم اشتغال الكراهة وهذا لا يمكن عليه  
 الامتناع المحض قوله انما ان المذموم في الكراهة  
 اذا حل الشئ لم يذهب في هذا الاحتمال لظهور  
 ضاده فان حقيقة انضاضه كونهما كما ترى  
 كون النطق بما روي على العوائين كونه المذموم في  
 السنة العربية المروية بجهنم فما ذكره من المذموم  
 رسم له لا صدق حتى يتسلسل في ذكر جميع ما يدخل  
 في جملة المذموم على ان الشئ قد يغير كونهما  
 الاحتمال الثاني الذي حمل كلام الله على عليه  
 فتدفع بما افاده الشئ من كونه في الجان في بيان  
 المحرم الشئ ما في كونه الاحتمال قوله لا تلو يدرك

انما ان قوله على ان المذموم  
 في السنة العربية المروية بجهنم  
 رسم له لا صدق حتى يتسلسل في ذكر جميع ما يدخل

ذكره

ذكره في تعريفنا تحقيقا للمهمة كما ذكر المذموم في اشتغال  
 لثبوت مع ان المذموم من الغريبة يستلزم المذموم من  
 اشتغال كل ما يلزم المذموم من الكراهة ان سبب قوله  
 قوله انما الاول فلو لا يلزم من اشتغال السبب  
 هو ان الغريبة لا يعتد بها وانما سببه وهو الغريبة  
 قوله لا يعتد بها ان لم يكن له وقوله لا لا السبب يلزم  
 في وجهها من سبب الله ويستند منها وجه لا وجه  
 بل كان انما الاول غنيا عن الثاني لظهور انه لا  
 يلزم من اشتغال واحد الامرين ولو كانا متلازمين  
 في مفهوم اعتبارهما لآخره وكونهما وجهين كليهما  
 باقية فاعلم قوله لا يلزم من اشتغال المذموم  
 اشتغال الذم وهذا وقد بين الشاهد على ان سبب  
 الكراهة خصوصية الغريبة فالقول باشتغال المذموم  
 عن الغريبة في قول القول باشتغال المذموم عن  
 الكراهة كونه الامداد عاين حمل الشئ قوله لا يقع  
 كما هو الاول فان اشتغال اشتغال المسبب لا وجه  
 اعتدال اشتغال الوصف فليس هو فان محصل الجواب  
 عن الاول مع قوله انما اعتدالهم غير ضروري

وجه الثاني هو قوله المذموم  
 في السنة العربية المروية بجهنم



معجزة الانشاء عند ما هو المذكور في كلامه المحفوظ عن  
 مستلزم القادح في السبيل فلو ما تارة الى اخره مما يحتمل  
 يتبعه من حيث هو بغير الوجوب الاول ايضا على فرض  
 الاختصاص ويكون الدفع باثباته اليه حاشي الفرج  
 من ان العرف يتحقق تمام المنة كما ذكرنا في  
 انشاء ذلك كذا في حق له وكذا على الثاني في  
 فذلك العرف يتحقق عند قيامه من العرف وبما يكون  
 المخلوع على المنة قوله واما على الثالث فيكون  
 وكذا في ذلك حيث يتبعه جميع وجه نظرهم  
 على ما تله حيا ومقدرة المخلوع في وانا يتبع به  
 وجه كلام القائل المذكور في الثاني لا في نظر  
 عليه اللهم الا ان يتقدم الى ذلك انه كان المالك  
 في الغاية يتبعه في وجه الكراهة المستندة  
 اليها كما تقدم من تناقض العرف في وجه الكراهة  
 في التمسك الذي يتبعه الطبع عند هذا انا  
 يحصل تناقض العرف كان هذا انما يتبعه كذا  
 المصلحة الثلاثة صحيحة وكان هذا المذكور في  
 كلام المخلوع ولو كان هذا المذكور في وجه ما يجب

من وجه النظر في انشاء المنة

انه لا يتبع مع انشاء طويته نظر المنة وان لم يكن  
 فيه ما يجب من القائل الى ان انتهى كلامه مع ما يجب  
 كلام القائل ويدفع النظر عن مع ان في صدد وجه  
 النظر عليه هذا في نظام انك لا اخرج هذا لا يخرج  
 طبيعة ما نقله الله على هذا التفسير بوجوبه وما  
 نقله الله مع ما بان امر الكراهة لا يرجع الى النظر  
 ابداه في ان امره في ذلك حيث انه لا يتبعه في امره  
 في القول بان مقصوده ايراد النظر على كلام المخلوع  
 بل قول من قال بان الكراهة يجوز النعم الا ان عليه القول  
 قوله وان اراد بيان الكراهة حيث ما كانت تكون  
 فانه قلنا ايراد الكراهة كذا في مادة الكراهة الخطية  
 بالقبضات بمعنى ان الكراهة التي فانها الاصل في انشاء  
 حيثما كانت تكون فانه مع قطع النظر عن وجهه لا  
 ستر فيه فالخاص لا كلام صاحب القيل الاول حيث  
 قال ومن الكراهة السبع انما هو الكراهة الخطية با  
 لغتها ما نقله ما في هذه الكراهة يكون لعدم وجهه في  
 اوجه الجملية على قطعها بان المقصود في وجهه في شكل قوله  
 كونه العامل في ذي المال والمال قيد العامل في قوله

من وجه النظر في انشاء المنة







صدقة التعريف على شيء آخر المعروف كالجزء على  
تقدير الأصل أكثر منه وهذا كما خرج من معنى الجماعية  
والخاصية كلاهما وأما على الثاني فلو سلمنا  
أنه يقع التثنية المضافة أكثر من الأول انتهى كذا في  
قول على المعروف وغيره كما يلزم على تقدير التثنية  
فإن لم يرد ذلك التثنية في لغة ما شئت المخرج وما  
يتأذى إذا ما المقربين التثنية مع فصاحة الكلام  
على فلو لم يرد على مع عدم فصاحتها على فلو لم يرد  
أنها التثنية المقيدة هو أحد الأصناف كون وهذا  
ذات المقيد فقط فلو لم يرد صدق التعريف على الكلمة  
غير الفصحى الكلام من حيثها فلو لم يرد على التثنية  
يقع لام التثنية أو الفعل ما ولا يصدق لوجوده  
فالتقدير فاضل التثنية مع عدم الفصاحة أولى  
ذلك لأنه إذا قلنا قد انشأوا فلو لم يرد على  
الثنائية أولى فلو لم يرد في لغة ما لم يثبت  
التي أحدها وهذا المشتق على التثنية مع عدم الفصاحة  
فولو لم يرد في اللغة المشتق على ما سبق فلو لم يرد  
مضادة على الآخر وهو الذي كلما غير متساوية وغير متماثلة

بمعنى التثنية  
المقيدة والتثنية  
التي هي ما شئت

بمعنى التثنية  
والتي هي ما شئت  
والتي هي ما شئت

قوله

قوله كما بينا في الناحية قال ما ذكره في الأول  
في الأصل الأول دون الثاني أو يجمع دعوى التثنية  
أول عدم فصاحة الكلام مع عدم التثنية فلو لم يرد  
التثنية مع فصاحة الكلمة على كل منها وجودها وقد  
سئل فصاحة الكلام فحدث الأولوية الثانية في  
أمر التثنية التثنية الثانية وهو أنها المقيدة فقط  
الأصلية الأخرى وهو أنها المقيدة والمقيدة جميعاً  
طاعة هذا كله فلو لم يرد على الوجه المذكور في التثنية  
وكما في قوله لا يخفى وابن جني وسند ما في  
ما ورد في كلام البغوي القول بحسن قوله وكذا  
الذي تقدم ما حكاه فكان رسول الله صلى الله عليه  
ولأن مجداً أفيد له واحد من الناس اتفق  
الدهر مطعماً فلو لم يرد في لغة ما لم يثبت  
وسبق كان وثبة التثنية على المقدم قوله فلو لم يرد  
سابق العدة ما قبل التثنية المقيدة فلو لم يرد  
سابقاً أو سابقاً أحدهما بالياء التثنية التثنية  
والآخر بالياء الموصلة فالأول إشارة إلى التثنية  
والآخر إلى مثل عدلوا على قريب قوله يلزم أن

قوله

بمعنى التثنية  
والتي هي ما شئت

بمعنى التثنية  
والتي هي ما شئت

قوله

بمعنى التثنية  
والتي هي ما شئت

بمعنى التثنية  
والتي هي ما شئت

قوله

بمعنى التثنية  
والتي هي ما شئت





الشك في هو مطلقا عند من لا يرى  
 على ظاهر الامر ساعد قد تروى له  
 ما يبرهن من ذلك حجة على ان  
 لا غمان اذ هو لا محال فلو كان  
 شئ في العلم الطائفة وحيث ان  
 تقادير يولد ولا ان يكون قد  
 انما يقدر على هذا الوجه بالعلمية  
 على العلمية فلو ان شئ ما كان  
 دلالة على العلمية وحيث ان  
 اما العلمية انما تدل على  
 لا يبعد بغيرها العلمية  
 من ان العلمية بل انما يكون  
 اشتقاقها من العلم في قوة  
 احدى هو ان يبعد فائدة  
 انما خرج فانه يتكلم لم  
 العلمية في الاول انما  
 يتا سبب العلمية فخرج  
 تعرف ان هذا لا يعود الى

دام

العلم في هو مطلقا عند من لا يرى  
 على ظاهر الامر ساعد قد تروى له  
 ما يبرهن من ذلك حجة على ان  
 لا غمان اذ هو لا محال فلو كان  
 شئ في العلم الطائفة وحيث ان  
 تقادير يولد ولا ان يكون قد  
 انما يقدر على هذا الوجه بالعلمية  
 على العلمية فلو ان شئ ما كان  
 دلالة على العلمية وحيث ان  
 اما العلمية انما تدل على  
 لا يبعد بغيرها العلمية  
 من ان العلمية بل انما يكون  
 اشتقاقها من العلم في قوة  
 احدى هو ان يبعد فائدة  
 انما خرج فانه يتكلم لم  
 العلمية في الاول انما  
 يتا سبب العلمية فخرج  
 تعرف ان هذا لا يعود الى

في العلم في هو مطلقا عند من لا يرى  
 على ظاهر الامر ساعد قد تروى له  
 ما يبرهن من ذلك حجة على ان  
 لا غمان اذ هو لا محال فلو كان  
 شئ في العلم الطائفة وحيث ان  
 تقادير يولد ولا ان يكون قد  
 انما يقدر على هذا الوجه بالعلمية  
 على العلمية فلو ان شئ ما كان  
 دلالة على العلمية وحيث ان  
 اما العلمية انما تدل على  
 لا يبعد بغيرها العلمية  
 من ان العلمية بل انما يكون  
 اشتقاقها من العلم في قوة  
 احدى هو ان يبعد فائدة  
 انما خرج فانه يتكلم لم  
 العلمية في الاول انما  
 يتا سبب العلمية فخرج  
 تعرف ان هذا لا يعود الى

يقول

نمرة ويكون نشاطا منجده لكما لا يجزى بالحق  
 فهو حتى يلزم ما ذكره من عدم مضاة من منجده بهذا  
 جواب ثامن عن السؤال الثاني فقط قوله فائدة  
 القبر جواب سؤال كاذب قال لا يقول ذلك إذا كان  
 المعنى المعروف كان الظاهر لا يعتد بأكثر من المعنى فلم  
 يدل المرافقة فقول لا أن الضل لا أن زيادة الضل  
 يدل على زيادة المعنى كما هو المشهور في قولهم  
 هو الأمر حتى يكون منها فالإضافة استعارة فقول  
 إنما أضف الضعف على الضعفين قول فاسم من  
 لا يكون إلا الضعف لا قول إنما أضف الضعفين  
 الضعف قول أو صيب صعوبة فهم المراد لا محالة  
 أجمع بالفتح الجلية وقول لا محالة أي لا يثبت الترتيب  
 أنه لا محالة فقولنا ما مضى وما ذكره في  
 اعتراضه لم يكن كافتراضه على ما ذهبوا إليه من الإبرار  
 وهو أنه لو أكتفى بذكر التقدير لكن في بيان الإبرار  
 على الترتيب باعتبار اللام في غير السليبي غير ما  
 شذوذ واللام يصح أن يراد بالاجتماع المزية في التنا  
 ذيب عن الأضداد وهو قابل للوجود فام

هذا هو المعنى الذي  
 لا يكون إلا الضعف  
 لا قول إنما أضف  
 الضعف قول أو صيب  
 صعوبة فهم المراد  
 لا محالة أجمع بالفتح  
 الجلية وقول لا محالة  
 أي لا يثبت الترتيب  
 أنه لا محالة فقولنا  
 ما مضى وما ذكره في  
 اعتراضه لم يكن كافتراضه

احتمال

يتبادر

حيثما كان انما يحتمل الإبرار على مكر ذلك  
 هذا هو الوجه أو الافتراض فيقولون لو سلم تسليم  
 كل من التقديرين لا يحتمل استبعاد الآخر فلو  
 أن يكون كل منهما معتبرا في مزية المضاة حسب الأصل  
 فلا بد من مزية كذا إذا اريد المزايا المقام على  
 واستلغ تركب المزية من مزايا متباينة لو كانت  
 فأنما هي المزايا المتشعبة دون الاعتبار كما  
 عن مزية قوله أو فيضاد الثالث صريح بأن  
 المضاة في مضمون كونه القطع ما على الترتيب  
 كجوابه وروى على السنة في مضمون به إلا أن يمنع  
 ذلك لا من مزية المفضل المفضل فقولهم بغير الموال  
 في معنى الفسخ فلا عين الإمتضاء على مضمون الموال  
 من مضمونه أو سوال الثاني لمعان كل من الضعفين التقيد  
 بغير الموال فاصبحا استدلاله والجواب أن الموال  
 في هذا أن من لا يتم شيئا منها في غير الآخر بل كل منهما  
 محتاج إليه فالتمسح انما الضعفين التقيد  
 فقط مقبدا مقبدا على بعض الجواب وهو قوله بعد  
 ذلك لا مزية الموال بتمامه بل هو كونه المفضل



القول يكون ان يوجه عدم حسن الاستقراء الى  
 نقل كلام المقسم بما رآه ايراد الايراد عليه وان لم يكن  
 التيقن في الشبهة المذكورة بغيره كما يقتضاه اتفاقنا مع فلائحة  
 ان يواتنا قوله لعدم الاعتداد به حيث لم يكن حجة  
 من حيث ان الامر به باقتضائه التوافق على ما بين  
 غير متعارف بل كان فاسدا في نفسه كما بيناه في قوله  
 وقد ضاعت عينه كما تم من عطف الجمل على الجملة او قال  
 من معنوله كما ينبغي العكس ووجه قوله في قوله ايراد  
 قوله اذ لا يراد بالعكس هنا حتى الاول انا صلي ايراد  
 اللوازم البعيدة بطلان استقالاتهم لا يمكن  
 كما ذكره الشافعي في الثاني انا يعقل ايراد اللوازم  
 على السامع في الاستقالات لعدم ظهورها في الاستقالات  
 كما ذكره الشافعي في قوله على ما يناسب ترتيبه في  
 النقل الواقع في الاستقالات فان النقل الواقع في الاستقالات  
 في المقسم قوله وتقليد الايراد اى ايراد اللوازم  
 البعيدة قوله باعتبار معنى العلم والظهور على  
 ما عند الشافعي وبعض براهمين الا انه اعني الاستقالات  
 من المعنى الى العلة قوله وان يراد الثاني كما بيناه

قوله

وإن الثاني فما سئل نقل

الاستقالات

استقالاتهم فانما هو المتبادر من استقالاتهم فانما هو المتبادر  
 لا المقسم قوله وتقليد عدم ظهوره في الاستقالات  
 استقالاتهم قوله وتقليد عدم ظهوره في الاستقالات  
 بان يرد قوله وتقليد عدم ظهوره في الاستقالات  
 في ضعف التاليف قوله وتقليد عدم ظهوره في الاستقالات  
 البعيدة ولا يخفى ان ذلك ليس بوجه قال في ما غلب  
 الترخيص في قوله وتقليد عدم ظهوره في الاستقالات  
 المله واما ان يكون التاليف المعنوي كما في قوله  
 فانه يكون سبب ضعف التاليف وغيره فكلما اورد  
 اللغوي على معنى فتشاور ما يكون سبب ضعف التاليف  
 ان يجري المعنوي اية على عدم فتشاور فتسمية قال  
 وكما ترخصوا الايراد المذكور بالذكر لان المقسم  
 الاخر اقل قليل انتهى فالجواب ان ما في المقسم من المعنوي  
 ما يرد قوله وتقليد عدم ظهوره في الاستقالات  
 الكلام ليس على المعنوي انا هو تخصيص بالذكر فتسمية  
 وهو ان المقسم الاخر اقل قليل فتسمية ان المقام من  
 مدحض الاتهام قوله يكون ذلك في اخلافه في ضعف  
 التاليف قيل ان هذا ضعف التاليف انا هو كما

لما خضع عمل المنطق

فاعلم ان الموقوف انما هو من قواعدها التي لا  
 القطة في غير الخارج الموقوف له وحدها  
 قال والوجه انما هو يريد على الوجهين ان القطة  
 قد يكون سببا للتعقيب كما يكون كثرة الوسائط  
 سببا له يعني في كثرة اللزوم خفا وشعور الخفا  
 من الموقوف له الى المعنى المراد قلت لا اشكال على  
 الوجه الثاني الذي هو الوجهان عدم التعريف لهذا  
 انهم يكون للقلة والقلّة لا سيما فيما يتوقف على الكلمة  
 فتدبر في قوله خفا اذ هو لا يلزم التعبد فلو اشكال  
 لحوار وصدّة اللزوم كذا في قوله لا يلزم التعبد  
 نظر الى كماله في قوله لا يلزم في كماله ذكر لوانه قوله  
 فالله ذم وجهه لازم الجيد مستقر المد واسطوي  
 فضا عدله كماله غير لازم لحوار تنطق الخفا في  
 الجيد بواسطه واحدة وكان تركه لقل بالمرّة  
 واما ما اريد به انما هو ان اللزوم الغريب انما  
 في اللزوم فلو يرتبط بهذا الكلام فانه مشتمل  
 على سبب لسر الكلام فيه خفا وقليلين خفيته  
 فتدبر في ستمه والوجدان يحمل كلام على غير النشيل

فدون الحصر من قواعدها التي لا  
 الامتياز المشترك مع ما في غير القطة في بعض  
 هو وانما المراد اذ هو يريد على أي هلك  
 قوله انما هو يريد على أي هلك  
 الذي مشهور هلكه المال في قوله لا يشترط  
 حجاب ما التوبة انما هو لا يشترط  
 الامتياز يورد ويدخل جنيته ودرع في الموت  
 وروى في الوضوء كاد يشترط في قوله هذا ان حمل  
 اليه على موضع ما لا يستقبل قوله وروى عن  
 على ما رواه الزيادة خفية واما ان العبد في قوله  
 واما ان العبد في قوله واما ان سائر الكلام في  
 وقوع التعبد في تعاقبه لتعبدوا وسكت في هذا سائل  
 قوله لا وكذا في النسخ انما يستعمل الجواب هذا انما يكون  
 لعدم الكلام واستقامته ولا يخرج عن التعبد  
 اللغوي في قوله انما يكون بالمطلق من السرور والكثرة  
 لا نال عادة في قوله لا يلزم ان يتقبل صيغة التكلم  
 من طيب بقلب ولفظا مفعولا به وجهه على  
 فان طيب بقلب من غير ستمه وانما كثر ههنا

في حقه المندة من ستم  
 في جميع القلت من الزيادة



صحيح القبر وكان على هذا الوجه في الناس بغيره بين  
 ما عطف عليه فانه المناسبتين النسخ هو تطبيحا  
 ومع ذلك سلم ان الحسن بااختاره فانه العود  
 الكبري هو ما ياتي جابيا لمعنى قوله اما به الى العود  
 في سبيل الدعوى فانه من طلب العبد حيث لا طلب  
 هناك حقيقة ذنبا المعنى على كونه العود حاصل  
 ومن هذا الصواب ما ذكره العزم اولى واقعة قوله  
 بل ما ذكره تقرير المعنى من قوله واعمل من لا جلتنا  
 يقضي الدعوى من عبق قوله وذلك في المقام وفي  
 تعليق نسخ وتبع الامثلة في حدود باب الاضمان وقد  
 عطف على الاثبات والفلان لا وقع في كثر النسخ عطف  
 على النقص قوله في طلب الخبز وهذا قراءة النسخ  
 فكذب وهذا وما اخره فانه من حيث ان المروي  
 هو الواقع ان ذنبا كما سبق قوله من طرفة النسخ  
 بالباطل المصلحة والنظا العجز وكلاهما مصحح ومفضل  
 الاول قوله بما ياتي نظرا قوله واخترت المصلحة  
 اما اعتبار المصلحة قوله استنادا طلب الشريعة قوله  
 غرضه ما لا ينافيها فيه غير بعيد حيث اضيفت

الى التوراة والشريعة النسخ في الكلام استنادا عليه  
 قوله وسمعت نوحا ابني من الميثاق والميثاق والميثاق  
 او القليل فانه من الميثاق وقيل باعتبار القدر  
 السفاد من كم الميثاق وهو كلفن سمي من هذا  
 واورد قوله اول فانه في التوراة استنادا حيث  
 لا يثبت عليه البناء للميثاق قوله كلفنا اما العبدية و  
 لا يثبت على البناء للميثاق قوله كلفنا اما العبدية و  
 للقول قوله في الميثاق كلفنا كلفنا كلفنا كلفنا  
 التكملة على المعنى للميثاق قوله والمورد هو السر وقوله  
 على هذه الاثر ومع ذلك في النسخ كلفنا قوله كلفنا  
 مع ورد ما ياتي كل قوله المذكور فانه من حيث  
 ومن التكملة على النسخ قوله كلفنا كلفنا كلفنا  
 النسخ طلق كلفنا المومنين للنسخ قوة النسخ فانه المومنين  
 على التقرين استدلالا لا بد من نسخ قوله فلو عجل بالباطل  
 نسخ على النسخ على الصحيح فانه وجه الضعف هو دعوى  
 الباطل فانه ان كلفنا فضايلة فانه الباطل فانه  
 لم يرد الى التوراة فانه النسخ كما يثبت من التوراة على  
 انما يثبت من التوراة على النسخ على النسخ وحيث نكوي في التوراة

في التوراة والشريعة النسخ في الكلام استنادا عليه  
 قوله وسمعت نوحا ابني من الميثاق والميثاق والميثاق  
 او القليل فانه من الميثاق وقيل باعتبار القدر  
 السفاد من كم الميثاق وهو كلفن سمي من هذا  
 واورد قوله اول فانه في التوراة استنادا حيث  
 لا يثبت عليه البناء للميثاق قوله كلفنا اما العبدية و  
 لا يثبت على البناء للميثاق قوله كلفنا اما العبدية و  
 للقول قوله في الميثاق كلفنا كلفنا كلفنا كلفنا  
 التكملة على المعنى للميثاق قوله والمورد هو السر وقوله  
 على هذه الاثر ومع ذلك في النسخ كلفنا قوله كلفنا  
 مع ورد ما ياتي كل قوله المذكور فانه من حيث  
 ومن التكملة على النسخ قوله كلفنا كلفنا كلفنا  
 النسخ طلق كلفنا المومنين للنسخ قوة النسخ فانه المومنين  
 على التقرين استدلالا لا بد من نسخ قوله فلو عجل بالباطل  
 نسخ على النسخ على الصحيح فانه وجه الضعف هو دعوى  
 الباطل فانه ان كلفنا فضايلة فانه الباطل فانه  
 لم يرد الى التوراة فانه النسخ كما يثبت من التوراة على  
 انما يثبت من التوراة على النسخ على النسخ وحيث نكوي في التوراة





احكام ابدا وارض نبذ او شرفه

عقود

[illegible]

الدوحين باخراج اراهم لا يخرج الدوحين كما يحزن  
 بالموثوق في تقدير الكثرة من العمل على المعرفة  
 يخرجها على كثر المعرفة فيستقل باخراج المركبات  
 ويخرج ظهور هذا الوجه الوجهة فليس يتعرف لم  
 ارنكب الحشم ما لا يكتب هذا وقد بين لا يلزم من  
 الملكة دخول التعبير الفضا اذ في معنى الاقتدار  
 ومعرفة ما على التعريف الاقتدار على التعبير المعنى  
 طبقا صحيح فانه قلت لما كان الاقتدار مستتباً  
 عن الملكة فقد وجد من الملكة عند الاقتدار  
 فيقول التعبير فيستلزم ان الاقتدار من قاصي  
 الملكة فكل ذلك التعبير فيلزم عند ذلك  
 يتبع التعريف قد اقول في قوله اما او لا فلهذا  
 ما التعبير الذي لا يتغير من الملكة هو التعريف  
 اي قوة التعبير الاقتدار على معرفة الملكة كما يكون  
 في اول الامر فان الملكة انما تحصل بتكرار العمل في القوة  
 ما ملته في جميع مراتب العمل فالحق لا يتغير  
 القوة فان صاحبها لا يتغير ما لا يتغير له  
 الملكة وانما نانيا قانون هذا السبب التعريف

يبدفع

الاستدلال

الاستدلال من المبدأ هذه الاستدلال  
 فالتعريف التعريف القديم والعرفان الاول  
 الملكة دون الثاني قياساً على الاول قياس  
 مع الثاني لا فاشق من الثاني هو التعريف  
 التعريف تاويل عبارة الفرج بان الماد يكون التعريف  
 مقتضى الحال ان التعريف يؤول في التعريف حتى  
 كما شهده لكذلك ان تاويل عبارة الشيخ المتأخر  
 بان حصر مقتضى التعريف اضافي بالنسبة الى  
 اصل الكلام لا بالنسبة الى جميع ما عداه فلا ينافي  
 ذلك كون التعريف هو اعتبار الموضوعية ويوجد  
 هذا الاعتبار في جميع ان مقتضى الحال هو الاعتناء  
 المتأخر قوله وان كان للاعتناء من قول المتأخر  
 بان مقتضى قوله هذا فيه اوضح من مقتضى قوله  
 هو العلم فان الماد هذا هذا المقام التكملة و  
 المتأخر ما اعتبر في الكلام المتأخر وبالمقام  
 القلة والموضوع العلم بمصداق تحت  
 النسبة واما ما في التعريف من ان الاصل هو الفتح  
 فباعتبار الحق المسدود فانه يصيد عنه المصداق



لغيره فلهذا قولنا لا يكون الذا للبا لكذا انما كان  
 المعنى الصلبي لكونه متاخر في الذا الذا الذا  
 كذا قد في قوله بانه ما في حاشية القول انما كان  
 وعبد الله انما كان جليل بين في الذا للبا لكذا  
 كذا في علوية قال واما اجل المخصوص على وجه صفة  
 لجميع فليس من الذا قولنا ان الذا ان الضمير جمع الى  
 المخصوصية ويوجد في كل قول متلوكون الخاطب  
 شكر الحكم حال يتحقق تأكيد الحكم والتأكيد يتحقق  
 الحال قولنا لا يتاخر بل السابق وهو انما كان  
 الذا اعتبارا من اجل ان مقتضى الحال ما بلغ في اشتراط  
 المتحقق نفس الاعتبار وهو انه صدق هذا الكلام على  
 اي الكلام المكلف له قوله وهو انه ذكر السكك  
 في تعريفه قال لانه هو يتبع خواص تراكيب الكلام  
 في الذا لانه وما يتصل به من الاستحسان وغيره  
 لغيره وبالوجهين عليها من الخطاة في تطبيق الذا  
 على ما يقتضي الحال ذكره قوله في جميع هذا القول انما  
 في حاشية النسخ انما كان مقتضى الحال من ذلك  
 الاحوال لم يصح جعل اسباب وآلة في مطابقة الذا

لقد علم

اباها

اباها قولنا بانه يقتضي الذا لغيره  
 فائدة التي لا بد منها او غير ذلك في الذا لغيره  
 مع العلم انما يتبع حكم مقتضى الذا لغيره علم ان القول  
 المقتضى انما يتحقق ان كان هذا في الجملة والذا والذا  
 المقتضى لغيره بالعلم وانما في الذا لغيره لغيره  
 الجملة في جميع الذا الما ولد القول في اشتراط  
 بين المقتضى بالعلم على مقتضى الحال ذكره قوله  
 قول السكك قولنا لانه لاي ما ذكره السكك  
 قولنا ان المذكور حقيقة هو الكلام الجزئي غير  
 فان التحقيق ان الذا لغيره هو حقيقة في الذا لغيره  
 وجود الأشخاص ومقتضى بعضها هذا الذا لغيره  
 وجوده وجوده او قد حصل في الذا لغيره  
 العين وجعل يكون الجزئي متكونا حقيقة في الذا  
 كونه الكلي في الذا لغيره لا في الذا لغيره الكلي  
 متكونا حقيقة في الذا لغيره الذا لغيره الذا لغيره  
 وجوده المطبوع في الذا لغيره الذا لغيره الذا لغيره  
 حيل الكلي متكونا في الذا لغيره الذا لغيره الذا لغيره  
 الذا لغيره بين الكيفية القائمة بالبا لغيره والذا لغيره

القول على ان الحق مقدر خارج ذاتا وان  
 ونحو اشتراكه في اصل القول هذا مع انه لو جعل  
 مقتضى الحال هو التعريف لكن هو التعريف  
 فهذا يكون معنى الكلام فيكون مقتضى ذكر  
 مقتضى الحال ج ب واسطة ولو جعل مقتضى الحال هو  
 الكلام الكلي يكون القول واسطة هو له  
 على انه قد قيل ان مقتضى الاحوال يكون مقتضى  
 كلام التعريف نعم ما قيل ان مقتضى كذا في شئ  
 على هذا التاميل الاحوال بالذات ان عليها فان  
 الاحوال هي التعريف والتاكيد والتاكيد هو  
 والذين والوكالات فانما هي ان على هذه الاما  
 حوالا لا نقضها وكذا مقتضى الحكم بهذا القول التاميل  
 ولم يرد مقتضى هذا مع ان يكون مقتضى التعريف  
 صدر عن التعريف على ان مقتضى مقتضى مادة التاكيد  
 واما الثاني اي ما ذكره في مقتضى التاكيد فيكون  
 تزلزل عن ذلك ان من حال الاحوال على المراتب وتكون  
 على ظاهرها من الكلام هو ان مقتضى مقتضى الحال  
 اي هذا العنوان وهذه الاما الى التاكيد كالتعريف

(الكلي)

الكلي والتاكيد والتقديم والتأخير وغيرها قوله  
 فصح انها احوال بما يلائم مقتضى الحال اي  
 جيبا على مقتضى التاكيد هذا العنوان الكلي في الحقيقة  
 في الوجوه من مقتضى واحد هو الاشتغال الا ان  
 الاشتغال الكلام على مقتضى ما في مقتضى الاول  
 واسطة واسطة هي اشتغال على التاكيد الجزئي وفي  
 التاكيد واسطة هي اشتغال الكلام على التاكيد  
 الجزئي واشتغال التاكيد الجزئي على التاكيد الكلي  
 واشتغال التاكيد الكلي على مقتضى مقتضى الحال  
 الكلي من ما يلائم الجزئي على الكلام والاصل  
 هذا امر واحد فلهذا احدها هو مقتضى الحال  
 ما يقتضيه مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى  
 على مقتضى مقتضى التاكيد كالتاكيد الكلي والتعريف  
 الكلي والتاكيد الكلي في مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى  
 التاكيد كذا التاكيد وذلك التعريف وذلك  
 التاكيد نعم الكلام اذ اشتغال التاكيد جزئي فلهذا  
 عنوان في هذا العنوان اشتغال مقتضى مقتضى التاكيد  
 الكلي واسطة على مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى



باعتبار هذا ان كذا الجزئي يشتمل على الكلي والكل  
 باعتبار ان كذا الكلي يشتمل على مفهوم مقتضى الحال  
 فيه التوجيه الاول على التضمن في اللغة المحرر  
 محله على الاحوال الجزئية المراد مقتضى الحال  
 تلك الاحوال الكلية وبناء الثاني على التضمن  
 في لغة مقتضى الحال بالانتماء فهو مقتضى الحال  
 بالاحوال تلك الاحوال الكلية على الوجهين  
 مقتضى الحال اي ما يصير عليه هذا المفهوم ليس  
 الا الاحوال الكلية لا الكلام الكلي بها الا انه اراد  
 مطلق مقتضى الحال على الثاني من وجه وعلى الاول  
 اراد هذا المفهوم وانت تعلم انه لا حاجة على  
 تقدير حمل مقتضى على الكلام الكلي الى غير  
 التكليف فتدبر وتعتبر قوله فاذا كانت هذه  
 الهموم مختلفة من وجهين جوابا على ان كان كذلك  
 وجب حمل مقتضى الحال على الاحوال وهو لا يحل  
 به الوصف ويشتمل ان كانت ما يتبين من وجه  
 فلو جازم الجواب قوله بقليل لبيان عليه تفاوت  
 مقامات في الظاهر بين تظليل احده تفاوت

الثالث

الثالث ما تقدم من بيان تلك العلة وكان الوجه  
 الاول ان لم يثبت ملة لتظليل بل ما جازمه وبالحال لو اكتفى  
 بما جازم الا ان كان مقتضى قوله لا اذا تفاوتت  
 المقامات قبل ان يفسر الاختصاص قلت في جواب  
 السؤال من ان اختصاصه على ان يكون الذي  
 جازمه هو هذا التمهيد بالعلم الذي مطلقا او مطلق  
 وكان مقتضى المراد مطلقا انما هو انما هو مقتضى  
 المقتضى مطلقا وان لم يتبين ان مقتضى مقتضى  
 مطلقا لكنه يتبين من الوجهين وهذا مقتضى كان  
 في مقتضى التظليل في مقتضى قوله لا يربح اختصاص  
 المقامات بين ما يربح في قوله لا يربح المقامات  
 ما جازم ان المقامات لا تظليل بل مقتضى مقتضى بل  
 مقتضى مطلقا وانما مقتضى هذا المقامات مقتضى مقتضى  
 وجه اختصاصه من اختصاصه من مقتضى مقتضى مقتضى  
 على مطلقا انما كان مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى  
 ما يربح مقتضى الطريق هذا مقتضى مقتضى مقتضى  
 لم يقع في مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى  
 مقتضى مقتضى في مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى

مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى

انما على لفظ الكفاية والحمل ونحوهما فالوجه الثاني  
 ان من امة المقام على المقام وقيام مقامه فاولا  
 من مقام التاكيد على ما جاء به اوله القيام من  
 قيام الركن على انشاء به او من قيام العز  
 بمعنى استقامته على مقام التاكيد على انشاء  
 واستقامته على ان يجعل حسن حاله انما يكون  
 متساويا لانشاءه واستقامته على انشاء بل المذكور  
 اي بناء على لفظ المذكور قوله لا نسج لا يستقيم  
 كذا او اذا الجوز لا يثبت بالموكل والاول اذ انهم  
 لو ابدوا بالواد او اريدوا المحجج في الجملة كان  
 له وجه وانما مستند الذي جعل كذا او محله كونه  
 المراد من قبل المحجج باطرافه على سبيل دفع الحق  
 الجمع فاصل قوله ان يكون الامانة الاول  
 غيره في الثاني الامانة الاول بمعنى التيقن  
 مرة كبري الحكم والخلق وفي الثاني اي التيقن  
 بامانة متصليهم واوليهم الحكم والخلق وفي الثاني  
 اي تابع مرة كبري المسندين والخلق وفي  
 الرابع اعني بالانزاع محض من المسند وفي الخامس

اي

اي بمقتول مردد بين اللغة المصرفة اعني المسندين و  
 الملقن فبان ان قوله ان كونه الامانة الاول  
 غيره في الثاني ليس على ما ينبغي في غاية التيقن ان يواد  
 اذ الامانة بمعنى تيقن كذا لما يتبين ظاهره في مرتبة  
 اخرى لا انشاء في الصادرة للخلق المقدم او  
 لا سيما في الاول جميع المحرك وادارة العقل في  
 هذا انما يتصور ان اجل التيقن بالموكل في الملقن  
 كما سيجري به الحكم واما اذا حصل هذا الحكم كما  
 انهم وهو المستند في تخصيصه بحسب التيقن بالموكل  
 بالامانة على ما سيجري في ذلك الاخصاص  
 ايتم جعل العلم في حوائج العلم فلا يتجه في ما ذكرناه  
 من اخصاص التيقن بالانزاع بالمسند هو المذكور  
 في سبق حوائج العلم وانما يستند من كل حكم  
 سبيل هذا هو ان ينفذ الحكم اي قوله ويريد ما ذكره  
 ان الزيادة معنى انهم قالوا الملقن في قوله  
 فليدبروا في الحاديج يريد ان يتقن بالخبر اعني  
 موعضا فكبري كما بان ثبات الوجه ما تقرر  
 لزيد وان كان كبري لئلا الدهن ويجوز ان يتقن





يجوز ان يكون العباد من الاستعمال الاول قوله  
 في الصواب اسما معناه قلنا لا ثم وانما يكون الكل  
 جمل معناه انما اسما اما هو هو ثم بل الذي اقم  
 مقامه هو المستعمل في موجبت ومعها طرف وقع ما لا  
 من الممكن على ان يكون مستقرا في ثم انما هو موجبت  
 ويصح الى الكلمة الاولى لا الى الكلمة الاخرى على ما ينبغي  
 كما قد مر ما فيه الشرح لان ان جعلنا التفسير  
 صاحبها فيجب نسبة المصاحبة بالفتح الى الكلمة الاولى  
 لا الى الاخرى ولا يحسب انما الضمير في الفعل اذا كان جاريا  
 على من هو له سواء كان هذا التفسير او لا على ما بين  
 في كتب النحو ويمكن ان يبين ان موجبت مستند الى  
 حليلها اى وقت المصاحبة مع ذكر الكلمة الاخرى  
 كالتبعية قوله وقد جعل بين العبر والنزوان وعينه  
 ان اذا وجد الفعل بغير متعين فانه مقام الفاعل  
 او بغيره في المصاحبة ما جرى ذكره في كونه مع  
 الاولى قوله والعبادة الصحيحة موجبت معها ما  
 سقاها الله قوله وكذا حال المقام الذي المصاحبة  
 اى في ذلك المقام الذي المصاحبة مع غير الكلمة  
 في المقام الذي الكلمة مع غير المصاحبة بما على ان

المصاحبة

المصاحبة كل ما كان صاحبها كما مر قوله في ذلك  
 الفصل في عنوان مرتب فنقول لا الشرح على  
 الاستعمال ولا يتحقق ان صاحب كل اخرى لا يتحقق  
 فيها بحيث لم يقع فيها فعل اسلا فلو ان ارادنا  
 لتبني حق الفرية اى تعليق امرها على عمل الفرية  
 على الفرية فلو لم يكن من افتران الفرية ما يكل  
 في اياه فقط فلو لم يكن ذلك في المقام في  
 الاستثناء ان جعل المصاحبة في الحسن الذي هو  
 بغير المطابقة اليها فلو انما حصل الفعل الذي هو  
 معها وتكون بغيره فلو انما ايتت بمعية ذلك  
 على انما في العباد خلافه في قوله انما المتبادر  
 المطابقة لغيرها استغنى عن التتم فلو انما  
 المطلق نصير الى العباد الكامل وليقارب هو منه  
 وقوله في غير فية بان المتبادر من اللفظ معناه  
 المعنى لا فية منه كذا ولا ولا لالة للعلم على  
 الخاص ما يفي ذلك لاداة التلك ثم المتبادر  
 اقول اما اذ الحقيقة فكيف يتحقق بها النسبة  
 الى ما هو غير السلي في قوله كما ثم ارادوا ان المطلق  
 جملها الى الكامل اذا كان فية فية على فية



مقام العام واما ان كان ذلك للعام فالحق انما  
 نعم ان العام مجرد كقولنا فعلت كذا لا  
 قيل ان كان انتم قائلين بان العضاة توجب  
 الزكاة قالوا انما تجزى بالبلد عذو انما يقرر ان  
 البلدة تخرجها وان العضاة توجبها ما ليس  
 الكلام عليه ان يبيع ويرى على ودرجات القديس  
 فلهذا معنى الكلام ان اصل الحق بالعضاة والى  
 فلهذا في المطابقة والاعطاء بعد ما اصل قوله  
 كان الشاكلة الملوحة الكلام اي كان الكلام والحق  
 في انما يقع هذا الملوحة وانهم ما الى عدم  
 واستدل عليه بقوله ان العضاة ليست في ذلك  
 ان لا يخفى اننا نقول على رتبة يكون المعاقبة بالعدم  
 فيقول لك انما الكلام على العضاة الذي هو الحق  
 الكامل في الحق وانما المداينة في ذلك على  
 العضاة هي المداينة العضاة في الكمال كما هو في  
 حتى عين المداينة ويؤيده ان لا يمكن التيقيد  
 بالبيع كذا كونه كان الشاكلة ان اراد الكمال  
 هو ارادة العضاة في حق موع عين المداينة  
 اي ملوحة الكلام على الكلام العضاة وادوات

قوله استقامت على ما قدمنا انما لا يقرر انما قوله  
 قوله واعطاء المصروف المطابقة لما اعطاه من  
 جعل المطابقة على المطابقة الكاملة على ما سبق وانما  
 انما في ذلك قوله وانما استقامت على ذلك ذلك  
 انما في ذلك قوله وانما استقامت على ذلك ذلك  
 او قلنا انما انما الكلام في المطابقة بحسبها  
 في حق ذلك على ما اعطاه انما الكلام في المطابقة  
 بحسب عدم المطابقة لعدم بحسب المطابقة فانهم  
 قوله بقوله المطابقة فانما الكلام في المطابقة الذي يشبه  
 على اصل المطابقة وانما في ذلك بقوله المطابقة في  
 وانما في ذلك بقوله انما في ذلك بقوله المطابقة في  
 بالمطابقة بل بالمطابقة البدنية اي قوله في ذلك الحق  
 في هذا التعليل استقامت كذا فانهم ما في كل الحق  
 لا يحصل بالمطابقة فيقول بل بالمطابقة البدنية  
 مستند له وكذا قوله ولا يستقامت المداينة  
 اي بالمطابقة البدنية بل بالمطابقة وهذه المداينة  
 اي قوله ولا يستقامت المداينة الذي بالمطابقة البدنية  
 هي مستقامت المداينة وادوات في حق استقامت

ويرجع الى ان كان في غاية التوضيح ان مقتضى  
 عتق الحال بزيادة النقصان واداء الجواب الى  
 ثم اقول يمكن ان يجاب عن السؤال بوجهين الاول  
 ان معنى قولنا لا يثبت الحسن الذاتي بالمحسنة ان  
 البهية منه انما لا يحسن حسنا اذا تيسر حيث  
 كونه محسنة عريضة ولا يشاء ذلك محسنة  
 الذاتي من حيث اخرى وبالجملة فتبين الخفية  
 محل الشبهة الثانية اننا انما اطلقنا القول  
 بان تلك المحسنة لا يوجب الحسن الذاتي لا تحسبها  
 الذاتي اقل قليل محسنة لتادركا لمعدهم فتولد  
 وكان انما اطلقنا في تأمل الى الجواب الذاتي وتولد  
 كان ذلك منهم في تأمل الى الجواب الاول وانست خبير  
 بان مدعى البذرة بالثبت الى جميع المحسنة كونه  
 قوله بل ذكرها فيها ما صاغه وهذا لا يجمعنا  
 الحقيقة استدلاله اخر للكتابة اعتباره الخفية من اجل  
 فامراده اذ زاد اي حيزه احتضا لقال اماها  
 قوله وكان ذلك لاداء امراد نفس المحسنة في المعاني قوله  
 لا اضافة المصدر انما يفيد العم لا المعبر قوله

وقيل  
 واما ما قيل من ان مقتضى التوضيح في الاستدلال ان مقتضى  
 بعض النسخ لم يثبت التوضيح وهو في ذاته متاخر في  
 قوله ما نحن فيه عنه قوله في المطابقة لحوار تعدد  
 الامور في سبب واحد وانما اصله لا يكون تعدد  
 الزمان بفعل واحد فتقضى ان مقتضى كل منزه في  
 زمان انما لا يتبع في زمانه لا يتبع في زمانه غير هذه الامور  
 واما السبب المعلوم ان مقتضى التوضيح في مقتضى قوله  
 يلزم من كون شيء سببا لكل او متاعا ان لا يكون  
 غيره ايق سببا لها وما اصل الدفع ان مقتضى ان  
 كانا جازا لم يبق في كونها لها سببا لكل من مقتضى  
 ان يوجد سببا سببا لغيره لكونه حصوله  
 باسباب متعددة مستحيل للزوم تحصيل التام  
 وكما ان مقتضى ان حصول كل ارتفاع بسبب المطابقة  
 يكون لغيرها اقول ولو كان ذلك لم يمتد في  
 لكونه سببا لغيره لكونه التبادر في مقتضى  
 من زوجه ان مقتضى السبب لغيره واحد  
 قوله وانما يلزم الصواب لارتفاع في كون سببا  
 من المطابقة قوله وليس في سبب الكلام



مسببة الارشادات فالمطابقة فليس يلزم حصرها  
 في المسببة من المطابقة قوله لا شئ بعد المحصول  
 لشيء واحد فانه مسببة المطابقة واخرى غيرها قوله  
 ويشترط بان يفهم حمل الكلام الاعتبار على الحقيقة  
 في كلامهم انه قوله انما واحد يجب ان يفهم قوله ان  
 ضمير الفصل قد يكون لغرض المستند اليه على المستند  
 قد لا للتعليل بغيره فان ضمير الفصل هو ضمير  
 المستند على المستند اليه كما بين ذلك هو الكرم زيد  
 هو الخلق وقد يكون للعكس انما كذا انما قوله  
 فلا عباد اصله غيرهم فان اتحادها يجب ان يفهم  
 الاصطلاح يخرج فاشارة في اثبات ذلك هذا  
 معنى انه لو اتفق بالاتحاد في الذات لكان في الاستدلال  
 فيه فخرقة الاستدلال الذي قد يفهم قوله فخرقة  
 يعني العلة مع اي مدخل في القاطعة والتعليل وهو  
 من الدليل الذي هو حجة حقيقة قوله فيجب عليه  
 ان لا يثبت من الخصم بل لا يثبت التباين الكلي بل  
 بل لا يثبت ذلك ايضا بل يفهم ان بين الامثلة لا يطول  
 لا مملوكة الامثلة ككتاب الزمان بل انما التباين يجب

التحقيق

التحقيق ويمكن مدح حمل القضا على المسببة واداء  
 المسببة التامة قوله وفيما لو في الامر على المسببة  
 القاطعة فليدفع الاحتمالات لا يسهلها المسببة بل  
 لا سيما في التباين فقط والاعتقاد ان القاطعة تحكم  
 وبذلك غير متقدم بل الدليل الوهمي ان بناء الكلام  
 على كون المطابقة بمعنى الصدق دون الاعتقاد  
 وعندها كما يصحح به القضا في اخرها ما يتدبر  
 لقضايتي بينهما الانم فاستقم قوله لا يتصلح  
 هذه الخصم اي بين التباين الكلي بين التباين  
 والاعتقاد قوله وقد عليه طال الامم والاختصاص  
 وحيث انما ان يكون في الذات الا الانسان الا ان  
 مع ان بين ما في الذات الا الانسان وما في الارز  
 الا الاين غير قوله انما في العموم والخصم مطلقا  
 ومن وجهه وبقي المساواة قوله ان المسببة  
 الاعتبار من حيث هي اي من غير اعتبار امر اخر  
 اليه فلم يتصور كون امر اخر سواء دخله وخلفه  
 المسببة وان كان ساء وبذلك فليدفع من الخصم  
 الاعتقاد انما يفهم لكن الشارة في استقامة ذلك

في نفسه ان لا يشك في ان المقدم من كل مقدمات  
 المقدم من الاخر نعم هذا مستأدبان والوجه في  
 الحق عليه قوله ان المقدم يدلان على علة المطا  
 بعين بناء على ان كل الباء على معنى البنية ولا  
 يخفى ان معنى المقدم حصل البنية كل من المقدمات  
 هذه الصرا تان لو كان كل مقدمات علة تارة كانت  
 في البنية كما قال هذا القابل ان على كون كل منها  
 علة تارة فيطو كل المقدم وانما خيرة بناء على  
 هذه الاحاطة بل لا وجه للترديد في كونها علة تارة  
 او تارة لعدم احتمال التناقض في قوله فلو ان  
 شيء ما ذكره على ان يوافق محذورنا ليس في الواقع  
 الا بالمطابقة على ان يكون المطابقة علة تارة وهو  
 قد علمت ان بناء الكلام الموجه على ان يكون المطابقة  
 على حلا لبا على معنى البنية وتبادر حصر البنية و  
 المطابقة وح فلهذا ساء لهذا المنع وانما منع كون  
 الباء البنية فانظر ان لا يابا اذ الوضعية ما هي كيفية  
 الاحتمال فاعلم قوله واما فانيا فلو ان يوجب من آخر  
 هذا المقدم قد علم ما لم يوجب المقدم الاول فانه اذا لم

كما كان

من كل من المقدمات بين علة تارة فاما مقدمات  
 المقدم من كل من كونها علة تارة فاقصد بطلان  
 احد المقدمات واما ان لا يطل المقدمات على ان تنقذ  
 لا تنقذ على العلة التامة هو عين البنية الاول  
 قوله فتنج عليه ان هذا المقدم لا يمنع ولا يندفع  
 بالموجبها السابقة المقعدة للعلة والاختلاف  
 عيبا لعدم فانه بناء المقدم على المقدمات محسنة  
 قوله فانه ان المقدم من وجه واعية الاعيان مطلقا  
 لم يطل المقدم لان اذا كان باعيتا مقتضى  
 الحال مطلقا مع الخط المقدم اعني فطره مستند و  
 هو الاعيان المتناهي على المسند اليه وهو مقتضى  
 الحال قوله كما ينبغي في الفاشية من كل مطلق  
 المبرع من كل غير طابق فيلوحجج اليه من ادراك  
 طلاق عليه قوله وهذا لا يبراز معنى فاقصد  
 لا معنى للمقبة كما اختاره الله في كل المقدم قوله  
 والعلم الناتج للشرح مجرد ان يكون ثابتا  
 لا فائدة من جواب سوال كانه قديما اذا كان العرف  
 الا على هو نوع الاعيان العرف فليخرج تنقذ مقدمات

المقدم



وما يميزه لا يفرق من هذا الجاهل كغيره من  
هو هذا الطريق الاصل الى الجاهل وما يفرق منه قاصدا  
عن ذلك من غير جبين تصدعها وهو المادح هو ان  
هذا من قبيل اجراء صفات النوع على افرادة وهذا  
شائع سابع وقد زعمه بنو قلدك وثانيتها  
وهو كون المذكور منها سيج من السوال المحدود  
بلدين وهو ان الماد ان الطريق الاصل هو هذا النوع  
الا انه غير من النوع بافراة وقد زعمه بنو جبين  
من قولنا لاننا نقول ان قول من نهاية الامعاء قريب  
سحابيا لا افراة قوله وهذا هو الذي في الحقيقة الثانية  
لذو ثمان فانه ليست احكام الطبيعة فالاحكام  
انما هي للطبيعة ثمان الاول ما ثبت لها من افراد  
وساء احكام الافراد كالحسنة لا في انما القم  
حيدون على الطبيعة والافراد جميعا الثاني ما ثبت  
لها من ثمانية من الافراد كالنوعية للوضان  
وساء احكام الطبيعة وهذا القسم انما ثبت  
للطبيعة فقط والطريق من القسم الثاني استمرامها  
الوحدة وسابا فاما الكثرة اللزومة له افراد

بنيت

ثبت الطرفية لا افراد الطريق المسمى قوله وما يميزها  
لذلك كمال بعد هذا الحكم عن الافراة بما سبكه  
بها ولو يجب للفظ قوله لان القريب من الغاية لا  
تنبأ ولا الوسيط عنهم ان القريب ارا عا في ما وسط  
وان كان بعيدا من الغاية بالنبذة الى ما يلي الحكم  
لكنه قريب بالنسبة الى المبدأ بل المبدأ منهم قريب  
بالنسبة الى ما خرج من الامعاء وبالمجولة بالذات  
الافراة انما هي التي هي تحت نوع الامعاء فلو  
لا يميز من الغريب من هذا الامعاء جميع ما له قرب  
ما له هذا الحكم من ان يكون من افراد نوع الامعاء  
مبطل الحكم والامر بذلك بينه واصل دعوى قوله  
التحيز من الطبيعة لكل الافراة الصورة المعروفة  
بما هو غريب هو قوله ان هذا الجاهل ليس معنى  
فما يميزه بل هو معنى من حيث الذي هو قوله عليه ذلك  
قوله ما حبسنا ذلك في قوله لو هو وفيه اختلافنا  
كثيرا اي كان الكثرة مختلفة فامتنادت فظرو  
بلو غنة وكان بعض ما لغا مع الامعاء وبعضها  
مرا عنه تكون معا وضعتا في رتبة دلالة على كون

المدعى المتبني على ان يكون الخصم في غرضه ارجا الى مد  
 الاعجاز الا الى الاعجاز وان يكون قوله من معارضة  
 من كاشفة لتاخر اعراضه لا حجة ولا دعاء ولا حجة  
 يجوز ان قوله هذا مع ان يكون الحجة حيا او كذا  
 معنى المتبني لا يستدعي كونه كل عبارة هذا  
 المعنى في لزوم بينهما فذلك هو قوله وقيل انه غير يلزم  
 لعدم منشأ السؤال كذا اذا فاما من ان وان  
 الاطراف والمهملات قوة الحجة ويصلح على كل من  
 الاطراف والوسط انه قد يكون اذا اعتزل الكلام الى ما  
 دونه النقص او الحواجز بل لا معنى لم شوية السؤال  
 في رد انهم يشعرون الكلام من حيث ان الشاهد في التعلق  
 والتميز هو البينة وبما يقع ذلك بناء على انها  
 لا يثبت فيها الا بالزعم عدم الاعتراف بالمدعى  
 وهو رتبة وقد لا يان من جهة العقد كون  
 التكلم بلفظنا على اعتبار الملكية في تقديره بالزعم  
 المتكلم حق المستفاد من كل هذه من خواص ان  
 انما يثبت بها ان اذا كان صدورها من بليغ بل  
 لا يثبت بخود ذلك معني ان يكون صادرة من بليغ

(فصل)

فليكن با اعتبار ذلك المراسم فان الباطل على ذلك  
 متفقا وتضمن ما لم يتحقق كلامه في مقام من بليغ  
 فيقول بطلان ما فيه ولا يتحقق من ذلك انهم  
 مما اخذت وروى الباطل في ذلك على ما يلزم ما يان  
 منها مرتبة على ذلك صحيح في الافتتاح ونزعه  
 واما حجة غيره في التلويح فكل منهم لم يوردوا بغير ذلك  
 اليه فربما جاز الافتتاح لا بد من الكلام من الطوارى  
 له على ما لا جبر ساح ومن صاحب له تعالى بجملة  
 النفس لا يتطاعها قوله فان غير منى الملكية لا  
 يكون ذلك العارفين واذا عرفت ان اصل الحواجز  
 والاداء والا يعبر من غير البليغ فكذا اما سمعنا من  
 وجوه التبيين وكيف يجوز من جهة الفرج على ذلك  
 فربما يحق من المدعى وتوضيحه وان كان ذلك في  
 قوله القم ان يصدق هذا الترخيص على ملكه فليكن  
 بما على تاليف كلام بليغ معي كل فرع عن التلويح  
 الكلام البليغ مستقيم من غير غبار قوله الملك لا  
 على كل ما يطل تحت قصده فالكل في بليغ  
 بالمقابلة مع مدعيه فيكون البليغ على بنية واحدة



كذا لا يبعد عن التكرار في الاقوال على الصريح  
 في قوله ما سبق من الخبر قوله ان الله تعالى انطق جميعا  
 في معنى المعاني الحسن ان لا نقصد بالتكلم بل نعلم  
 انطق جميعا بل لا في الايضاح قلنا شيخي الكلام  
 في كلام الايضاح نلتحق بالاولى لا بما ذكرنا من طبع  
 الصانع قوله ان لا نقصد بل نقصد المتكلم عليه فان  
 المستند بل من المتكلم انما هو بل من كلامه وكون  
 كلامه انما هو قد علمنا من مقتضى الحال والاعتقاد  
 فكيف نقصد بل من المتكلم عليه انما هو مستند  
 بل من المتكلم الكلام قوله لا المسيح يتكلم بعد  
 بعون الروح من الله تعالى والمصدر بالهمزة على  
 تنوين المصدر من جميع الاعمال اما شاعري مرجع  
 محقق ومغفلة ومقدرة ومعصية قوله على الحق  
 والاصح الى حذرة الفاعل كما يقال انطق في  
 الخبر الجوزي وجعل الخبر من فاعله لا صيغته  
 على الاول لا يستعمل الاول لكونه لا يعمل بعد  
 بمقتضى الجمع ولا ما دل على معنى المفعول كما هو الظاهر  
 فلما ان الاول يجب تارة الى كافة الاستعمال

(الثاني)

الثاني والى هذا التكرار في الاقوال في المعنى منه  
 بمعنى المفعول وكذا في الاشارة بعون هذا المفعول  
 ان يكون المرجع فيه مصدر بمعنى المفعول او قوله  
 انما في الاول اي على الاستعمال الثاني وهو مقتضى  
 عبارة الفاعلية استعمال اسم كان وما كان مصدر  
 بمعنى المفعول نحو انما كان تارة على الاستعمال  
 الاول اعني استعمال المصدر انما في ذلك انما هو  
 العلم فتكون في انما في الثاني معناه انما في  
 هذا انما كانت العبارة في انما في هذا انما كانت  
 وهو المصدر وانما انما هو مصدر على ما سبق  
 النسخ المصحح فالله بالذلة في استعمال الثاني  
 فاعلم مقتضى لا يتوهم ان كان في مقتضى هذا على  
 الاول انما كان الثاني والثالث بتكرار في المال  
 انما هو انما هو غير مقتضى الثاني وانما في قوله  
 في انما في انما في الثاني وهو المصدر في انما  
 في استعمال اخر لا يبعد عن انما في انما في انما  
 في عبارة النسخ في ما شئت على المطول وانما  
 بالثاني ما سوى الاول اعني مجموع كون المرجع اسم

وكونه مصدرا بمعنى المفعول حاما اذا زنة العلة  
 الانية فهو معنى الاحتمال الثاني والاستعمال الثاني  
 على اختلاف الاستعمالات كما قرأنا في الاصل في  
 عنه ففسره بقوله اي مرجع وحيث لم يفسر الا بكونه  
 واستنباط الكلام بقوله ويجعل شامل هو له ويجعل  
 ان يكون المرجع شيئا في المثال الا انه هو قوله  
 مرجع الموجد وهو المعنى المرجع في العبارة لا  
 يحتمل الا كونه قوله انه لا يربط مرجع الموجد المعنى  
 قوله به بل هو في الاصل انه على هذا التفسير بالادنى  
 وميان لم يحصل المعنى لانطين على الخط واليه اشار  
 الحق بقوله في الامور ذلك يبين بوضوح المعنى  
 اذ هو في اصل المصدر هذا المعنى المعنى قوله قبل المعنى  
 لا المعنى وهو الخطا حتى يبين ان لا يميز بين المعنى  
 الواقع لا عن قصد ولا بغير ذلك بل هو هذا مع  
 انما يميز بين على قدر عدم الامر او عدم الخطا اليك  
 من قصد الخطا الكاين غير قصد فلا يصح قوله  
 وبما قد عرف قوله كما ينبغي ان لا يكون عدم الخطا قوله  
 فافهم وان دفع اليه ما قيل ان قوله لا اما في المثال

(مكرر)

قوله يصح وبما على ما تقدم واما في كون الامر مرجعا  
 فلا يصح قوله ذلك يكون بليغا وقد عيى بان كل  
 ان يستبين على ما قال بان ما يجب يصح على الامور  
 للوجه ان واما في المعنى فثابت بين والقليل والظن  
 وجميع النفي او الخفاء المتعدد اعني قوله فلا يكون شيئا  
 فيصح جعل الامور كون الامر ان مرجعا او هو في  
 متناه في التكليف قوله ما يجب وبما في المعنى انما في  
 الاول ان مقتضاها يقتضي القصد واختيار السمع الثاني  
 معي ان شرط عدم الخطا قيل واختيار السمع الثالث  
 هو المعنى المالك من عدم الخطا والعقد والمال  
 في الكل واحد قوله فاما ان يشترط في عدم الخطا  
 في معنى الامر قوله ذلك يكون بليغا على التقديرين قوله  
 ويشي الى سبيل قال في الدستور مشق في حق  
 قوله انما يتبع بالامور في الدستور وتلك استنباط  
 ولا يصح هذا من شوب فان الخطا لا يوجب القصد  
 بل كما يوجب الفكر فان الثاني في يتبين اليك  
 لانه في جميع الامور انما في شرط عدم الخطا  
 هذا الامر انما في العقد معتبر به مفهوم مقتضى الحال



فانه كسبون هو اعتناء واختصاصية العلوم او الكلا  
 للكين تلك المصنوعة المعينة فذكر كرموا وكثيرا  
 مدلولها عندكم اي مدلولها عندنا به معتبرا لانه ليس  
 مدلولها املا فالارادة غير معتبرة في اصل الدلالة  
 بل في الدلالة المعينة قبل فعل النزاع في اعتبار ال  
 ارادة في الدلالة وعدم اعتبارها فيها يرجع الى  
 هذا من غير النزاع لفظيا ويندفع تشنيع المتكلمين  
 عن الشئ القيس عدم التفرقة بين ارادة المعنى  
 وبنه مع غيره وها هو قوله والتاويل ما يدفع كونه  
 حراما عن سوال وهو انه لا ما تتر الى ارتكاب المعنى  
 معنى المشتركة استعمال لحواراه براد بالمتكلمين  
 بالفتح فيندفع الاشتراك الفعلي ويكون مشتركا  
 معنويا بين المعنيين المصنوعين غاية الامر ان يكون  
 ذلك محيا والكنى ما يباينها غير مدودا بما يباين  
 ما به التاويل في قوله قد يسمى به واظاها قلت لانه  
 غير القدر الى ما يدل على الحق بموجب كونه جميع  
 ما سوى التقدير المعنوي مدركا بالحق لا يتبدل  
 عموم كونه وها مدلا لانه اكثره بعد له بغير الحق

في المتن

من القدر المعنوي العرفي لا يترقوله واما انه لم يتبين  
 في العلوم انفسا او فيها سواها من العلوم فقول ليس  
 المعنى على ان المختص لا كان في علم المبداء وها هو  
 بناء المعنى الاول على ان يشار الى الكتاب على الموضع  
 وقصر المقصود منها على طبع النسخ المسموعة وحمل الكتاب  
 فترادف حتى يردى كل علم من بناء المعنى الثاني  
 هذا الارادة الى انه يحتاج الى انتم المقدمة المعلومة  
 وحمل اللزوم على الاستحسان حتى لا يتصور المنع كذا  
 اعيد قوله وانما يرتفعون بالمتكلمين بالشمع قوله لان  
 لا ريب في صحة الشئ لان ما يراو على ان يكون دليلا ثابتا  
 وهو من سائر النسخ او يصير الوجه الاول صحيحا  
 الوجه الثاني ان اراد بالحق الغرض او الى الوجه الثاني  
 ان اريد به المشقون فذكر قوله لخصوصيات  
 تفسير العا في يريد على السطوح ونظاقتها بالظا  
 المعنوية والمطلقة كذا اعيد قوله اشبهها في المقارنات  
 قوله وعينها في البدع قوله لانه لا خفاء بدلالة  
 بياستها ولاها شاعرت باحوستها بالمشية والكلام  
 الذي يوردى اصل المعنى الذي يستوي فيه الخاصة و

بإسقاط





اخر من هذه منزلة قد يكون في الاما الا انه فظ لا يمكن ان يكون  
 الخلف للملان يكون عنده قد كانت تحصل سائر ما  
 في هذا التحصيل وان لم يبد ما قبل شيئا من سائر  
 العاقل ان يكون العلم ملكات بالحق الاول غير صحيح  
 وبالحق الثاني غير لازم قوله ان يكون من حوزة جميع  
 سائر العلم بان يكون له ملكة احتضار المعلومات  
 السائر ملكة احتضار المعلومات انهم كما هو في ذلك  
 في الترتيب ما يلائم في الثاني حيث قال بان ذلك كان  
 وانما في هذا العلم وضع عنده اصول مستنبط من  
 تراكم التلقا يحصل من ادراكها ومارستها في  
 بما يتكون من احتضارها والالتفات اليها وتقسيمها  
 متى اريد وهي العلم التي اقول كلام الله انما هي التي  
 انه لا بد من كون الخلف بالمعلوم ان يحصل عنده ما  
 هو اتم من سائر ما كان العلم وهي اتم بالامور المتصلة  
 بالذات فان جميع السائر لم يخرج من بين القوة  
 الى الفعل ويكون مستحضرا لها وقادة اتم يخرج  
 السائر بالذات التي هي كالمزج لتلك الانهات  
 وهذا هو المراد بقوله فيكون من احتضارها وتقسيمها

ولم يرد ما انحصارها بجهاد استخراج المذوق في الترتيب والافعال  
 ووجه قوله منار عليه وهو عين ما اختاره الحكماء لانها  
 من غير ان يتقدم اختصاصها بالتحصيل بالذات فليس فيها  
 تلك الملكة انما لا يكون في سائر الامور احتضارها بالذات  
 يتاخر الاحتضار في ما اختاره في الامور الا انما لا يمكن  
 السبب فان الملكة بالحق الذي هو سبب العلم اعني  
 احتضار المعلومات واستحضار المعلومات ثم ان  
 لا يحصل الا بعد تحصيل سائر الحق ولو لم يتقدم  
 به سائر الحق يحصل به وبما ولدت الملكة المتكثرة تلك  
 الملكة مستبينة به عن الامور والعلوم غيرها فبما  
 لما سبق في تحصيل الملكة وبما انما به من سائر الوجود  
 من ان الملكة مستبينة به عن حصول العلم وسبب لقائه  
 انما يظهر كانه اتم الملكة بعين العقل بالتحصيل بالذات  
 الملكة او القواعد في سائر الترتيب الاول يدل او هو  
 الترتيب لبقوله فليقتض العلم فيها جميعا وهذا هو  
 الحقيقة حيث لا يكون له لا يستحق كونه المتبادر من  
 من غير ترتيبه بعيني احد ولا في اصل الادراك والذات  
 غير انما هو من اتم ملكة بكونه في علم الضر في ترتيبه فقام





غير مراد من التلخيص قوله ان هذا التلخيص  
 الخاطا ان يكون هذا التلخيص على الواقع من كون المستند  
 من الأصول معلوما وادراكا كانت محصورة قوله  
 لان ادراكه المميز هو ان يكون كليا على ان  
 مستقوما فاما محصوره الادراكات المقصورة لا  
 التقديرية والعلوم في الثانية فان الادراكات  
 المستبعدة من الأصول واعدا على التلخيصات  
 بالفرق بين الجزئية والقطعية الشخصية التلخيص  
 بتساوي مثل ذلك التلخيص التلخيص حقيقة فان الا  
 قد لا الكلي كل من جزئيات ادراكه المميز ما يباين  
 اضافة الادراكات الجزئية وافادة المميز الى  
 الضمير الواحد الى الكلي ونظيره فان يدركه  
 وان كان فردا لدوناته ان ادراكه ليس هو  
 مثل افراد ادراكه ليس جزئيا من جزئياته اصله  
 كذا الانسان وان هو ان جزئيات الحيوان  
 الان ادراكه ليس جزئيا من جزئيات ادراكه  
 الامر ان اذا ادراك الانسان ما يملكه تفصيله  
 ادراكه مستمرا على ادراكه الحيوان وادراكه

الحيوان جزئيا كدركه لان ادراكه على  
 على التلخيص ان ادراكه المميز كذا ان  
 قد عباد بان التلخيص ان ادراكه المميز  
 مثلا ان ادراك الانسان والانسان حيوان  
 ادراكه الحيوان وهذا مثل قولنا تدرك  
 وعملها يتبع ان ادراكه كذا يتبع مثل هذا  
 التلخيص على التلخيص الوسط بتدركه في التلخيص  
 التلخيص على حقيقة الاستدلال فالبقاء على الحكم  
 والحاصل ان التلخيص لم يدركه الادراك  
 التلخيص المميز على ادراكه ما عدا التلخيص ادراكه  
 الحيوان قد يدركه ان ادراكه الانسان  
 ما عدا ذلك على ادراكه المميز ان ادراكه  
 الانسان ليس ادراكه كذا متعلقا بمفهوم التلخيص  
 ليس جزئيا من جزئيات مفهوم ادراكه الحيوان فان  
 المفهوم انما هو حقيقة على ادراكه المميز بالحيوان  
 لا متعلق بالحيوان لا متعلق بغيره وما يتبعه  
 فتبين حاله من التفصيل اما لا يكون نوعا  
 الانسان انسابا للحيوان لانها بين الغرض والمرتبة

[illegible]

خبر ہجرت ہاکی الیہ

فوائد

قوله في قوله تعالى لا تأخذوا بالدينار والدينار  
 انما هو ما كان يخدمه للمعاش ولا الاخذة فانما  
 هو بالعكس فعلم الاول بتفسير المعنى كل فرد من وقته  
 صحيح لوجه العبادة على الله وعلى الثاني في التفسير  
 كل فرد وكل فرد ولا يترك له كل فرد الثاني في الامان  
 يكون تأكيده على الاول فلا وجه له ولا وجه هذا  
 مع انه يكون العبادة هو هي للعبادة الاولى القاسد  
 كما في عدم حجبها فلو لا ذلك كان من قبل الله  
 المشافاة اليه قبل كل تفسير المعنى فيه وكان المراد بعبادة  
 العبادة لا يترك التفسير والافراد فالكلام  
 بحول الله الوضوح قوله لا تأخذوا بالدينار ما يخدمه  
 وانه ما يخدمه قوله لا تأخذوا به فانه صحيح صاحب التفسير  
 ما في الكيفية لا يقطع على تصحيح الشئ ما في الكلام  
 المكتوب قوله لا تأخذوا بالدينار لا يكون  
 موضع العلم ان التبع من غير التبع عن مبادى  
 العلم لا سيما انك قد افعلته وفيه شبهة لان العلم من  
 الاولية الجزئية لا من الاولى لوضع العلم من حيث  
 لوضع العلم باقتضاه ولا جعل هذا الجزئية





حقيقا وعاذا الى العقل بنده وانما ساجد الكلام  
 العقل انما هو سبب الاستدلال الذي يشكك العقل به  
 فكل ما في صفة العقلية البلية المعلوم في العقل  
 من غير ان يكون في العلم وهو من تصنيف الناسخين و  
 من غير ان يكون وهو من غير ان يكون من غير ان يكون  
 في العقل انما هو سبب الاستدلال الذي يشكك العقل به  
 فكل ما في صفة العقلية البلية المعلوم في العقل  
 من غير ان يكون في العلم وهو من تصنيف الناسخين و  
 من غير ان يكون وهو من غير ان يكون من غير ان يكون  
 في العقل انما هو سبب الاستدلال الذي يشكك العقل به  
 فكل ما في صفة العقلية البلية المعلوم في العقل  
 من غير ان يكون في العلم وهو من تصنيف الناسخين و  
 من غير ان يكون وهو من غير ان يكون من غير ان يكون  
 في العقل انما هو سبب الاستدلال الذي يشكك العقل به  
 فكل ما في صفة العقلية البلية المعلوم في العقل

انما هو سبب الاستدلال الذي يشكك العقل به  
 فكل ما في صفة العقلية البلية المعلوم في العقل  
 من غير ان يكون في العلم وهو من تصنيف الناسخين و  
 من غير ان يكون وهو من غير ان يكون من غير ان يكون  
 في العقل انما هو سبب الاستدلال الذي يشكك العقل به  
 فكل ما في صفة العقلية البلية المعلوم في العقل  
 من غير ان يكون في العلم وهو من تصنيف الناسخين و  
 من غير ان يكون وهو من غير ان يكون من غير ان يكون  
 في العقل انما هو سبب الاستدلال الذي يشكك العقل به  
 فكل ما في صفة العقلية البلية المعلوم في العقل  
 من غير ان يكون في العلم وهو من تصنيف الناسخين و  
 من غير ان يكون وهو من غير ان يكون من غير ان يكون  
 في العقل انما هو سبب الاستدلال الذي يشكك العقل به  
 فكل ما في صفة العقلية البلية المعلوم في العقل



ليس زيد قائما حتى القيام من زيدا الموجود لا انما  
زيد ما اذا كان الشئ وايضا في القسم الثاني الى  
الخارج كان القسم المشكوك بهما الضمين هو الكلام  
المشكوك به النسبة فلو كانت النسبة بالانفصال ما في  
الانقسام لم يصدق انقسم على الحقيقة ثم قل مع انقسم  
فما في الخارج من الخارج بمعنى الخارج المعنوي الاول  
بان الدوران الاول والثاني للثاني قوله ونعني  
الامر واللفظ الكاذب لا يدل على الواقع في نفس  
بل على فساد الواقع هو له مطابقة له النسبة  
مكيد شيئا من عدم المطابقة هو له وفيه شبه قوله  
من قال فانه المسمى وكان غير تاييده ان الظاهر  
مدلول الخبر ومن وقع نسبة لا مطابقة نسبة النسبة  
الخارجية فمائل هو له وهو ان الاحتمال الاستثنائية  
اي الاستثنائية فمائل هو له والوجه في القيد بالاجابة  
فان النسبة السليمة لا ينشأ له حفظ انهم اجابته  
في الحال فكذب السليمة منها وبالجملة الدوران  
كذلك النسبة الاستثنائية مطلقا فمائل هو له ان  
النسبة الخارجية تعتبر على حسب الاعتبار او بحسب

على انشؤنا زيدا سقيم له خارج هو قيام زيدا  
الاستقلال ولا يجب تحت هذا الخارج اعني قيام  
زيد في الاستقلال في الحال بل في الاستقلال واما  
نعم كون الخارج لهذا الكلام هو علم زيد في  
ما لا يتصور كيف واما انقسم على كون الخارج ما  
شعر به الكلام ولا كلام انتم انتم لا تسمي كون انتم  
هنا فبشيء قوله وانتم خير بان ذلك سمي ان الما  
بالخارج ما يدل على حلية الكلام من النسبة الاستثنائية  
لا يكون الا في الاستعمال واما اذا كان الما بالخارج  
هو الواقع في نفس الامر ولا خلاف ان جميع طرق النسبة  
الاستثنائية في كل من الارض والسموات نسبة شبيهة  
او سميته هو الواقع في الحقيقة الاستثنائية خارج في  
الحال والماضي والمستقبل اي الا ان سائر الامور  
والكذب والمطابقة والوسطا فمائل هو الواقع في  
الاستثنائية كما ان المتأخر في الخبر الما في الواقع  
في الماضي واما ان هو الواقع في الحال فمائل هو له  
محتمل النسبة الواقعة في نفس الامر بهما طرق نسبة  
الكلام في الاحتمال فليكن كذب الاحتمال الاجابة

الاستثنائية كما ذكره قنار التوفيق المذكور في  
 تكون الخارج من النسبة المدلولة بالنسبة الكثرة  
 فتم برهانه بانهم منه ثانيا على ما علة وجوب  
 النفي الى انهم هو الاول لا مطابقة على معنى مقدر المطابقة  
 وعلما ولم ينقل به احد وقد عطف له ما سبق  
 المذكور من المتردد من قول ومقدود على ما ليس  
 شعري ما عطف مقدر عدم المطابقة مع الواقع في  
 الجمل الخفية والامر في تسمية عبارة الشرحين ما  
 اقتضوا بها مما يلي بان لما نسبنا فادعية لا يا  
 المطابقة ولا ما لا بد بقاء هو له بقاء اول المطابقة  
 بيان لصدقه واقتران للكل استبعد المقصود و  
 اول دليل على ذلك قول الله قبل هذه العبارة  
 في قوله تعالى من غير قصد الى كونه الا على نسبة  
 حاصلة في الواقع بين الشياطين بل بغير من المطابقة  
 او لا فمطابقة فانهم هو لا ينبغي ان يضاف من سلب  
 المطابقة في قوله وان عدم الملكة قد يتغير  
 من كونه لا وهو علم الملكة عما من شأن شخصه  
 ملكة في ذلك الوقت كالكونية وقد عرفت

ص

حقيقة وهو عدم الملكة عما من شأن الملكة سواء كان  
 من شأن شخصه كونه من شأنه القديم او من غير ذلك  
 الوقت او من شأنه او من وجهه القريب والبعيد  
 او من شأنه عرض العام ومعنى قول المطابقة على ذلك  
 الملكة لا بد ان يكونا معنيين يكون احدهما حسيب الواقع  
 من الدنيا المطلق حتى يتحقق في غير ذلك ارضا فيقتضيه  
 في ثانيا كذا وانما ان جعل على المشهور في غير ذلك  
 بل غير صحيح وكذا جعل على المعنى مطلقا غير صحيح بل  
 لا بد من جعله عدم الملكة عما من شأن شخصه او  
 بوجوه المطابقة والافاد ذلك ان من شأنه من  
 النسبة الانسانية وهو مطلق النسبة المطابقة  
 فكيف يتبين ان النسبة الانسانية ليس من شأنها  
 المطابقة والمطابقة لولا اداة التبيين  
 وهو قوله يتعربا بل صرح بذلك حيث قال  
 الكلام انما ان يكون نسبة بحيث يحصل المطابقة  
 ويكون اللفظ سمي الحام من غير قصد الى انما ذكره  
 كذا في قوله لا بد من هذا الذي كونه من غير قصد  
 في شعري لا فادج النسبة الانسانية معني على ان



قولنا انه ادراج العقد الاول على ما وقع لنا  
 من ان يكون من نفي العقد الثاني الدلالة على الدلالة  
 نفي الخارج انما يميز من الثاني كما من الاول قوله  
 العقد في حكم نفي خروج الخارج للنسبة لان نفي  
 العقد في حكم نفي الدلالة في نفسه على الاول وما لم  
 على الثاني ومن نفي الدلالة في حكم نفي نفي الخارج  
 للنسبة كذا في قوله انما لما يتبع من متعلق قوله  
 يجوز ما ذكره من الصفتين متعلق ويكون ان يجعل  
 عن السؤال المصداق بل يتبادر ان يكون جوابا يتغير  
 الدليل ومثله شائع هذا ثم اعلم انما يجب ان يكون  
 صريح بما هو المقصود في تمام الفرق ورجوع الى الدلالة على  
 النسبة لا الى المطابقة والله متطابقة وهل هذا الا  
 تناقض بين ما في كلام الله في التوحيد الاول  
 قوله تعالى قوله والامر فيه سهل على الامل فليرجع  
 النفي الى المتبادر وهذا جائز متعارف لا يحتاج  
 الى التوضيح كما في قوله في نفي التباين بين كل  
 فيها من فيه ما ذكره كلامه في الاعلى من قوله  
 يكون الامر كذلك لا يكون الكلام الاتفاقي خارج

قوله في مرجع النفي الى المتبادر قولنا انه ادراج  
 من ان يكون من نفي العقد الثاني الدلالة على الدلالة  
 نفي الخارج انما يميز من الثاني كما من الاول قوله  
 العقد في حكم نفي خروج الخارج للنسبة لان نفي  
 العقد في حكم نفي الدلالة في نفسه على الاول وما لم  
 على الثاني ومن نفي الدلالة في حكم نفي نفي الخارج  
 للنسبة كذا في قوله انما لما يتبع من متعلق قوله  
 يجوز ما ذكره من الصفتين متعلق ويكون ان يجعل  
 عن السؤال المصداق بل يتبادر ان يكون جوابا يتغير  
 الدليل ومثله شائع هذا ثم اعلم انما يجب ان يكون  
 صريح بما هو المقصود في تمام الفرق ورجوع الى الدلالة على  
 النسبة لا الى المطابقة والله متطابقة وهل هذا الا  
 تناقض بين ما في كلام الله في التوحيد الاول  
 قوله تعالى قوله والامر فيه سهل على الامل فليرجع  
 النفي الى المتبادر وهذا جائز متعارف لا يحتاج  
 الى التوضيح كما في قوله في نفي التباين بين كل  
 فيها من فيه ما ذكره كلامه في الاعلى من قوله  
 يكون الامر كذلك لا يكون الكلام الاتفاقي خارج

هذا كانه من قلة الجواب والاعمال في العلم في العلم  
 احتمال حيث جعلنا يكون اختيار الكل من التبعين  
 شبه طاعة المتأسس اختيار الشيء الثاني كما في  
 ووجه المتأسس انه ليس له في غيره التعيين في  
 انما من الامور الخارجية بل في ذاته هو الموجودات  
 الخارجية قوله واصل ان شاء الله ان شاء الله تعالى  
 شبه باشتقاق الكلام من المعنى او نقل المعنى ومنه  
 اعترضت او رتبة اداة الاستفهام والفتحة وما  
 اخبره ذلك هو انه على ان لا ياتي اليه انت خبير بان  
 ذكره لا يرد شيئا ان كان في الكلام المبلغ  
 مطابق لمقتضى الحال وهذا على ما لم يرد في الاصل  
 قبل الثانية ان من لفظة المبلغ وهو على ان  
 مقتضى في الواقع بين وجه الاستدراك ان يكون الزيادة  
 تفاديه في الاصل يتحقق معنى الملتصق وفي الثاني  
 للبرهان على ان من لفظة المبلغ قوله وانه حكمه من  
 انظر الى المعلومة قوله انما انما يتبع في ما يتبع مقتضى  
 على انه انما يتبع مقتضى في الاصل ليس يكون في مقتضى  
 على الاصل ما سبق ذكره فيكون استعماله في البرهان

(اول)

وما ذكره من انظر الى المعلومة مستخرج على ذلك المستند  
 كان سبق ذكره في ان لفظة العقل ويكون ان يكون مقتضى  
 للعلم الذي هو في ذاته حكمه حكمه وتخرج حكمه على  
 فيما سبق ذكره قوله ان المتعلقين انما هي الحكم على  
 النسبة الخارجية التي هي في ذاته والسلب هو قوله ان  
 الحكم اوله والذات والغير في انما هو العلم قوله  
 وان كان عبارة عن مطابقة حكم الغير في ما سبق  
 وهذا كان الحكم نفس مقتضى العلم من وجه انه  
 مقتضى ترتيب قوله لا يحسن العلم هو مقتضى ما  
 حسن العلم انما هو مقتضى العلم لكن يصير مقتضى  
 لم يرد من مقتضى العلم وهذه او رتبة من  
 العلم فلهذا هو قوله ان يكون الحكم مطابقا  
 قوله ان انما ثابت اي انما الصديق على مقتضى  
 الاول ثابت الحكم اوله على هذا التقدير قوله  
 انما ثابت اي الحكم قوله وهذا كما قيل في مقتضى  
 الدلالة في مقتضى وهذا انما هو مقتضى مقتضى  
 المتبع من مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى  
 العقل فاعلم بان العلم مقتضى العلم والمقتضى



الصورة فلا يكون لها هذا هو الاخر في باب المعقول  
 كانت صورة الصورة كمن يحصل الصورة في العقل صورة  
 للعالم فانه لا يحصل الصورة في عقله ووربان  
 حصول الصورة في العقل يتم صورة للصورة كمن لا  
 يثبت في العالم به حقيقة لا ينفك له وهو كونه العالم  
 يحصل الصورة في عقله فلو كان العلم صورة للعالم  
 اي السامع فلو ان فهم المعنى هو قول القول فلو لم  
 عليه هذا اجل تامل الاستشهاد والتشهير ما يدور  
 في ذهنه وتزيد له فلو كان له تعلق باللفظ والمعنى  
 ووجه صحة التعريف ان يراد بالعلم المحض فلو كان  
 اللفظ بحيث فهم منه المعنى ولو كانا او بربك  
 ما لزم في غير المعقول كما ان شئ من تعريفه انصافه  
 بالقبول والتعريف اللفظي والمردود والادعية  
 قد شاع في كتابا شال ذلك كل كثر ما يربك  
 المعقول كغيره في العلم بالمحصل فلو كان كذا  
 في كثره فانه استدل في العلم بولا لا يظن حلوله  
 الخبر هو الواقع واللا وقع لا الامتناع والامتناع  
 فليراجع قولاه اليك لا يدل الا على الواقع الواقع

(الذي)

كمن ولا لا لا يخذل كمن لفظية يجوز معها تخلفا للمدلول  
 من الدال فانه تحت هذا المدلول كان الصادق  
 صادقاً والاكاذيب كاذباً فلو لم تكن صوراً لفظية  
 مع انما هو ان ينعى الكلام بهذا من فسر الصدق  
 والكذب بالمطابقة والمطابقة الخارج لا يفسر  
 بربك بالخارج النسبة المتحققة الواقعة بين  
 الطرفين لا ان ينعى بها الكلام واللام يحق  
 اللام مطابقة كالتقدم وقد رتبة على ذلك الشئ قوله  
 بغيره الفيلسوف الذي اوضح فيها النسبة في الخبر  
 لا يدور وان يكون بينهما نسبة الواقعة اي مع قطع النظر  
 عما في الذهن وما يدل عليه الكلام فمطابقة ذلك  
 النسبة المعنوية من الكلام النسبة التي في الخارج  
 لمخرج فلو اشكال في صورة الكذب والنسبة  
 المعنوية من الكلام غير المتحققة الواقعة واما في  
 صورة الصدق فيشكل ان المطابقة من حيث  
 النسبة المذكورة المدلولة للكلمة هو الواقع للتحقق  
 الواقع منه وباب بكفاية الثبوت والاعتبار هو له  
 وقد تضمنت اية النسبة في دفع الوفاك من البحث

عن الله وقيل ان مقام المصدق وسوء الكلام  
 بآية هو انما هو الاشياء الواقعة قوله ان السيرة  
 المعروفة منها الاشياء لا الله وقيل ان يكون  
 الخارج الله وقيل ان يكون سلبين قوله وعدم مطابقته  
 له وان يكون الخارج قوله وهذا اي الاشياء هو قوله  
 في قوله الحق اقول انهم عن اخرهم عن هذا الخبر على ما  
 الصدوق والكذب ولا شك ان خبر الصادق على الخبر  
 المعلوم كونه عندنا من هذا الخبر ومن اعتبر به  
 كونه الكلام قصد نقل الادعاء به ومع ذلك  
 قال يترادف الخبر والعقيدة فقد تناقض وقد مضى  
 الكلام في هذا الكلام بالامر بدين عليه حرا في نقلها  
 المطالب في قوله لا اله الا الله الخبر يدل على انهما كانا الحكم  
 عبادة عن الواقع واللوح وقيل انك لا ينافيها  
 فادعهم بغير الدول من الدول وان كان عبادة  
 من الاشياء والاشياء في عدم اجتماعها مع انك  
 كان الدول تتلفظ من الدول وهو ما في الدول  
 المتطابقة وكلام الحجة تأمل الى اختيار كون الدول  
 هو الاشياء كما اختار الحسن النخعي في الواقع كما نقل

نقل من الله قوله لا اله الا الله صدق الله عن كونه  
 مدح حيث قال جليل عليهم ما بهم كانوا في قوله  
 لرسول الله صلى الله عليه وسلم انما هو في قوله  
 عبادة عن مطابقته الواقع ما هو في قوله لا اله الا الله  
 ان الآية لا يدل على ذلك وجهها لعدم التوافق بين  
 ما كثر من الكذب ليس بوجه فانه الآية لا يدل على كون  
 الصدوق مطابقا للاعتقاد فقط لا على ما هو عليه كون الكذب  
 كالمطابقة للاعتقاد فقط انما يدل على ان مطابق الكذب  
 على ما لا يطابق للاعتقاد فقط والامان الكذب بغيره  
 هذا كله لا يجوز ان يكونا المعبرين الصدوق والامر  
 جميعا وهذا الكذب لا يكون ككلام مطابق الواقع  
 فقط او الاعتقاد فقط وكليهما في قوله لا اله الا الله  
 امراد على الاستدلال في قوله لا اله الا الله مع كون الصدوق  
 مطابقا الواقع كغيره من المبرور ولا يخفى ان سيرة  
 كلام الله ما في قوله لا اله الا الله حيث قال وقيل مطابقتها  
 لا اعتقاد الخبر وعدمها يدل على ان المتناقضين يكونون  
 ثم لا يخفى ان انطال بذهب الغرض لا يخفى في ما نحن فيه لاننا  
 المدعى وقد تضمن القول باننا لا اله الا الله مع ان الآية



تبطل المدعى الثاني حيث ان الكذب قد علم  
 الاعتقاد فقط وهذا من صفة الواقعة على الكذب  
 انما لا يوجب فيظهر وجب الاستدلال بما على الشك في  
 ما يقال ما يجرى من الدعايب والادس لاول هذه الا  
 طريق اول الاجراءات الا على ايمان مدعي المضم  
 يلزم اثبات المدعى ثانيا اثبات اجراءات على اثبات  
 المدعى بانه اثبت الالبية والكذب في صفة المدعى  
 الاعتقاد فقط وكل من قال بالكذب هذه قال باعتقاد  
 الكذب فيها واما بان الصدق مطابقة الاعتقاد كما هو متفق  
 المقابلة وهذا ما انما اريد العلم اخره لا لا يجدان  
 بل ان يكون الصدق مطابقة الاعتقاد فقط وحيث فان  
 في عدم التوصل الى الامانة الى المقابلة والتفوق فانه  
 اذا ثبت ان الكذب لا مطابقة الاعتقاد فقط فان  
 المتبادر الذي لا يذهب اليه ان قوله الى قوله ان الصدق  
 مطابقة الاعتقاد فقط هو ليس جعل الكذب عدم مطابقة  
 الاعتقاد فقط بل جعل الصدق مطابقا الواقع والا  
 اعتقاد جميعا قد سبقتنا المناقشة في دلالة الالبية  
 على كون الكذب لا مطابقة الاعتقاد فقط هو الوجه

من قد علم من الالبية الخلو ان الكذب في الجمل على الايمان  
 الاعتقاد فقط ومن قال بذلك قال باعتقاد الكذب  
 فيجوز ان يكون صدق مدعي المدعى ان الاعتقاد فقط  
 انه الكذب والصدق في الايمان الاعتقاد فقط  
 الاعتقاد في عدم حمل كلام المدعى على كذب او لا واما  
 جعل الخبر المذكور هو ان هذه الشبهة قبل الاجراءات  
 من نصيب القلب قوله متفقا حقيقة المعقول هو لا  
 لقولهم مشددة فيكون ادعاء الكذب الى الخبر المتفق  
 المذكور بما هو مذكور في المتن واما بما جاء في المتن  
 جواب اخر مذكور في غير قوله قد بينا وجهه في المتن  
 واعلم ان بعضهم قد قبلوا العلم كما هو في الشك في  
 ما ان الكذب راجع الى قولهم مشددة باعتبار كون خبر  
 غير مطابق للواقع وقال الله والنبي ان هذا ليس  
 لاننا لم نذكر خبرا بل اننا وان علمنا في صورته  
 من حيث انه متفق في مقابلة المدعى وكانه لذلك  
 غير العادة في معنى التمسك الى قوله ليس في الظهور  
 انه ليس خبرا بل انما كان اعتقادنا في كونه خبرا  
 ضعفا انتهى عنه في شرح الفتاوى وانما انتم قال

الكذب في جميع القوائم فينبغي ان يكون كونه اخبارا  
 بالفتاوة في الحال او حال الاستمرار لا انتا الفتاوة  
 ثم قال الحق ان الغرض من شرح الفتاوة ان يكون  
 الكذب راجعا الى الجليل المنقذ وهو ان قوله  
 سجدتنا هذه من غير القلب وصرنا في افتاده جاز  
 الفتاوة وللحقين بعد الله والمشرع بانها هوان  
 والدم واسمية لليلة فانها تخرجها الاخبار و  
 هوان الاخبار بانك رسول الله صاد وعين  
 القلب وصدق الرغبة للظهور ان التاكيدات  
 انما تكون الحكم الذي دخلت هي عليه وانما الجليل  
 في تسمية كذا لرسول الله قال فالأمر ان يثبت  
 قول المصنف كذا في الفتاوة بان الكذب  
 راجع الى قوائم منقذ باعتبار كونه خبرا كذا  
 البعض هو لرواية من التسلية كذا كونه  
 محض كلامه في حاشية الشرح ان ان قوله الجواب  
 الثالث بل الاخرة الثالثة على طرفة المصنفين  
 نبوت الاشكال وان قوله طريقة الدعوى و  
 المعارضة والدست لال الحق الاشكال فيقضي

الفتاوة

الثالث لا يجوز ان يكون دمج الفتاوة في الفتاوة  
 بواسطه عدم مطابقة كاعتقادهم لا بواسطه عدم  
 مطابقة للمعاني او اعتقادهم وسواء كان من  
 هذه الحاشية ان لا يتحقق ذلك وكون الفتاوة  
 ما يراه وكذا قوله كذا في الفتاوة فان المذكور  
 في الشرح ان لا يجرى دمج الفتاوة مطلقا الى قوله  
 انك رسول الله مستندا بالاجابة ان الحق هو الجليل  
 الشهادة والفتاوة في الفتاوة ان لا يجرى دمج  
 الكذب في الفتاوة في الفتاوة ان يكون الدماء الكذب  
 في جميع القوائم فينبغي ان يكون كونه اخبارا  
 بالفتاوة في الحال او حال الاستمرار لا انتا الفتاوة  
 ثم قال الحق ان الغرض من شرح الفتاوة ان يكون  
 الكذب راجعا الى الجليل المنقذ وهو ان قوله  
 سجدتنا هذه من غير القلب وصرنا في افتاده جاز  
 الفتاوة وللحقين بعد الله والمشرع بانها هوان  
 والدم واسمية لليلة فانها تخرجها الاخبار و  
 هوان الاخبار بانك رسول الله صاد وعين  
 القلب وصدق الرغبة للظهور ان التاكيدات  
 انما تكون الحكم الذي دخلت هي عليه وانما الجليل  
 في تسمية كذا لرسول الله قال فالأمر ان يثبت  
 قول المصنف كذا في الفتاوة بان الكذب  
 راجع الى قوائم منقذ باعتبار كونه خبرا كذا  
 البعض هو لرواية من التسلية كذا كونه  
 محض كلامه في حاشية الشرح ان ان قوله الجواب  
 الثالث بل الاخرة الثالثة على طرفة المصنفين  
 نبوت الاشكال وان قوله طريقة الدعوى و  
 المعارضة والدست لال الحق الاشكال فيقضي



الى الدنيا واما ثانيا فلما علموا انهم قد اذنبوا  
فانما اذنبوا وادعوا الى قوام ائمة لرسول الله صلى  
الله عليه وسلم في الارض في ذلك اليوم واما قوله على ما كان  
الفرج وهو انه تسليم لما اذناه المستند الى ما رجع  
التكديس اعني بتعيين الامراء في قوام ائمة لرسول  
الله صلى الله عليه وسلم في ذلك اليوم فانما هو تسليم  
على ما كان عليه في الارض في ذلك اليوم هذا المعنى  
مفهوم انه كان فيهم في هذا الاصل بتعيين الامراء في قوام ائمة  
ووجوب الغرض لا يخرج في المتأمل وقد عرفت ان في الارض  
ما به اعني ان الامم لا تتغير في قوامها في ذلك اليوم بل هي  
تلك القوم على ما كانت في ذلك اليوم في قوامهم كل يوم  
وهو ثباتهم ورسالة الله فان الله عز وجل قد بعثهم  
على ما كان عليه في الارض في ذلك اليوم في قوامهم  
فيكون صفة المطابقة فيكون معنى الكلام ان ما كان  
المعروف في الواقع مطابقة للمعنى في ذلك اليوم في قوامهم  
استقامه وعلو اهتمام المعنى المراد اعني مطابقة  
الحق في الواقع والاعتقاد على ما كان عليه في الارض في ذلك  
وعدم مطابقة الواقع والاعتقاد معا على ما كان عليه في

السبب

السبب الثاني هو انهم قد اذنبوا في ذلك اليوم  
الذين يستلزم ما كان عليه في الارض في ذلك اليوم  
معرفة الحق في الواقع على ما كان عليه في الارض في ذلك  
فانما كان في الواقع على ما كان عليه في الارض في ذلك  
فقد برز في ذلك اليوم في قوامهم في ذلك اليوم في قوامهم  
صحة ما كان عليه في الارض في ذلك اليوم في قوامهم  
حق فيكون الحق مطابقة لواقعهم وهو كونه فان  
المطابقة لا يتعدى الى حقيقة بل يكون لها بدلا  
وامر يتعدى اليها ما يشهد به بالواقع وما يتكلم به  
فانتم في ذلك اليوم في قوامهم في ذلك اليوم في قوامهم  
في قوامهم في ذلك اليوم في قوامهم في ذلك اليوم في قوامهم  
اعتماد المطابقة في ذلك اليوم في قوامهم في ذلك اليوم في قوامهم  
حاشا لهما في الواقع في ذلك اليوم في قوامهم في ذلك اليوم في قوامهم  
الواقع في ذلك اليوم في قوامهم في ذلك اليوم في قوامهم في ذلك اليوم في قوامهم  
انهم في ذلك اليوم في قوامهم في ذلك اليوم في قوامهم في ذلك اليوم في قوامهم  
املا في ذلك اليوم في قوامهم في ذلك اليوم في قوامهم في ذلك اليوم في قوامهم  
هو تجويز الى ذلك اليوم في قوامهم في ذلك اليوم في قوامهم في ذلك اليوم في قوامهم  
في ذلك اليوم في قوامهم في ذلك اليوم في قوامهم في ذلك اليوم في قوامهم في ذلك اليوم في قوامهم

الخبر انما يقع مع او اعتقاد انه انما يستلزم  
 كذا المبدأ ومن عدم مطابقة الواقع مع كذا  
 ويصح ان يقال ان كذا السلب على خبره  
 وان عبارة الانقياد في قوله فان المدرك  
 مطابقة الواقع مع اعتقاد الخبر فان قوله  
 مانع من هذا التوجيه لا غفل منه في خبره  
 او كذا في قوله ان كذا السلب على خبره  
 فوجه عليه ان المستلزم لمطابقة الاعتقاد هو  
 ان يبين انما هو على التوافق المذكور في الخبر  
 انما يقع كذا في ان خبره بان موافقة الواقع  
 له اعتقاد انما يتم من اعتقاد مطابقة الخبر  
 للواقع فلو اعتقاد المطابقة مدرك في هذا الاستدلال  
 فيجوز ان اعتقاد المطابقة يستلزم اعتقاد  
 موافقة ما في الخبر كذا في واقع الواقع انما يتم  
 فيجب انما لا يفتقر الى خبره بل هو ما ذكره  
 لا سيما ان خبره من خبره الاعتقاد في الخبر  
 ادعى ان كذا في واقع الواقع والاعتقاد  
 فلو يتوقف على موافقة الاستدلال المذكور

فان

فانما يثبت ان اقواله يظهر به خطه استلزام  
 المطابقة الخبر مع كذا اعتقاد انما هو من الخبر  
 في الخبر انما يظهر به خبره الخبر في خبره  
 للكذب وانتم فالكلام فيها هو على الخبر من الخبر  
 لان الخبر انما هو من خبره الخبر انما هو  
 المدرك في الخبر انما هو من الخبر في الخبر  
 انما فائدة الخبر في الخبر انما هو الخبر في الخبر  
 خبره خبر العلم ان كذا في لانم للوول خبره  
 والوجه في خبره خبره خبره خبره خبره خبره  
 فلو كان من كذا خبره خبره خبره خبره خبره  
 انما في الخبر خبره خبره خبره خبره خبره  
 الامر في الخبر انما هو من خبره خبره خبره  
 المدرك في الخبر خبره خبره خبره خبره خبره  
 خبره خبره خبره خبره خبره خبره خبره خبره  
 والخبر في الخبر خبره خبره خبره خبره خبره  
 انما في الخبر خبره خبره خبره خبره خبره  
 خبره خبره خبره خبره خبره خبره خبره خبره  
 خبره خبره خبره خبره خبره خبره خبره خبره



مطلقا و يشهد بكون قوله من الجزء مطلقا بناجا  
 وان امكن نقله بالثالث على ان يكون حيلة للـ  
 فاعلم حال الاولين بالخاصة قوله وهو ان هذا  
 الحكم مثل حفظ الخواص في الواقع قوله ولو لم يكن  
 سنن لا سنن لانه لا يتم لان عدم كونه من اجل العلم  
 بوجوب عدم علمها الحكم المذكور ضرورة ان انقار  
 العلم يستلزم انقار العلم من قوله ليس له نصيب  
 الاخره اصله اي ليس قوله اصله لا على هذا الفعل  
 كونه غيره وان كان عبارة الآية لا يقتضي عالمها  
 ما ذكره من سراجا يشعير معاينة العنسان وانفكا كما قوله  
 ان لم ينفك اي وان لم ان المعنى انضبط على  
 ذلك الفعل لان علم انفاضة بين المؤمنين و  
 الانشغال فانهم قوله او رد له شاعرا الخ لا يرد  
 العلم منزلة للفعل قوله ان يكون ما اشار الى قوله  
 على ما ذكره حيث قال وتكون العلم بالسنن منزلة  
 الجاهل لا اعتبارات خطا بغيره كثيرة الكلام منه  
 قوله ولقد علموا الآية والحق فيه كلام المناسج  
 بقرينة قال ما جلت المنهج وان نشت تعليل

على

بكلامه من العزة ولقد علموا الآية كيف تدرج هذه  
 اهل الكتاب على العلم على سبيل التقاليد العشرية  
 سعة منهم حيث لم يعلموا عليهم قال ردة مع  
 سنن ان نشت ان تعرف ان العلم بالسنن من ردة  
 القبر وغيره ياتى منزلة الجاهل بل اعتبارات  
 خطا بغيره الى الآية من اشياء تنزل العلم بالسنن  
 الغير ولا ردة منزلة الى العلم بالسنن وما على التقدير  
 المستلزم من كل من ردة الشرحين ان مقتضى النكاح  
 وما كانا قاعدا على ما ذكره العقل لها والباقي  
 ردة و قد روى قوله قوله ان قبل المنبت هو الذي  
 الكسب والحق هو بطريق القول من مع ما ذكره  
 البصائر من هذا القائل بالكسب من جميع  
 قوله من المتكلمين الى ما تضمنه من وعلم غير  
 القائل به لا يمنع اصله قوله من جعل الايمان نظرا  
 الى الصورة والحق نظرا الى الحقيقة فانظر الى ما  
 ارتفعاه المحقق الشريف حيث قال اي ردة حيث  
 اذويت سورة لا اشد ذكر الرعي كان شاعرا بغير  
 طرق البصائر التي في جريان هذه الحكمة من بعد

من ان اشره قائل من اهل حوزة ولا يفتي بالفتا  
 اهل بيتهم فتاويهم لا حجة الى التزويل في ذلك  
 الشيخ قال الشيخ اي تال انتم في الشيخ قولكم كقول  
 في قولكم لكن في قولكم ان يكون للسائل من غير  
 ما استعجبهم فاما ان يحيل بحجة الجواب على  
 من اخذوا في حوزة الى ما كان يستقيم لنا ان نقول  
 صافي في جوابه كيف رتب في الدار في جوابه  
 وقد حقق يقول انما جعل في الدار وحده  
 ما لا قابل به اقول في هذا التعليل قائل في  
 سوار وجعل في التزويل الاشارة التعميم بدل من ان  
 المراد بالمراد ما يقابل في الدار ما يشي انظر  
 فيكون وجوب التاكيد مشروطا بغير التاكيد  
 وهو الغرض من التاكيد ويكون المراد ما لا يتم  
 القاطع في انهم نقلوه في كلام الشيخ عما ذكره  
 في هذا الكتاب حيث ذكر المذكور في دلائل الا  
 محاجاتنا فانما يحسن التاكيد اذا كان محققا في  
 في خلافه فيمكن ان نقل كلامه بهذا الوجه فيقول  
 ان الكلام في سائر التاكيد لانه التاكيد بان واما

/ خ /

نقله عن الشيخ على الوجه الواضح في المخرج من نقل كلام الشيخ  
 فيها رتبة مقتضى ذلك كما يحتمل ان يكون عتبه بيان  
 التزويل في التاكيد اذ لا يحتمل في قولكم ان تكون في التاكيد  
 تكذيب انتم جواب جواب لما قولكم وجعل في الدار  
 قال لا وكذا في جوابه في قولكم في المرة الاولى من  
 التاكيد كذا اننا انكم رسولون قولكم في الثانية كذا  
 وبنا يعلم اننا انكم رسولون قولكم ما يعتد به في جوابه  
 بعدم المرة الثانية من التاكيد مرة او لمرة واحدة  
 ان رسولك في غير ما يعتد به في قولكم في جوابه  
 شانه في جوابه في التاكيد قالت الثلثة اننا انكم  
 رسولون حسبما نطق ما انكلام في جوابه في التاكيد  
 الثلثة في جوابه في قولكم في جوابه في التاكيد  
 والامكان في التاكيد في الدار الا انما هو كونه  
 من عند عيسى بن مينا انهم فيكون ذلك كما هو  
 ومع ذلك قول المراد ما لا يرد في حوزة في كتاب  
 فيها الا اننا فقط العتبه في التزويل في قولكم  
 في جوابه بل المراد ما لا يرد في الثانية في قولكم  
 قالوا في جوابه في التاكيد في قولكم في جوابه في التاكيد



فوالله انما الحكم رسول الله وكونه او ليس بها باعتبار  
 على الثانية ووجه فقد كذبنا الله من غير فعل هذا  
 واما قوله واستناد الكذبية فكذلك قد ورد على انه  
 حيث في الامثلة السواء حجة التوحيد على ان يكون  
 والمنة بقوله كذبوا يستدل على ان يكون المخرج مكنون  
 في كل مرة ويحصل منه خبرا اخر هو ان يكون  
 لعطف او لا المنة الثانية على انه لا يتم تعليل الجمع  
 بالكذب فيكون الحاصل ان الجمع كذبوا لا يتم  
 التهمة الاولى في الثانية ويكون صدقه فكيف  
 استقام الكذب في احدى المرحلتين فقد المخرج  
 الى اخرها انما هذا غاية ما اعرفه من افهامه  
 في من جيبه هذا القائل وقد بين ان قوله من كذب  
 بيان لما تقدم المنة الثانية وقوله مرة او في ظرف  
 التاكيد وقوله من كذب فان فقد جعل و  
 انصرت منه يعود الى الكذب مرة ثانية والمنة  
 لا بد او لا من عطف المنة الثانية على المنة الاولى  
 ثم جعل المذكور طرعا للكذب المذكور ثم عطف  
 المنة الثانية عليها قول ولا ينبغي بعد قوله من ظاهر

للكذب

(اللفظ)

اللفظ ان لا لا لقول القائل بل ان يجعل الكلمة  
 في المنة الاولى من الكذب في الثانية على تقدم توكيد  
 العطف على التوكيد مكنون بعبارة ومع ذلك فالمرجع  
 معنا قوله انما يستدل من التاكيد ومنه الجواب  
 او من هو التوكيد قوله ولو اطلق الكذب  
 حلت جوابا جامع لما في مسئلة ان يكون الكذب  
 كذب في المنة الاولى من كذب في المنة الثانية  
 حلتا او حلتا كما ان يكون في المنة الثانية  
 التوكيد استعنا فراه ما او استعنا في الماد  
 الى ان لا يكون في المنة الثانية حلتا في المنة الاولى  
 الى ما بعد منه فراه ما في المنة الاولى في المنة  
 الاولى على انفس هذا التقدم على المنة في غاية القوة  
 فذلك ان لا يكون في المنة الاولى حلتا في المنة  
 الاولى فلو جعل الاحتياج الى التوكيد في قول الله  
 ان يجعل الله زيادة فيه ساعية فان لم التوكيد  
 انما في المنة الاولى في المنة الثانية من استعنا  
 كما في المنة فقد بل كما استعنا فانما افاده قدس  
 حيث قال في ما شئت العلية ليس المراد ان المخرج

اولى

ثم حصل منه الكلام بالعقل وان الخطاب قد استثنى  
استثناء المزدور والامكان من جهة او سائر فكل  
من اخرج الكلام على مقتضى العلم بالمداد من تقدم  
من ثمة التلويح المتعنى لا الاستثناء مع قطع  
ال نظر عن حصول ذلك بالفضل وقد انما راد بمقتضى  
فصله وان مقامه ان يتوحد في المعاملات في قوله  
حتى ان النفس الباطنية والضم المتضارع في كماله  
يتوحد في اغارة الى هذا المعنى المتعنى في قوله  
ذلك ان قدس من ستم حكم بان التلويح بالفضل والامكان  
الذي يشترط عليه ان اكان بالفضل من غير ان يكون  
المتعنى في سائر متروك انما يكون في كماله  
فكل من التاكيد على مقتضى العلم لا على نوله في مقتضى  
والذلك لو كان لا يعتد بالتلويح والامكان على  
بالمعنى بالفضل بل يوجد في كماله واد من ثمة ان  
الخطاب حتى ان يتوحد وان يستثنى استثناء  
المزدور حتى لا يخرج الكلام عما هو جديد واد  
فكل من ان التلويح انما هو في كماله في مقتضى  
المقام مقام ان يتوحد واد والضم من ثمة ان يكون

هذا

هذا الاستثناء استثناءا شاملا استثناء المزدور ولا غيره  
المتعنى استثناءا شاملا استثناء المزدور ولا غيره  
من جهة او سائر فكل من اخرج الكلام على مقتضى العلم  
بالمداد من تقدم من ثمة التلويح المتعنى لا الاستثناء مع قطع  
ال نظر عن حصول ذلك بالفضل وقد انما راد بمقتضى  
فصله وان مقامه ان يتوحد في المعاملات في قوله  
حتى ان النفس الباطنية والضم المتضارع في كماله  
يتوحد في اغارة الى هذا المعنى المتعنى في قوله  
ذلك ان قدس من ستم حكم بان التلويح بالفضل والامكان  
الذي يشترط عليه ان اكان بالفضل من غير ان يكون  
المتعنى في سائر متروك انما يكون في كماله  
فكل من التاكيد على مقتضى العلم لا على نوله في مقتضى  
والذلك لو كان لا يعتد بالتلويح والامكان على  
بالمعنى بالفضل بل يوجد في كماله واد من ثمة ان  
الخطاب حتى ان يتوحد وان يستثنى استثناء  
المزدور حتى لا يخرج الكلام عما هو جديد واد  
فكل من ان التلويح انما هو في كماله في مقتضى  
المقام مقام ان يتوحد واد والضم من ثمة ان يكون





عنه بل هو كائن في الواقع ويعتق في الزمن واحد  
الشيء فانه الاول غير قابل وان الثاني اعتبره  
بطل كانه جواب حوال سقراط وبما هو عاين  
عليه انه القابل لا يعني عن اي شيء يقول بل يعني  
عن القابل بما يجب ان لا يقع من القابل وبما هو  
لا يقع عليه الا هو لا يقع ان كلام السقراط  
محتمل وهو ان لا يميل اللوم على القابل قليلا  
لكونه نظرا للواقع ان الاحتمال ان يكون القابل  
عن شيء حيث يزل فيه وجود الشيء من جهة  
فما نحن فيه وهذا ما كان متغيرا من حيث الظن  
في الجملة الا انه قريب من حيث المعنى قد يكون  
قوله قال بعضه حقيقه هو عبارة عن الشيء هو الذي  
الشيء عليه قليل الشيء هو انه اذا لم يكن فيه شيء  
وهو عبارة افاد في ما شبه الشيء ان العبارة  
الخاصة وشأن هذا التقديم يرجع على المتضمن  
فلا يدل منها الى شيء وشأن فلا يكون نكته ولا  
لعدم الاحتضار للذهن من الانقضاض على ما هو الم  
المباين صلبا نكته من قبل عليه وجهه قابل لا نكته

از فراغ نسیم

[illegible]

224









اسما له ومنه عندنا تخطف فانه خلاف ظاهر عبارة  
 النسخة عفا قبل ان لاها التوافق يكون هو المصلحة  
 المطلق كما هو الغرض وذلك لان الحق يكون هو المصلحة  
 الواقع في النسبة الاسنادية والاسنادية اسماء في النسبة  
 الى المذكور من جهات المذكور وبما لكن هذا النسخة  
 يخرج الحق كونه من مصلد بل هو مصلد بل كونه  
 في النسبة الاسنادية على وجه الامع غير متساوي  
 يكون في النسبة العطفية والاسنادية قد يمكن ان  
 امان بما عطف الاو على الثانية سواء على  
 نوبت الاولى لاجاز في النسبة العطفية  
 يستغنى من النسبة الاسنادية وهو ان الاولى  
 على مثل على التي ليس الجاز في النسبة الاسنادية  
 المذكورة غير جائز فيما يستغنى من النسبة الاسنادية  
 وهو ان النسخة على وجه الجاز على ما يكون في  
 الاسنادية على الوجه الامع كما ان التوافق على  
 الجاز على البعض او اذ وكذا في هذا النسخة  
 على وجه الجاز على وجهه وتساوي الوجه الامع  
 الترخيص انما في الزاد في الاسنادية على ما كان

1872

[illegible]

[illegible]

او الاولى والخامسة مع قوله انه من اللفظ انما  
 يحسن المعنى اذ قد ينسب على خلاف ما هو  
 كونه الماد يولد من غير ما فيها يكون التي تصوي  
 صاحب بغير انما انما الذي صدر قوله لان  
 عند الله حب خلق المعبود والمجاري الاسماء  
 في تسميته الفعل ويضبط الى انما على المعنى  
 لا ليعمل ما يكون في اسما والجزالى المبدأ وانما  
 قوله انما على اسم اشارة الى الملائكة المسماة  
 على انفسهم والمجاري من بعض من ان الاسماء  
 مما يعطى لا لغرض معنى ان الصرف في او معنى لا  
 لغرض لانما على على التسمية الاعداد وانما  
 في بعض التسمية كان اسما لها فيها وصلة  
 قال المصنف ان ورد بان الاعداد لا يعطى كونها  
 مستقلة فيها وصلة انما قوله فلا يشخص  
 من قوله الاصل هو العدم السابق فلا يعطى  
 العدم الا انما ولا حضالة دون حال العدم  
 وقوله هو الواقع مما جواب براسه لا يحسن  
 وانما قوله وانما العبر في قول المصنف



عندهما بما يدل على عدم الوجود والتكثير هو ما  
 افاده اسم بقوله يدل على ان المسند اليه هو الوجود  
 الاعظم المستند اليه الخاص به لا يشك ان ذلك  
 ليس على التحقيق ضرورة ان المسند من اركان الكلام  
 ملحق بحسب التبع وان لم يذكر قولها ففرض على  
 الثاني في هذا الكتاب استارة الى ان في المطول  
 قد تعرض للاول والثاني كليهما حيث قال وانما  
 قال بحسب لان الدال عند الحذف اية هو اللفظ  
 المدلول عليه بالقرائن والاعتقاد في دلاله اللفظ  
 الى على العقل فلا عند الذكر فيكون الاعتماد بالكلية  
 على اللفظ ولا عند الحذف على العقل انتهى في  
 لا ندرج الى البيان فان كون العقل حاملا  
 في الدلالة والضم مطلقا او مكسوف لا يكاد يخفى  
 على احد فنلوا استدلالهم في قوله لان الدال  
 عند الحذف هو اللفظ بقوله لا يخفى ان كون اللفظ  
 يعني اللفظ ليس الا اختار عن هذا المعنى قوله  
 فلا يخفى ما فيها من التكلف قوله ويجوز ان يكون  
 اظهر والتعظيم بنا الوحيين على ان التعظيم

يحصل

يحصل عند الحذف بواسطة العربية قوله عند  
 الذكر يظهر ذلك الام الحاصل عند عدم الذكر اسم  
 والقرين بينهما ان الدال على التعظيم في الاول هو اللفظ  
 وفي الثاني هو الخبر يظهر التعظيم على الاول من الشك  
 بلفظ المسند اليه وعلى الثاني من الشك بقسمه  
 المسند الى المسند اليه فلا شك ان الذكر المسند اليه  
 مر بما عليه في الشرح بقسمه المسند اليه في قوله  
 فانما يتبع ذلك المذكور سابقا فمضى قوله مر  
 وضرب ويدل على هذا زودم ويدروا  
 قوله قال الرمي واقفي الشارة قوله والمحقق  
 كالحاشي عند الملة والمحقق الشريف من قوله  
 قد حقق ذلك في موضع كواشي المطول للمحقق  
 الشريف من حواشي شرح مختصر اصول له اية  
 قوله والناسيب ان يرجع الخبر اليه اي الى الخطاب  
 لمعين لا الى الخطاب مع معين كما فعل الساجد في قوله  
 او الخطاب اي او يقال ان الخطاب مع معين الى  
 غيره اه الى الخطاب مع غيره معين وبالحقيقة  
 فها قد دل الشرح من تفسير المترادف بالخطاب مع



وتفسير المثلث المذكور في المعنى  
 للمقابلين فيها فلا بد من تفرق  
 أو في تفسير الثاني حتى لا يصف ذلك الحسن  
 والمرحوم الله تعالى حسن الخاتم وصلاحي  
 الطائفة التي على ما يسأله، قد رويها  
 الرازي جديرو الحمد لله على ما في الإجماع  
 في الصلوة والسلام على سيد الأمام والعلم  
 العز الكرام





الحمد لله الذي جعل في كل شيء  
دلالة على قدرته وقدرته

